أليات تسوية النزاعات فى الاتحاد الإفريقي

إعداد

الدكتور/ نبيل محمد خليل إبراهيم العزازى

أستاذ مساعد القانون الدولى العام

بكلية الشرطة-أكاديمية الشرطة

سبتمبر2022

الملخص العربي:

إن منظمة الوحدة الأفريقية قد فكرت في أوج أيامها في تخليص القارة من قضية الاستعمار والقضاء على التفرقة العنصرية وبعد انتهاء هذه المرحلة أصبحت مهمة الإتحاد الأفريقي هى تبنى خطة خاصة بكيفية تحقيق متطلبات المرحلة الجديدة التي تمر بها الدول الأفريقية. والتي تتضمن عددا من القضايا الرئيسية، والتي يأتي على رأسها قضية الديون الأفريقية، والوضع الاقتصادي المتدهور، وانتشار ما يعرف بثقافة الحرب وسعت لإحلال السلام وجذب الاستثمارات بعدة إجراءات منها دمج المجموعات الاقتصادية المنتشرة عبر القارة في مجموعة واحدة تسمى المجموعة الاقتصادية الأفريقية وأصبحت الأولوية لجذب رؤوس الأموال المطلوبة للاستثمار لجعل الثروات الأفريقية ذات قوة تنافسية في حركة الاقتصاد العالمي. وهناك بعض المؤسسات والآليات التى أنشئت تحت مظلة الاتحاد الأفريقي ساهمت في تحقيق نسبة من السلام والأمن الأفريقي مثل مجلس السلم والأمن الأفريقي، وهيئة الحكماء الأفريقية وصندوق السلام.

عمل الاتحاد الافريقي علي تحقيق الاندماج الاقتصادي والسياسي بين دول القارة الأفريقية بشكل أكبر وإكمال مسيرة العمل الجماعي الأفريقي من خلال خطة تمر بمراحل ثلاث حتى عام 2030

ولقد شهد ت العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي تطورًا كبيرًا في مسارتسوية المنازعات الدولية وإبتكا ر آليا ت جديدة في التسوية تقوم علي الوقاية بمنع ظهور منازعا ت كما في آليا ت الدبلوماسية الوقائية، وفي صنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم بعد انتهاء النزاع.

English abstract:

The Organization of African Unity thought of ridding the continent of the issue of colonialism and the elimination of racial discrimination. After this stage ended, the task of the African Union became to adopt a plan on how to achieve the requirements of the new stage that African countries are going through. Which includes a number of main issues, foremost of which comes the issue of African debt, the deteriorating economic situation, and the spread of what is known as the culture of war. It sought to bring peace and attract investments by several measures, including the integration of economic groups spread across the continent into one group called the African Economic Community, and the priority has become to attract the heads of The funds required to invest to make African wealth a competitive force in the global economy. There are some institutions and mechanisms established under the umbrella of the African Union that have contributed to achieving a percentage of African peace and security, such as the African Peace and Security Council, the African Panel of Wise Men and the Peace Fund. The African Union has worked to achieve greater economic and political integration among the countries of the African continent and to complete the process of African collective action through a plan that goes through three stages until 2030 The relations between the United Nations and the African Union have witnessed a great development in the process of settling international disputes and the creation of new mechanisms in settlement based on prevention by preventing the emergence of disputes as in preventive diplomacy mechanisms, and in peace-making, peacekeeping and peacebuilding after the end of the conflict

المقدمة:

تعتبر المنازعات الدولية من أكثر الموضوعات التى تحظى بالاهتمام فى القانون الدولى، حيث توجه الاهتمام للبحث عن وسائل وطرق لحل مشكلات الدول عند احتدام الحروب والنزاعات بينها لكى توفر جهودها من اجل رفاهية وأمان شعوبها.

وعند احتدام المنازعات الدولية تلجأ هذه الدول للمنظمات الدولية الإقليمية أو العالمية من أجل عرض هذا النزاع ومحاولة حلها بالطرق السلمية، أو أن تبادر هذه المنظمات لحل هذه النزاعات دون أن تنتظر أطراف النزاع أن تعرضها على المنظمات المختصة لحل النزاعات0 لذلك فإن أغلب هذه المنظمات تتضمن مواثيقها أنظمة لحل المنازعات الدولية التى تثور بين أعضائه.[1]

غير أن الوقاية من النزاعات شهدت تطورا فيما يتعلق بالممارسة، حيث لم تعد الأمم المتحدة هى التى تمارسه دائما، وإنما امتد التفويض للمنظمات الإقليمية بنص أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فابتدعت من الأليات ما يمكنها من درء النزاع وإدارته. وقد شهد القانون الدولى ظهور العديد من المنظمات الإقليمية الدولية التى تهدف إلى تسوية المنازعات الدولية ومنع استخدام القوة العسكرية بين الدول، ومن بينها منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا).[2]

فلقد عانت دول افريقيا من الاستعمار وويلاته، وأصبح شاغل هذه الشعوب بعد الحصول على استقلالها كيفية توحيد جهودها، ومن ثم عانت هذه الدول من مشاكل كثيرة، من أهمها الإرث الكبير وتقسيمات الحدود العشوائية التى لم تراع المناطق والأعراق، بالإضافة إلى النظم الموروثةالتى لم تتمكن من إدارة البلاد. ومن ثم أضحت القارة ضحية للصراعات الداخلية والخارجية خلال أربعين سنة من الحصول على استقلالها. ولم تذق بعض الأجيال السلم بل وتعايشت مع الحروب باعتبارها مقوما شرعيا للحياة.[3]

ومن ثم حدث تطور أخر للنزاعات من كونها صراعات ونزاعات توسعية وخلافات حدودية بين الدول، إلى نزاعات أخرى داخلية تكمن فى الصراع على السلطة والثروة تحت ستار من الأسباب العرقية والدينية والثقافية والتى أضرت باستقرار الشعوب الإفريقية.[4]

ولهذه الأسباب كان ضروريا أن تهتم الدول الإفريقية منذ الحصول على استقلالها على الاتحاد فيما بينها لكى تدعم استقلالها، وأكدت على ذلك فى عدة قرارت من أهمها قرارا اتخذته عام 1945م، عند انعقاد مؤتمر مانشستر بدعوة من الاتحاد الفيدرالى للجامعه الإفريقية، وفيه رفضت الدول الإفريقية التقسيمات المصطنعة للدول الاستعمارية بهدف منع إقامة وحدة بين الشعوب الإفريقية.

1- أحمد عبدالله أبوالعلا، تطور دور مجلس الأمن فى حفظ السلم والأمن الدوليين، دون طبعة، الجامعة الجديدة. 2008، ص 12.

2- مجد أحمد عبدالغفار، فض النزاعات فى الفكر والممارسة الغربية (الكتاب الأول: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام/ الجزء الأول: مقدمة فى علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر)، دون طبعة، دار هومه، الجزائر ، 2003، ص15

3- على صبح، النزاعات الإقليمية فى نصف قرن، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبنانى، 2006، لبنان، ص 215

4- ألفريد نهيما، ترجمة مصطفى مجدى جمال، قضايا السلم المنشود فى إفريقيا، الطبعة الأولى، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2005، ص3.

وبعد فشل العديد من صورالاتحادات الافريقية، نجحت دول القارة فى إنشاء الوحدة الإفريقية، وذلك ماعبر عنه الرئيس أحمد سيكوتورى فى كتابه "تاولايات المتحدة الإفريقية" ، وقد اهتمت بالنزاعات الإفريقية ومحاولة البحث عن حلها من خلال مجموعة من المبادئ والتى تحول دون قيام النزاعات وبحث الطرق لتسويتها، ونصت على إنشاء أجهزة تسند لها مهمة حل النزاعات.[1]

ولكن سرعان ماأعلن القادة الأفارقة عن عجزها فى مسايرة مستجدات الساحة الدولية، ولذلك كان هناك ضرورة لإنشاء هيكل جديد وهو الاتحاد الافريقي لكى يجسد طموحاتهم فى مسايرة مستجدات الساحة. ثم جاءت ظاهرة جديدة وهى اهتمام المنظمات الاقليمية الفرعية بتسوية النزاعات على الرغم من أن ذلك ليس من اختصاصاتها، فقد أنشئت لأغراض اقتصادية، ولكنخا تدخلت بسبب تأثير هذه النزاعات على التنمية الدولية.[2]

ثم ظهر مفهوم الدبلوماسية الوقائية لدور الطرف الثالث تجاه أطراف النزاع لمنع التحول إلى صراع مسلح وعنف جماعى. ومع كل هذا الاهتمام من المنظمات الإفريقية على الرغم من أنها ليست صاحبة الاختصاص فى تسوية هذه النزاعات، فهو من الصلاحيات الأصيلة لمجلس الأمن الدولى إلى جانب الدور الأمريكي لحفظ السلام. ولكل هذه الأسباب كان من الضرورى دراسة موضوع تسوية النزاعات الإفريقية، وما ينتج عنها من أثار جسيمة على الشعوب والتنمية فى هذه الدول. وذلك للعلاقة الوثيقة بين توتر الوضع الأمنى بسبب هذه النزاعات والجانب التنموى للقارة الإفريقية.[3]

إشكالية البحث

لقد أضحى التعاون بين المنظمات الإقليمية والدولية امرا حتميا فى ظل ظروف الأوضاع العالمية والمشكلات الضخمة من جهه، وتطور وتنامى دور المنظمات الإقليمية بشكل غير مسبوق فى تحقيق السلم والأمن والاستقرار خاصة فى ظل كثرة النزاعات المسلحة الداخلية من جهة أخرى.

وباعتبار أن الاتحاد الإفريقي تنظيم إقليمى مختص أساسا فى حل وتسوية النزاعات الإفريقية، فإنه يسعى إلى تحقيق السلم والأمن والاستقرار فى القارة الإفريقية، إيمانا منه بأن التنمية المستدامة لايمكن أن تتحقق إلا بوجود الأمن والسلم، ولتحقيق هذا الغرض بنى استراتيجية

عمله على التعاون والتنسيق مع مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، خاصة منظمة المم المتحدة.

ومنه نطرح الإشكالية التالية إلى حد أسهم التعاون بين الاتحاد الافريقي ومنظمة الأمم المتحدة فى تسوية النزاعات الإفريقية.

1- سالم حسين النبراوى، العلاقات العربية الإفريقية، دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية، دون طبعة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2003، ص142.

2- وليم توردوف، الحكم والسياسة فى إفريقيا، ترجمة: كاظم هاشم نعمة، الطبعة الأولى، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004، ص275.

3- عبدالقادر رزيق المخادمى، التحول الديمقراطى فى القارة الإفريقية، الطبعة الأولى، دار الفجر، مصر، 2006، ص232.

أهمية البحث

ستمد هذا البحث أهميته أولاً من اهتمامه في دراساته بقضايا السلام والأمن بشكل عام، ثم بقضايا السلام والأمن مقابل ظواهر الحرب والصراع في القارة الإفريقية بشكل خاص. إلى جانب الاهتمام بشأن الأحوال والتطورات التي ما برحت تستجد على القارة الإفريقية.

ويتطرق البحث أيضاً إلى تحليل ما تقوم به آليات ودوائر الاتحاد الإفريقي إلى جانب ما تضطلع به منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المنبثقة عنها من جهود لايزال في مقدمتها تشكيل المنظمة الدولية العديد من بعثات حفظ السلام، إضافة إلى جهودها في مجال بناء المجتمعات بعد التعافي من ضراوة الصراع.

منهجية البحث:

ولعرض جميع المسائل المتعلقة بالبحث تم اتباع المنهج الوصفى عند تناول الأجهزة والمبادئ التى تضمنتها مختلف المواثيق المتعرض لها، واستعمال المنهج التاريخي فى ذكر النزاعات و مراحل الوحدة ، ثم استعمال المنهج التحليلي لتوضيح أسباب النزاع ودور المنظمات فى حلها.

هيكلية البحث:

للإحاطة بكل ماتقدم فقد قسم البحث على النحو التالى:

المبحث الأول: الحرب والصراعات فى إفريقيا ونشأة الاتحاد الإفريقي

المطلب الأول: طبيعة وأسباب الصراعات الإفريقية

المطلب الثانى: نشأة الاتحاد الإفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية

المطلب الثالث: أهداف ومبادئ وأجهزة الاتحاد الافريقي فى تسوية النزاعات

المبحث الثانى: تسوية النزاعات الإفريقية

المطلب الأول: دور المنظمات الدولية والإقليمية فى تسوية النزاعات الإفريقية

المطلب الثانى:دور منظمة الوحدة الإفريقية فى تسوية النزاعات

المطلب الثالث: طرق تسوية النزاعات فى ميثاق الاتحاد الافريقي

المبحث الثالث: أليات تسوية النزاعات فى إطار الاتحاد الإفريقي

المطلب الأول: قضايا وتحديات الاتحاد الافريقي الراهنة

المطلب الثانى: تحليل إطار التعاون بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة فى مجال السلم والأمن

المطلب الثالث: علاقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى بالمنظمات الإقليمية فى تسوية النزاعات

المبحث الأول: الحرب والصراعات فى إفريقيا ونشأة الاتحاد الإفريقي

إن الحديث عن إفريقيا يكاد يقارب الحديث عن تراجيديا مكتملة الأركان، حسب ما سبق إلى تعريفها الفيلسوف اليوناني القديم أرسطو. هو حديث عن دراما إنسانية بكل معنى يتوافر فيها عناصر الرعب والشفقة ،إلى جانب عناصر الصراع، سواء بين الإنسان والطبيعة بكل ما تنطوي عليه الطبيعة من مشكلات الغابات والوحوش وغوائل التصحّر والجفاف ، فضلاً عن الصراع الأخطر والأكثر فداحة، وهو صراع الإنسان مع الإنسان.

دراما القارة الإفريقية يصفها واحد من خبراء القارة، وهو الكاتب الصحافي الإنجليزي ريتشارد داودن فيقول: "إنها نسيج متشابك يختلط فيه التاريخ مع الأساطير ،ويمتزج فيه التنافس مع التحالف، والطموح مع الاحتجاج، وفي هذا الإطار يلعب كل طرف دوراً متميزاً على مسرح القارة السمراء: يستوي في ذلك مديرو البنوك في كينيا، وبارونات البترول في نيجيريا، وقضاة المحاكم في الكونغو، ورعاة الماشية في جنوب السودان ناهيك بعمال وخبراء المناجم في زمبابوي القادمين من، الصين.

لكن تزداد التراجيديا الإفريقية كثافة وعمقاً، وتتجذر على أرضها العذراء خيوط المأساة من واقع العنصر المحوري، الذي مازال يشكل أكبر وأخطر مصادر المعاناة للقارة وسكانها، وخاصة في إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. هذا العنصر المأساوي تعبر عنه العبارة التالية: الحرب والصراع في إفريقيا. وهذا هو بالضبط عنوان الكتاب الذي نتابع فصوله وصفحاته فيما يلي من سطور. "الحرب والصراع في إفريقيا" كتاب صادر في عام 2012 من تأليف المفكر الباحث الإنجليزي الدكتور بول د. وليامز، أستاذ الشؤون الدولية الاختصاصي في القضايا الإفريقية ومدير برنامج دراسات السياسات الأمنية في إنجلترا.

المطلب الأول: طبيعة وأسباب الصراعات الإفريقية

لقد أصبحت القارة السمراء، بين سنوات العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ساحة للصراع، وكان صراعاً دموياً شهد انتشارا للنزاعات المسلحة وتفاقماً في عدد الضحايا من المقاتلين وغير المقاتلين ثم دماراً أصاب الحق، ولايزال يصيب سبل المعيشة لملايين من أبناء القارة ما بين شرقيها إلى غربيها.

ويمكن تلخيص جذور هذه الصراعات الدموية فى خمس عوامل أساسية وهى:[1]

1- ديناميات إقامة حكومات استبدادية، ولكنها مسايرة لموضة العصر، حكومات نيو- استبدادية كما يصفها الكتاب، تستخدم رسائل إلكترونية سوبر- متقدمة وتستثمر فتوحات الإعلام الإلكتروني وثورات الاتصال الكوكبي فيما يظل مضمونها الاستبدادي وأساليبها في الحكم الديكتاتوري قائمة في جوهر إدارة بلادها.

1- صبحي قنصوه: العنف الإثني في رواندا، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، سبتمبر 2001م.

2- نشوء واستشراء موجة لتأكيد الهويات الأثنية على صعيد إفريقيا جنوبي الصحراء، بكل ما انطوت عليه هذه الاتجاهات من إيقاظ ما يمكن أن نصفه بأنه الفتنة العنصرية التي تنال بداهة من أواصر الوحدة الوطنية، وهو ما يقوّض، بحكم التعريف، ركائز الدولة الحديثة، وهي الدولة الوطنية كما عرفها العالم المعاصر، وخاصة في ضوء ما انتهت إليه الاجتهادات والطروحات في مجال الفقه الدستوري والقانون الدولي بعد معاهدة وستفاليا الشهيرة في عام 1648.[1]

3- التعامل مع ميراث ما بعد الكولونيالية، كما يقول مصطلح الفكر السياسي، ويقصد به الأوضاع المتخلّفة عن حقبة الاستعمار الغربي الذي ظلت القارة الإفريقية ترزح تحت وطأته على مدار عقود طويلة من زمن العصر الحديث: منها ما يمتد إلى قوي الاستعمار العتيق- البرتغال وإسبانيا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ومنها ما يتوزع بين قوي الاستعمار العتيد إنجلترا وفرنسا بالذات خلال سنوات القرن التاسع عشر، وصولاً إلى قوي الاستعمار الجديد- أو النيو- إمبريالية خلال سنوات القرن العشرين، كل هذه الظواهر الاستعمارية أفضت إلى حالة من استغلال موارد القارة السمراء إلى حد الاستنفاد- النضوب في بعض الأحيان، فيما أفضت إلى التطويح بأجيال متلاحقة من أهلها بعيداً عن أُطر التعليم والتثقيف ومن ثم التحديث والتطوير وربما باستثناء أقليات أو نُخب تولت بعد الاستقلال (في عقد الستينات) مقاليد الأمور، ومنها ما ظل يحافظ على وشائج موروثة مع رموز الحقبة الإمبريالية، ومنها ما افتقر إلى الكفاءة والحنكة في إدارة شؤون بلدها الإفريقي المستقل، وقليل منها ما استطاع أن يحقق إنجازاً هنا وتنمية هناك.

4- وكان طبيعياً أن تصبّ هذه التيارات في مجرى الصراع على السيادة وتقرير المصير، وأن تضطرم موجاتها، لا على شكل حوار سياسي- سلمي بين أطراف المجتمع الإفريقي لما بعد الاستقلال، ولكن على شكل منافسات، ومن ثم صراعات، اتخذت للأسف أبعاداً قبلية وعشائرية وجهوية.

وكان طبيعياً أن تذكي أوارها مخططات خارجية عمدت إلى سبكها وتفعيلها قوى الاستعمار الكلاسيكي السابقة، بقدر ما شاركت في هذه المخططات المدمرة قوى جديدة طامعة إلى ما تملكه إفريقيا من موارد وإمكانات طبيعية وفي مجالي الثروة المعدنية والأراضي الزراعية على وجه الخصوص، (ومن هذه القوى التي تكاد تشكل نمطاً من أنماط الاستعمار الاستغلال الجديد، يأتي الكيان الاستعماري الاستيطاني في إسرائيل).[2]

5- ثم هناك العواقب الفادحة التي تنجم دوماً عن اجتياح الكوارث الطبيعية وخاصة الفيضانات والأعاصير وزحف الجفاف ومن ثم آفة التصحّر (زحف الصحراء) وهي آفات يزيد من وطأتها بداهة ضعف الهياكل والمرافق الأساسية الإفريقية القادرة على التصدي لهذه الكوارث، إن لم يكن غياب هذه الهياكل والمرافق أصلاً.

Robert Kaplan, "The Coming Anarchy" the Atlantic Monthly, May 1993, PP 110 – 1161- .

2 - Thomas Packenham, The Scramble for Africa, London: Abacus, 1991.

كوارث يصنعها البشر

وبرغم خطورة هذه الظواهر- الكوارث الطبيعية، فالمؤلف يتوقف ملياً عند ما أصبح يطلق عليه الخبراء والمحللون الوصف التالي: الكوارث من صنع الإنسان.

هنا يمكننا سرد صفحات مطولة لكارثة الصراعات الدموية التي اندلعت في عقد التسعينات بين قبائل التوتسي والهوتو في رواندا، والتى يعزو جذورها، لا إلى الأصول الأثنية وحسب بل يوسع إطار تحليله لها كما يشمل أيضاً الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى ما كتبه روبرت جاكسون في الدورية الأمريكية المشهورة Atlantic Monthly حول «الفوضى القادمة» في إفريقيا، وهو نتاج زيارته لمناطق الصراعات الملتهبة غرب إفريقيا، فقد وصف إفريقيا بأنها: تطرح نموذجاً للفوضى العارمة، حيث تشهد انهياراً لمؤسّسات الدولة، وتعاني انتشار الأوبئة والجريمة، وانهيار حكم القانون.

ويبدو أن تصاعد حدّة الصراعات والحروب الداخلية، التي شهدتها القارة خلال العقد المنصرم، أسهمت بدورها في تأكيد توقعات جاكسون ومن يسيرون على دربه، في إطار ما يُسمّى «نزعة التشاؤم الإفريقي»Afro Pessimism ، فقد شهدت جمهورية الكنغو الديمقراطية حرباً

إقليمية كبرى، شاركت فيها عشر دول إفريقية، وهو ما دعا البعض إلى وصفها بأنها: «الحرب العالمية الإفريقية الأولى»، كما شهدت المنطقة من جنوب السنغال حتى ليبيريا حروباً وصراعات أخرى، تورطت فيها نحو خمس دول إفريقية أخرى. ولا شك أن هذه الصراعات الإفريقية تؤدي إلى تدهور اقتصادي وانهيار لمؤسّسات الدولة، إضافة إلى شيوع ثقافة العنف والفساد في هذه المجتمعات.[1]

وعلى صعيد آخر؛ فإن بعض الدول الإفريقية الأخرى لا تزال تشهد صراعات عرقية عنيفة، مثل: رواندا، وبوروندي، وأوغندة، وتشاد، وجيبوتي، والسودان، أضف إلى ذلك أن هناك بعض الدول الإفريقية التي تعاني مخاطر عدم الاستقرار السياسي وانهيار الدولة. لعلّ ذلك كله يطرح مجموعة من التساؤلات والإشكاليات اللازمة من أجل محاولة الفهم والتفسير، فهل يمكن تصوير ما يحدث بأنه مجرد ابتلاء ذاتي مرتبط بخصوصية القارة الإفريقية، أو أنه ظاهرة ذات جوانب داخلية وأخرى خارجية معقدة، أي أن الأمر والحالة هذه ترتبط بمنهج تفسير ظاهرة الصراعات الإفريقية وأسباب حدوثها؟!

ومن جهة ثانية: ما أنماط هذه الصراعات والحروب الداخلية التي تشهدها الساحة الإفريقية؟ تعني الإجابة عن مثل هذا التساؤل تحديد العلاقة بين الخاص والعام، وبيان مخاطر التعميم في البحث والحكم على كثير من الظواهر.

1- مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية: الدولة الديمقراطية والأمن في إفريقيا، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، يناير 2003م.

أولاً: الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا.. [1]

إن إفريقيا كما هو معلوم تُعَدّ قارة التعدد والتنوع، تنوع لا ينتهي في عالم الأشياء وحقائق الواقع المعاش، يقابله تنوع لا ينتهي في عالم الأفكار والآراء، وقد تختلف نظرة الدولة الإفريقية الحديثة لهذا الواقع التعددي من حيث قبولها إياه وإضفاء الشرعية عليه وإقراره، أو من حيث رفضه وعدم الاعتراف به كحقيقة هيكلية يتميز بها المجتمع، ومحاولتها تجاوز هذا الواقع، وبسط رؤيتها المركزية.

ولا يخفى أن الواقع الإفريقي الراهن يموج بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية، فثمة فروق واضحة بين إفريقيا الناطقة بالعربية وإفريقيا جنوب الصحراء، حتى في إطار إفريقيا غير العربية هناك تمايزات بين مجموعة الدول الأنجلوفونية (الناطقة بالإنجليزية)، والدول الفرنكفونية (الناطقة بالفرنسية)، والدول اللوزفونية (الناطقة بالبرتغالية).

كما تمتلك إفريقيا نحو 33% من جملة اللغات الحيّة في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة 10% من جملة سكان المعمورة، وتوجد بإفريقيا كذلك الأديان السماوية كافة: الإسلام، والمسيحية، واليهودية، بالإضافة إلى الديانات التقليدية.

وباستثناءات محدودة؛ فإن هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست بصورة أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، فقد أدّت في بعض الحالات إلى حروب أهلية طاحنة، كما هو الحال بالنسبة لأزمة «بيافرا» في نيجيريا عام 1967م، والتي استمرت نحو ثلاثين شهراً، والحرب الأهلية في جنوب السودان، وأعمال التمرد والعصيان التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية الأخرى، مثل: رواندا، وبوروندي، وأنجولا، وموزمبيق.[2]

وعلى الرغم من تعدد الاتجاهات النظرية في دراسة أسباب الصراعات الإفريقية؛ فإنه يمكن الإشارة إجمالاً إلى المتغيرات الأربعة الأساسية على النحو الآتي:

1 - الهوية العرقية في مواجهة الهوية الوطنية:

اختلف الباحثون في تقدير أهمية الرابطة الأساسية للجماعة العرقية، فبعضهم يشير إلى رابطة اللغة والثقافة، ويضيف بعض ثان إلى ذلك رابطة الوعي بالأصل المشترك والوعاء الإقليمي، وقد يضيف بعض ثالث إلى ذلك خصائص التكوين النفسي.

1- حمدي عبد الرحمن حسن: التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996م.

2- أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية: الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1996م.

يمكن في هذا السياق الإشارة إلى أربع خصائص أساسية للرابطة العرقية:

أولها: أن الرابطة العرقية تتميز عمّا عداها من روابط اجتماعية في كونها وراثية وليست مكتسبة، فهي تعبّر عن مصير محتوم للفرد بحكم الميلاد.

كما أنها من ناحية ثانية: تتميز بمشاركة أفرادها في جملة من القيم والمعتقدات، وعادة ما يتم التعبير عن ذلك بشكل مؤسّسي، فالجماعات العرقية تمتلك مؤسّسات جماعية توازي بشكل أو بآخر تلك الموجودة في المجتمع كلّه، يعني ذلك - ولو بشكل غير مباشر - أن المؤسّسات ذات الطابع العرقي تشكّل تهديداً لسلطة الدولة الوطنية.

وتتمثل السمة الثالثة للرابطة العرقية: في وجود تمايزات داخل الجماعات العرقية، وقد يُعزى ذلك إلى متغيرات العشيرة والجماعات العمرية والانتماء الإقليمي، وهو ما يؤدي إلى صراعات داخلية تزيد من تعقيد السياسات الوطنية للدولة الإفريقية، وليس أدلّ على ما نقول من الصراعات التي تشهدها جماعة «الشونا» في زيمبابوي بين فئات الكارنجا والزيزورو والمانيكا، وغيرها من البطون والعشائر، من أجل السلطة والهيمنة.

وأخيراً: فإن العرقية في إفريقيا تتميز بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف والسياقات المتنوعة والمعقدة؛ بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة.

على أن التساؤل الأكثر أهمية يتعلق بمدى امتلاك الجماعات العرقية في إفريقيا لوجدانٍ عامٍّ أصيلٍ لم يتغير؟ يميل بعض الباحثين إلى القول بأنّ الهوية العرقية قد تمّ تكريسها في فترة حديثة نسبياً في تطور الدولة الإفريقية، ولا سيما في ظلّ الممارسات الاستعمارية، والتنافس على السلطة والمكانة، والحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، الذي ميّز المرحلة الاستعمارية ومرحلة ما بعد الاستعمار.

2 - السياسات الاستعمارية: [1]

لعلّ تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى في مؤتمر برلين 1884م - 1885م يمثّل نقطة فارقة في التطور السياسي والاجتماعي الإفريقي، وقد تم تفصيل تاريخ هذه المرحلة في الكتاب الرائع الذي أصدره Thomas packenham عام 1991م بعنوان (التكالب الاستعماري على إفريقيا). ومن الملاحظ أن الحدود الاستعمارية التي رُسمت على خرائط في أوروبا عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية، ولم تعترف بالمصالح الإفريقية، وعليه فإن الحدود الموروثة عن الاستعمار أدّت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدّت إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة، وهو الأمر الذي شجّع على تزايد حدّة الصراعات العرقية في كثير من المواقف.

1- حمدي عبد الرحمن حسن: دراسات في النظم السياسية الإفريقية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد: سلسلة الكتب الدراسية، 2002م.

وعلى الرغم من أن أحد المبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال أكدت مبدأ «عدم المساس بالحدود الموروثة» عن الاستعمار! إلا أن القارة الإفريقية شهدت نزاعات حدودية عنيفة، لعل من أبرزها: حرب القرن الإفريقي بين الصومال وإثيوبيا 1977م - 1978م، والحرب التي تخوضها المغرب ضد جبهة البوليساريو حول الصحراء الغربية، والحرب بين ليبيا وتشاد 1973م - 1988م، وأخيراً النزاع الإريتري الإثيوبي.

وعلى صعيد الإدارة والحكم في العهد الاستعماري؛ نجد أن الحكومات الاستعمارية قد لجأت إلى تغيير الخريطة العرقية في المستعمرات الإفريقية، سواء من حيث عمليات الفك أو التركيب، ففي حالات معينة عمد المسؤولون الأوروبيون إلى خلق وحدات عرقية جديدة، والمثال على ذلك حالة «الانجالا» في القرن التاسع عشر، والتي أطلقها الاستعمار البلجيكي لتشمل كلّ الشعوب القاطنة على طول نهر زائير، ثم تمّ توسيع هذا الاصطلاح ليشمل أولئك الذين هاجروا من حوض النهر إلى المنطقة الحضرية في كينشاسا.

لقد شجّع الاستعمار الأوروبي المشاعر العرقية بين الأفارقة، وجرى تأكيد الاختلافات بين الجماعات العرقية، ولم يكشف أي شيء عن أوجه التشابه بغية صرف الانتباه عن الاستغلال الاستعماري.

إن فرنسا بإدارتها الاستعمارية لموريتانيا، واهتمامها باستقلالها اقتصادياً على نطاق واسع، ولا سيما منذ عام 1945م، سعت إلى توفير عدد من الكوادر المحلية من «البيضان»، وهي القبائل ذات الأصول العربية والبربرية، بعد أن كرّست الانقسام بينهم وبين القبائل الإفريقية من «السودان».

3 - إخفاق مشروع الدولة الوطنية:

لجأت الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمارية إلى فرض الإيديولوجية التنموية التي تقوم على ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية، كما أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية، ولا سيما سياسات القمع والإكراه المادي.

لقد كان واضحاً أن «التنموية» هي مجرد تسويغ لتسلطية دولة الحزب الواحد، وعليه فإن أغلبية الشعب ممن تمّت تعبئتهم ضد الاستعمار أصبحوا بمعزل عن المشاركة السياسية الحقيقية، كما أن مؤسّسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية قد حُرمت من فرص التعبير عن نفسها، أو على الأقلّ تمّ إدماجها في مؤسّسات الدولة وهياكلها نفسها، أما قيادات المعارضة فقد تمّ التخلص منها.

ونظراً لزيادة اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وعجز الدولة التنموية عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الإفريقية، بسبب انهيار أسواق المواد الخام في منتصف السبعينيات، فإن الدولة الإفريقية عانت أزمات خانقة، بسبب تنامي الهويات العرقية، والإقليمية، والدينية، التي نازعت الدولة من أجل البقاء.

لقد أضحى وجود الدولة الإفريقية بحد ذاته محلّ شكٍّ ونزاعٍ، ولنذكر- على سبيل المثال - الكونغو، والسودان، والصومال، وسيراليون، وثمة مطالب شعبية متزايدة بضرورة إيجاد أسس جديدة للحكم في إفريقيا تُعلي من تمكين الشعب، ومحاسبة القادة الفاسدين.

يمكن بالاستناد إلى خبرة الممارسة السياسية للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار أن نشير إلى عدد من المؤشرات التي أسهمت في تآكل شرعية تلك الدولة، وشيوع ظاهرة الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في المجتمعات الإفريقية، وذلك على النحو الآتي:

1- الاتجاه نحو تأسيس نمط من الحكم الشخصي الذي يعطي أهمية كبيرة لدور شخص الحاكم في النظام السياسي.

2- عدم الاعتراف بالمعارضة السياسية المنظمة، واعتبارها مسألة ترفيه لا تلائم الواقع الإفريقي، وبدلاً من ذلك تم تأكيد مفهوم اتفاق الرأي الذي يجسده التنظيم السياسي الواحد.

3- ضعف المؤسّسات التشريعية والقضائية، وعدم قيامها بالوظائف المنوطة بها دستورياً، حيث أنها أصبحت أداة طبيعية يستخدمها النظام الحاكم للحصول على الدعم والتأييد السياسي.

4- اللجوء إلى استخدام سياسات القمع والعنف لتحقيق أهداف النظام السياسي؛ بدلاً من الاعتماد على سياسات الإقناع والرضا الشعبي.

5- الربط بين المنصب السياسي العام وتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع، وهي الظاهرة التي أطلق عليها جان فرنسوا بيار «سياسة ملء البطون»، حيث أضحت النّخبة الحاكمة تمثّل فئة اجتماعية متمايزة في سياق الانقسامات المجتمعية.

6- غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم عملية الخلافة السياسية، وهو الأمر الذي أدّى إلى تبنّي الوسائل غير السلمية، مثّل: الانقلاب، والاغتيال، والحرب الأهلية، في عملية نقل السلطة.

7- تبنّي صيغ المنهج الفوقي في التغيير السياسي، وعادة ما كان ذلك يتم من خلال عمل انقلابي، أو الوصول إلى السلطة عن طريق حركة تحرير مسلحة، أو فرض قناعات إيديولوجية من جانب شخص الحاكم.

4 - العولمة ودور العوامل الخارجية: [1]

يرى بعض الدارسين أن تزايد الحروب والصراعات الإفريقية ما هو إلا نتاج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية الإفريقية، لقد أدّت العولمة إلى تراجع سلطة الدولة المركزية في إفريقيا، ولا سيما السيطرة على أدوات القهر المادي في المجتمع، في الوقت نفسه تمثّلت ملامح الاستجابة السياسية لتأثيرات العولمة في ظهور حركات وتنظيمات عرقية ودينية تتحدى سلطة الدولة الإفريقية، سواء على المستوى القومي أو المحلي.

1- سيفرين روجومامو: العولمة ومستقبل إفريقيا، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، سلسلة بحوث إفريقية، 2002م.

أضف إلى ذلك أن السياسات الاقتصادية الليبرالية التي اتُبعت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أدّت إلى زيادة معدلات البطالة وسوء توزيع الموارد والدخول، وهو ما خلق البيئة المناسبة لتزايد الجريمة، وانتشار الفساد والسوق السوداء، وتهريب الأسلحة والمخدرات، وليس بخاف أن هذا السياق هو الذي يفسّر ظهور الأشكال والأنماط الجديدة من الحروب الأهلية والعنف السياسي الذي تشهده النظم السياسية الإفريقية.

وثمة من ينظر إلى الصراعات باعتبارها نتاجاً لظهور استراتيجيات سياسية تعبّر عن قوى وأشكال دون الدولة القومية، فالعولمة أعطت القوى المحلية الفرصة للقيام بأعمال هي من اختصاص السلطة السياسية، ولا مراء في أن هذا الاقتراب ينظر إلى الحرب باعتبارها عملاً يرتبط بانهيار النظم الأبوية الجديدة في إفريقيا، كما أنه يعطي أهمية كبيرة للعوامل الخارجية، مثل: العولمة نفسها، أو تأثيراتها، مثل سياسات التكيّف الهيكلي.

لقد شهدت القارة الإفريقية تزايداً مطرداً في عدد الصراعات والنزاعات المسلحة، حيث بلغت منذ عام 1970م أكثر من ثلاثين نزاعاً (الغالبية العظمى منها نزاعات أهلية داخلية)، بل إن عام 1996م وحده شهد وجود صراعات مسلحة في أكثر من (14) دولة إفريقية، وقد نجم عن هذه الصراعات نحو نصف ضحايا الحروب على الصعيد العالمي، ونحو ثمانية ملايين لاجئ ونازح ومشرّد، وليس بخاف أن تأثيرات هذه الصراعات والنزاعات تعوق الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار لشعوب القارة.[1]

ثانياً: أنماط الصراعات الإفريقية:

على الرغم من تعقّد وتشابك واقع الصراعات الإفريقية؛ فإنه يمكن القول إجمالاً بوجود ثلاثة أنماط عامة من هذه الصراعات الداخلية، وذلك على النحو الآتي:

1 - نمط الصراعات العرقية العنيفة:

ولعلّ «منطقة البحيرات العظمى» تطرح نموذجاً واضحاً لهذا النمط من الصراعات، فليس بخاف أن أحد إشكاليات الصراع وعدم الاستقرار في هذه المنطقة يرتبط في المقام الأول بحقيقة الروابط والتفاعلات العرقية بين «التوتسيTutsi » و «الهوتو Hutu»، وعدم تطابقها مع الحدود السياسية الموروثة عن العهد الاستعماري.

فإذا كان إجمالي سكان كلٍّ من رواندا وبوروندي يبلغ قرابة ثلاثة عشر مليون نسمة؛ فإن 85% منهم ينتمون إلى قبائل الهوتو، موزعين عبر الحدود الرواندية البوروندية مع دول الجوار الأخرى، وثمة حوالي أربعمائة ألف من التوتسي (وبعضهم من الهوتو) يحاولون اقتفاء آثار أجدادهم في منطقة شرق الكونغو الديمقراطية، سواء في مقاطعة شمال كيفو (البانيا رواندا)، أو في مقاطعة جنوب كيفو (البانيا مولينجي).

1- صبحي قنصوه: العنف الإثني في رواندا، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، سبتمبر 2001م.

كما أن هناك قرابة المليون من الهوتو موزعين على الحدود التنزانية مع كلٍّ من رواندا وبوروندي، أضف إلى ذلك عشرات الآلاف من التوتسي والهوتو الذين يعيشون في منطقة الحدود الأوغندية الرواندية، ولا سيما مقاطعة كيسورو.

ولا يخفى أن هذه الروابط العرقية هي التي خلقت تحالفات سياسية إقليمية، كتلك القائمة بين نظام حكم الرئيس موسيفيني في أوغندة ونظام حكم الأقلية من التوتسي في كلٍّ من رواندا وبوروندي، ومن جهة أخرى فإن الهوتو يجدون تعاطفاً من قبل دول مثل: تنزانيا، وكينيا، والسودان.

2 - نمط الدولة المنهارة:

لقد ظهر هذا النمط الجديد من أشكال الدولة الإفريقية خلال الحقبة الجديدة للعولمة، حيث أُطلق عليه اسم «دولة أمراء الحرب المحليين»، مثلما هو الحال عليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا، وسيراليون، والصومال.

ونتيجة الصراعات التي يشهدها النسيج الاجتماعي لهذه المجتمعات؛ أنّ النّخب المحلية والإقليمية تحصل على أرباح خيالية من خلال عمليات النّهب والسلب المنتظمة للموارد الطبيعية التي تتمتع بها هذه الدول.

ومن الملاحظ أنه كلما ازدادت حدّة الصراعات بين القوات الحكومية وقوات المتمردين في الكونغو الديمقراطية ازدادت عائدات تجارة الألماس بشكل خيالي، ونظراً لأن هذه المنطقة غنية بالمعادن فإن الحافز على إنهاء الصراع لدى هذه النّخب المسيطرة يكون ضعيفاً.

3 - نمط العنف السياسي المرتبط بالتحول الديمقراطي:

لقد أدّت ظروف التحول الديمقراطي التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية منذ أواخر الثمانينيات إلى حدوث اضطرابات عنيفة، ويفسّر بعضهم ذلك بأن حالة الانفتاح والحرية السياسية تؤدي إلى ظهور التناقضات والانقسامات المجتمعية التي ظلّت مكبوتة فترة طويلة في ظلّ نظم الحكم التسلطية، خصوصاً إذا كانت جماعة عرقية معينة مسيطرة على الحكم، وتقوم بقمع الجماعات الأخرى، فالتحول الديمقراطي لا يضمن بالضرورة احتواء التناقضات العرقية أو الصراعات الداخلية في الدول الإفريقية.

ويمكن أن نشير إلى العديد من الحالات التي أخفقت فيها عمليات التحول الديمقراطي في تحقيق الاستقرار، بل تسببت في ازدياد حدّة الصراعات الداخلية، وتقويض دعائم الاستقرار الداخلي، ومن ذلك حالات كوت ديفوار، وأنجولا، وبوروندي.

وأيّاً كان الأمر؛ فإن حدّة الصراعات العرقية والسياسية في الواقع الإفريقي ترتبط بدرجة الاستجابة لمطالب الجماعات العرقية، فثمة مطالب قابلة للتفاوض، مثل: المطالبة بالمساواة بين الجماعات العرقية المختلفة في عملية توزيع الثروة والسلطة، فالجماعة أو الجماعات المهيمنة في المجتمع تسعى دوماً إلى الحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن لها الهيمنة على باقي الجماعات، على أن هناك مطالب يصعب التفاوض بشأنها، مثل: السعي من أجل الاستقلال والانفصال عن الدولة، أو الحصول على الحكم الذاتي لإقليم معيّن داخل الدولة، أو الحصول على الحكم الذاتي لإقليم معيّن داخل الدولة.

ويرى الأستاذ علي مزروعي: أن الانقسامات العرقية التي تشهدها كثير من مناطق إفريقيا، والتي أفضت إلى حروب، وأعمال عنف مدمرة، نالت من الاقتصاد والبنية الأساسية الإفريقية، يمكن العمل على تهدئتها وتخفيف حدتها من خلال وضعها في سياق كيانات إقليمية أوسع، وعلى سبيل المثال إذا أخذنا «منطقة البحيرات العظمى» نجد أن التوتسي الذين يشكّلون أقلية في كلٍّ من رواندا وبوروندي - كما أسلفنا القول -؛ يصبحون في حالة قيام كيان إقليمي أوسع - تشكله تنزانيا مثلاً - هم وإخوانهم من الهوتو أقليّة في هذا الكيان.

وعلى الرغم من جرأة هذا الطرح وعدم واقعيته؛ فإنه يؤكد أهمية منظور التكامل الإقليمي القاري في إفريقيا، كمدخل للتعامل مع قضايا الصراع العرقي والحروب الأهلية التي تشهدها كثير من مناطق القارة.

يرى بعض المفكرين أن عمليات التهميش المتزايدة التي خضعت لها إفريقيا سوف تفضي في المدى البعيد إلى تحقيق النهضة الإفريقية، والتي تعتمد على المنظور الذاتي الحضاري في إفريقيا، ولعل المفكر النيجيري الراحل «كلود أيك» من أبرز المنادين بهذا التصور، والذي يرى أن الأزمة الراهنة سوف تؤدي لا محالة إلى تجريد إفريقيا من نمط التنمية الاقتصادية المفروض من الخارج، والذي يفضي إلى مزيد من التخلّف والتبعية، كما أنه سوف يخلّص القارة كذلك من نمط الليبرالية السياسية المفضي إلى إقامة أنظمة ديمقراطية زائفة.

أما مفكرنا العربي الراحل جمال حمدان بارقة أمل للتفاؤل بشأن مستقبل إفريقيا، ولعلّ ذلك يتضح بجلاء من عنوان كتاب له يحمل اسم (إفريقيا الجديدة)، فهو يرى بأنه إذا كانت أوروبا أكثر القارات حَمْلاً للطابع البشري وبصمات أصابع التاريخ؛ فإن إفريقيا هي القارة البكر العذراء، يعني ذلك أن الأولى قد شاخت، وأصبحت هرمة، لها تاريخ أكثر مما لها من مستقبل، بيد أن إفريقيا هي قارة المستقبل، قارة القرن الحادي والعشرين.

ويقترح جمال حمدان ضرورة البدء في إعادة تخطيط الحدود القائمة في إفريقيا بما يتفق وحقائق الطبيعة والإنسان، بما يؤدي في النهاية إلى خلق الدولة القومية الحديثة المتزنة.

في ضوء هذا كله، كان على المجتمع الدولي أن يحاول مدّ يد العون إلى إفريقيا لمواجهة اندلاع مثل هذه الصراعات، فضلاً عن مؤازرتها للتعامل مع ما ينجم عنها من نتائج فادحة بكل المقاييس.

ومن هنا يظهر دور المجتمع الدولي في منع العنف أو الصراع العرقي يُعَدّ أمراً يحتل مكانة مهمة في الجدل الدائر اليوم بشأن إدارة الصراعات العرقية، ومن أهم الموضوعات التي يشتمل عليها هذا الجدل: المعايير الدولية - المنظمات غير الحكومية - وسائل الإعلام العالمية - البرامج والسياسات الاقتصادية الدولية - تدخّل الطرف الثالث أو الأمم المتحدة. نستعرض هنا اثنين منها:

1 - المعايير الدولية:

يظهر كثير من الكتاب اهتماماً كبيراً بالدور الذي يمارسه نظام القيم الدولي في تجنّب الصراعات العرقية، ولا أدل على ذلك من واقعة مقتل «دياللوتيلي» السكرتير العام السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية، وذلك بطريقة وحشية في سجنه عام 1975م دون أدنى اهتمام عالمي في ذلك الوقت، واليوم لا يمكن أن يمر مثل هذا الحدث بسهولة، فتأثير القيم الدولية فرضت ضغوطاً متزايدة على جنوب إفريقيا لتغير نظام التفرقة العنصرية، والبعض يتحدث عن أن هذه المعايير الدولية سوف تصبح لها أنياب، على سبيل المثال تشكيل محاكم خاصة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية لردع أعمال العنف العرقي، ويبرز في هذا السياق خبرة رواندا، وبوروندي.

2 - المنظمات الدولية غير الحكومية:

تستطيع هذه المنظمات أن تمارس دوراً مهمّاً في مواقف الصراعات العرقية، وعلى الرغم من أنها ليست محايدة تماماً فإنها يمكن أن تمارس دور الطرف الثالث المحايد الذي لا تستطيع أن تقوم به الدول نفسها، ونظراً لموقعها المنفرد فإنه يتعيّن على المنظمات غير الحكومية أن تعي حساسية طبيعة تدخلاتها في المواقف الصراعية الداخلية.

المطلب الثانى: نشأة الاتحاد الإفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية

إن انشاء الاتحاد الإفريقي يعتبر تجسيدا لطموحات الدول الأفارقة ومحاولة تحقيق أمالهم فى الأمن والاستقرار فكان الاعلان عن تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى اتحاد افريقي.

ولفد كان لمعاناة الشعوب الإفريقية أثرها فى محاولة توحيد الصفوف واقامة تكتلات وحدوية. حيث أن تلك المشكلات التى عانت منها القارة لم يكن التصدى لها ممكنا بصورة فردية .[1]

ولذلك نجد محاولات هذه الدول للبحث عن غيرها من الدول الإفريقية المتقاربة معها فى الظروف والثقافات أو التى كانت تخضع لنفس النظام الاستعمارى لتحاول أن تساند بعضها، يكشف تاريخ العمل الوحدوي الأفريقي عن تعدد محاولات التجمع والوحدة بين الدول الأفريقية، وذلك على خلفية الدعوات المتكررة لإقامة اتحاد أفريقي، والتي أطلقها قادة أفارقة أمثال كوامي نكروما، وجوليوس نيريري، وجمال عبد الناصر، وموديبوكيتا وغيرهم. ومنذ اللحظة الأولى للاستقلال بدأت الدول الإفريقية تسعى للإتحاد فيما بينها، فجرت محاولات للاتحاد بين مصر والسودان، وحاولت دول إفريقيا الغربية الاتحاد، كذلك فعلت دول أفريقيا الشرقية، وتبعتها محاولة تكوين اتحاد جمهوريات أفريقيا الوسطى، وقد باءت جميع هذه المحاولات بالفشل. وفيما نجحت دول ساحل العاج وبنين وبوركينا فاسو والنيجر في إنشاء مجلس الوفاق، كما نشأ اتحاد الدول الأفريقية بين غانا وغينيا ومالي، ونشأ مؤتمر الدار البيضاء عام1961 بين الجمهورية العربية المتحدة وغانا وغينيا ومالي وليبيا والمغرب والجزائر. كما برزت مجموعة منروفيا في عام1961 التي ضمت جميع الدول الإفريقية المستقلة في ذلك التاريخ وهي 21 دولة.

1- مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، دون طبعة، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2000، ص282

وفي هذا العام أيضاً تكون الإتحاد الأفريقي والملجاشي الذي ضم 12 دولة أفريقية ناطقة باللغة الفرنسية، إلا أن جميع هذه الاتحادات زال بعد قيام منظمة الوحدة الأفريقية. من جانب آخر، يمكن القول أن فكرة الوحدة الأفريقية، تجد جذوراً نظرية لها في العديد من الإسهامات الفكرية والحركية الأفريقية المختلفة، جسدتها العديد من المؤتمرات الدولية، ففي عام 1900 عقد المؤتمر الأول للوحدة الأفريقية بلندن، والذي جاء قراره الرئيسي حول مصادرة الأراضي في جنوب أفريقيا من جانب الانجليز والأفريكانرز وحول مصير الشاطئ الذهبي (غانا). وبعده نظمت مؤتمرات كمؤتمر الوحدة الأفريقي الأول في باريس في العام 1919 الذي طالب باعتماد "مبدأ الحماية الدولية لسكان أفريقيا الأصليين" عبر تأمين حقهم في الأرض وفي التعليم وفي العمل الحر. والمؤتمر الرابع الذي انعقد في نيويورك في عام 1927 والمؤتمر الخامس الذي انعقد في مانشستر في عام 1945 الذي انتقل مشعل النضال من أجل الوحدة الأفريقية فيه إلى الجيل الجديد من الزعماء المقبلين لأفريقيا المستقلة أمثال : جومو كينياتا (كينيا) وبيتر أبراهمز(جنوب أفريقيا) وهيلا سيلاسي (أثيوبيا) ونامدي أزيويكي (نيجيريا) وجوليوس نيريري (تنزانيا) وكينيث كاوندا (زامبيا) وكوامي نكروما (غانا). [1]

وابتداء من المؤتمرين السادس والسابع للوحدة الأفريقية اللذين انعقدا في كوماسي عام (1953) وفي أكرا (1958) بدأت فكرة الوحدة الأفريقية تتبلور بشكل واضح. وقد تأسست منظمة الوحدة الأفريقية في 1963/5/25في أديس أبابا، بموجب توقيع رؤساء ثلاثين دولة أفريقية مستقلة على ميثاق المنظمة، حيث تم الاتفاق على أن تكون عضوية هذه المنظمة مفتوحة للدول الأفريقية المستقلة ذات السيادة، بما في ذلك الجزر الأفريقية، شريطة أن تؤمن هذه الدول بمبادئ المنظمة المتمثلة في سياسة عدم الانحياز وعدم ممارسة التفرقة العنصرية. وقد انضمت لاحقا 21 دولة للمنظمة، كان آخرها دولة جنوب أفريقيا عام94 لتصبح بذلك العضو53 في منظمة الوحدة الأفريقية. ومع إعلان الرؤساء الأفارقة أن منظمة الوحدة الأفريقية- التي لعبت أدواراً مهمة في تحرير بلدانهم- لم تعد هي الوعاء المناسب لتحقيق طموحات القارة في الاستقرار والتنمية، ودشنوا اتحادا بديلا أطلقوا عليه الاتحاد الأفريقي. تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل المتحقق في مسيرة العمل الوحدوي الأفريقي من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد. وذلك مع الاحتفال بمرور خمسين عاما على إنشاء المنظمة وعشر سنوات على تأسيس الاتحاد الأفريقي

كان لمعاناة الدول الأفريقية من نير الاستغلال والاستعمار أن استخدمت هذه الدول منبر الأمم المتحدة لتعلن فيه عن مطالبتها وعزمها القوي على محاربة الاستعمار لنيل الاستقلال والحرية.

1- نادية عبد الفتاح مدرس العلوم السياسية معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة خمسون عاما على العمل الوحدوي
الأفريقي بين آمال الوحدة وتحديات الواقع. أفاق إفريقية. المجلد الحادى عشر - العدد الثامن والثلاثون– 2013

وصدر كاستجابة لهذه المطالب عدد من القرارات داخل الأمم المتحدة كان من أهمها القرار رقم 1414 الخاص بتصفية الاستعمار الذي صدر عام 1960 محدثا تأثيرا معنويا وسياسيا عميقين في تقرير مصير الشعوب وتطور نضالها من أجل الاستقلال والحرية، ومع حصول عدد من الدول الأفريقية الأخرى على استقلالها، كتونس، وغانا، والسودان، تكونت لأول مرة كتلة أفريقية في الأمم المتحدة ضمت كلا من المغرب، وتونس، ومصر، والسودان وأثيوبيا، وغانا، وغينيا، وليبريا، وليبيا. [1]

وكانت هذه الدول تجتمع فيما بينها من حين لآخر على مستوى وزراء الشؤون الخارجية، لبحث كيفية الوصول إلى صيغة يمكن بها قيادة العمل الأفريقي المشترك، ولكن التطورات السريعة التي عرفتها الأحداث السياسية في أفريقيا فيما بعد قد أحدثت تغيرات كبرى في خريطة القارة، فحدث أن قررت فرنسا منح الاستقلال لمستعمراتها بأفريقيا السوداء في نطاق ما كان يسمى بالمجموعة الفرنسية، التي تكونت تحت اسم كتلة برازافيل. [2]

هذا في الوقت الذي قرر فيه قادة المغرب إجراء اتصالات في أوائل عام 1961 مع بعض الدول الأفريقية الأخرى، لتنظيم لقاء لإعلان مبادئ الخطة السياسية لتحرير أفريقيا ولمجابهة أي نوع جديد من أنواع الاستعمار، وكانت من نتيجة المشاورات بين مصر، وغانا ومالي، وغينيا والحكومة المؤقتة الجزائرية الوصول إلى اتفاق تم في ضوئه انعقاد مؤتمر "الدار البيضاء" وقد خرج قادة أفريقيا المستقلة من هذا المؤتمر بقرارات وضعت بموجبها مجموعة من المبادئ، والتي تمثلت في: [3]

1-العمل على تحرير الأراضي الأفريقية من الاستعمار

2-.فكرة التضامن بين الشعوب الأفريقية

3-.تنظيم التعاون الاقتصادي والثقافي بين دول القارة. وعليه فقد مثل ميثاق الدار البيضاء مواجهة ضد استمرار الوجود الاستعماري في كثير من الدول في القارة، وهكذا جاءت الفكرة التي انتهت في الأخير إلى انعقاد مؤتمر أديس أبابا في مايو 1963 ووضع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وقد تم التوقيع على ميثاقها في26مايو، وذلك في أعقاب أول قمة أفريقية انعقدت في أديس أبابا وحضرها ممثلون عن30 دولة أفريقية مستقلة. ونص ميثاق المنظمة، في ما نص عليه، على عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية واحترام سيادة الدول الأعضاء في المنظمة وحرمة حدودها. وقد ارتفع عدد الدول الأعضاء في المنظمة من ثلاثين دولة عام 1963 إلى 53 دولة عام 2002.

1- Kwame Nantanmbu , “Pan - Africanism versus Pan-African Nationalism”, Journal of Black Studies, (vol.28, no.5, 1998) pp.23-24.

2- David Meyers,” Intraregional Conflict Management by the Organization of African Unity”, International Organization (Vol. 28 , Issue 3 , June 1974), pp. 347- 350.

2.Ibid.,p.25

3- ”pan-africanism revisited: vision and reality of African”, at: www.africa-union.org/root/ua/.../: pdf.Adogamhe

وقد حددت منظمة الوحدة الأفريقية لنفسها يوم تأسيسها أهدافا وطموحات عظمى، فقد كانت أهم أهداف منظمة الوحدة الأفريقية تتمثل في: [1]

1-تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية

2- تنسيق التعاون وتعزيزه بين دول القارة وكذا جهودها في تحقيق حياة أفضل لشعوبها

3-الدفاع عن سيادة دول القارة وسلامة أراضيها واستقلالها.

4-القضاء على كافة أشكال الاستعمار في أفريقيا.

5-الارتقاء بالقارة إلى المكانة التي تليق بها على ساحة صنع القرارات الدولية

6-تشجيع التعاون الدولي.

ولتحقيق هذه الأهداف تم إنشاء عدد من الهياكل والمؤسسات كان من أهمها:

1- مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات: وكان أعلى هيئة سياسية، ويعقد دورته العادية مرة كل عام، ويتخذ القرارات وينسق السياسة العامة للمنظمة.
2- المجلس الوزاري: يتكون مبدئيا من وزراء الخارجية، ومهمته هي التصويت على ميزانية المنظمة- والتي ترفع لمؤتمر القمة- ودراسة التوصيات المتعلقة بالتعاون بين الدول بموجب توجيهات مسبقة من الرؤساء ويجتمع المجلس الوزاري مرتين في السنة على الأقل
3- الأمانة العامة: التي تقود وتنسق العمل الإداري للمنظمة

4- لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا: وهذه اللجنة مكلفة بالتنسيق لتقديم المساعدة من قبل الدول الأعضاء من أجل التحرير وإدارة الصندوق لهذه الغاية وتوزيع الموارد المادية وغيرها على المنظمات التي تحارب ضد المستعمرين، وعلى هذه اللجنة أن تسهر على خلق الوئام والتعاون والتضامن بين المنظمات المسلحة، والابتعاد بها عن كل ما من شأنه أن يسيء إلى قضية التحرير.

5- لجنة الوساطة والمصالحة والتحكيم: فهذه اللجنة تقوم بكل ما من شأنه أن يضع حدا لأي نزاع قد ينشا بين طرفين سواء بواسطة التحكيم أو المصالحة.

6- لجنة الدفاع: التي تعمل من أجل إقامة تعاون بين الدول الأعضاء في ميادين الدفاع بناء على تعليمات مؤتمر رؤساء الدول ووضع إستراتيجية عامة للدفاع في حالة تعرضها لعدوان من الخارج.

1- Adogamhe Kwame Nkrumah, L'Afrique doit s'unir (Paris : Présence africaine, 2 édition, 1994), pp.17-25 .pdf :

ثانيا: المعوقات السياسية أمام المنظمة والدعوة للاتحاد الأفريقي[1]

يمكن القول بوجود العديد من الصعوبات التي واجهتها المنظمة مما أدى للتأثير في توحيد كلمتها، ذلك من جراء المصالح المتناقضة التي توجه سياسات الدول الأعضاء بها. إلا أنه يمكن القول أيضا أن المنظمة تمكنت في ظل الظروف التي حكمت عملها الاضطلاع بدور في عدد من النزاعات الأفريقية الداخلية. بيد أنها انشغلت عن تحقيق باقي الأهداف الطموحة التي حددتها في ميثاقها، بالخلافات التي ظهرت داخل الصف الأفريقي والتي كثيرا ما تحولت إلى نزاعات مسلحة. وكان لمقاطعة بعض قادة الدول الأفريقية المنظمة، بل ومهاجمتها، ما من شأنه أن أثر في أداء ودور المنظمة في تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها. حيث أدت هذه الخلافات والمنازعات بين الدول الأفريقية إلى الحول في بعض الأحيان بين المنظمة وبين إمكانية قيامها بدور فاعل في تسوية مثل هذه المنازعات، إلا أنها تشكل في النهاية تعبيرا أفريقياً جماعيا عن الرغبة في مواجهة مثل هذه المنازعات في إطار أفريقي جماعي.

هذا وقد أكملت المنظمة مهمتها في مساعدة الدول الأفريقية في نيل استقلالها ومحاربة الاستعمار وكافة أشكال التمييز العنصري. ثم بدأت المنظمة توجه اهتماماتها نحو بذل المزيد من الجهود في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية - وهو الهدف الذي أهملته طويلا وتركت أمر رعايته للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة- حيث عبرت المنظمة عن إصرارها على تحقيق هدف التنمية الاقتصادية القارية، وذلك حين وافقت في القمة الأفريقية الـ27(يونيو 1991 (على معاهدة أبوجا لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية، وذلك في مدة

أقصاها 34 عاما من تاريخ إيداع وثائق التصديق عليها لدى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية. وقد دخلت المعاهدة حيز التنفيذ منذ مايو 1994 وذلك في إطار مراحل زمنية ست تنتهي بإقامة السوق عام2028

ثالثا: نشأة الاتحاد الأفريقي .. أهدافه ومبادئه

كان الهدف الأساسي لمنظمة الوحدة الأفريقية هو تحقيق التضامن والتعاون المشترك بين دول القارة للقضاء على ما تبقى من الاستعمار وإسقاط النظام العنصري في جنوب إفريقيا، ومواجهة التطورات السياسية والاقتصادية والعالمية، لكي يصبح للقارة الأفريقية دورا مؤثرا في الاقتصاد العالمي الذي أصبح يعترف إلا بالتكتلات الكبيرة. ومع تحقيق هذا الهدف بدأ التفكير في مرحلة جديدة للتعاون بين دول القارة، للنهوض بشعوبها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ومواجهة تيار العولمة الذي يجتاح العالم والتصدي لمحاولة تهميش القارة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

1- Willy Jackson, (L a marche contrariée vers l'Union économique). Le Monde diplomatique, mars1996.

وقد رأى البعض الإبقاء على منظمة الوحدة الأفريقية وتطوير أجهزتها وأهدافها باعتبارها محل اتفاق بين جميع الدول تقريبا بدلاً من فتح باب الخلافات والصراعات على شكل المنظمة التي ستحل محلها وتولي المناصب القيادية فيها، بينما رأى البعض الآخر إقامة منظمة جديدة تحتفظ بالمبادئ الأساسية المتفق عليها في المنظمة القديمة، مثل عدم السعي لتغيير الحدود الموروثة عن الاستعمار بالقوة المسلحة، وعدم التدخل في شئون الدول الأعضاء، مع وضع أهداف ومبادئ جديدة تتمشى مع روح العصر واحتياجات التنمية، وتم في نهاية الأمر الاتفاق على منظمة جديدة. ومن ثم مثلت قمة الجزائر، التي عقدت في يوليو عام 1999 نقطة تحول حاسمة في تاريخ منظمة الوحدة الأفريقية حيث تميزت اجتماعاتها بإحساس متنام بالعجلة والرغبة في إعداد المنظمة للقرن المقبل، وإنشاء إطار جديد ليواكب متطلبات الألفية الجديدة. وقد وافق مجلس رؤساء الدول والحكومات على الدعوة، التي قدمها العقيد معمر القذافي، لعقد القمة غير العادية الرابعة في مدينة سرت الليبية، في سبتمبر 1999. [1]

وكان الغرض من القمة غير العادية تعديل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بهدف رفع كفاءة المنظمة وفاعليتها. وكان موضوع قمة سرت يتمثل في: " تعزيز قدرة منظمة الوحدة الأفريقية

لتمكينها من مواجهة التحديات في الألفية الجديدة" وقد اختتمت القمة أعمالها، في سبتمبر 1999 بإعلان سرت، الذي كان يهدف إلى: [2]

1. التعامل الفاعل مع الحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الجديدة في أفريقيا والعالم.
2. تحقيق طموحات الشعوب إلى تحقيق وحدة أكبر تتلاءم مع مقاصد ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية ومعاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية
3. تنشيط المنظمة الأفريقية لتؤدي دورا أكثر فاعلية في التعامل مع حاجات الشعوب
4. القضاء على شبح الصراعات.
5. مواجهة التحديات العالمية
6. تسخير الموارد البشرية والطبيعية في القارة لتحسين أحوال المعيشة. ولتحقيق هذه الأهداف، قررت القمة من بين ما اتخذته من قرارات منها: [2]

1- إقامة اتحاد أفريقي يتمشى مع مقاصد ميثاق منظمة القارة الأفريقية ومع نصوص المعاهدة التي تقضي بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية
2- إقامة البرلمان الأفريقي، بحلول عام 2000 ليوفر منبرا مشتركا يتيح لشعوب أفريقيا ومنظماتها الشعبية المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالمشكلات والتحديات

1- أحمد يوسف القرعي،" الاتحاد الإفريقي.. مارس 2001 .(وقمة سرت" الأهرام(السنة 125 العدد 41723.
2- Stephen Okhonmina,” The African Union: Pan-Africanist Aspirations and the Challenge of African Unity”, The Journal of Pan African Studies (vol.3, no.4, December 2009),p.87.

وقد تبنى اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في العاصمة الكونغولية، لومي، في 11 يوليو 2000 قانون تأسيس الاتحاد الأفريقي، على أن تتم بعد ذلك المصادقة عليه من قبل الجهات التشريعية للدول الأعضاء. ثم تبنت القمة الاستثنائية الخامسة للوحدة الأفريقية، التي عقدت في مدينة سرت، بالجماهيرية الليبية، في 1 2 مارس 2001 وبإجماع الدول الأعضاء، قرار تأسيس الاتحاد الأفريقي، وفي ذلك القرار، أكد رؤساء الدول والحكومات على استكمال المتطلبات القانونية لقيام الاتحاد، حال إيداع مستندات تصديق الدولة السادسة والثلاثين على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وفي 24 أبريل 2001 أبلغت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية الدول الأعضاء أن القانون التأسيسي قد تم التوقيع عليه من قبل جميع الدول الأعضاء. فدخل القانون حيز التنفيذ، في 26 مايو 2001. [1]

وعليه قام قادة الدول الأفريقية في الدورة التي عقدت بلوساكا، في يوليو 2001 بتوديع منظمة الوحدة الأفريقية في قمتها الثامنة والثلاثين والأخيرة، حيث أشادوا بأنشطتها وأعمالها البارزة وبخاصة في مجالات التحرير وإزالة آثار الاستعمار ودعم الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء وتعزيز أواصر التعاون والوحدة بين تلك الدول، داعين إلى أن تستهدف الانطلاقة الجديدة، من خلال الاتحاد الأفريقي الجديد، تحرير القارة من النزاعات والتخلف.

وقد شهدت مدينة دربان، بجمهورية جنوب أفريقيا، في 9 يوليو 2002 عقد أول اجتماع للاتحاد الأفريقي، بحضور خمسين من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية. وترأس هذا الاجتماع ثابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا آنذاك، بصفته أول رئيس للاتحاد في أولى قممه. وفي مؤتمر القمة هذا، تمت مناقشة استكمال أجهزة الاتحاد والتنفيذ الفعلي للقرارات ذات الصلة بالقضايا والمشكلات والصراعات الأفريقية. وجاءت أهداف الاتحاد الأفريقي، بصفة عامة، مختلفة وأكثر شمولية عن تلك التي تبنتها منظمة الوحدة الأفريقية. وكانت أهم أهداف الاتحاد الأفريقي، التي اشتمل عليها الميثاق التأسيسي، ما يلي: [2]

1- تحقيق مزيد من الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية وشعوب القارة
2- حماية سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها واستقلالها
3- الإسراع بعملية التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا
4- تعزيز المواقف الأفريقية المشتركة حيال قضايا مصالح القارة وشعوبها والدفاع عنها
5- تشجيع التعاون الدولي مع إيلاء الاهتمام المناسب لميثاق منظمة الأمم المتحدة وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان
6- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة
7- تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد

1- Olusegun Obasanjo, “The African Union: The Challenges of Cooperation and Integration”, The News (Lagos, August 20, 2001),p.25.

2- the african union’s peace and security department,” African peace and security architecture (apsa): assessment study”, 2010,p.26

8- حماية حقوق الشعوب والإنسان وتعزيزها وفقا للميثاق الأفريقي لحقوق الشعوب والإنسان وغيره من أجهزة حقوق الإنسان الأخرى
9- وضع الشروط اللازمة التي تمكن القارة من أداء الدور المنوط بها في الاقتصاد العالمي
10- تعزيز التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكذلك التكامل بين الاقتصادات الأفريقية

هذا وقد نصت المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على مبادئه، حيث يعمل الاتحاد الأفريقي وفقا لمبادئ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد، واحترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال، ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء[1]

وتمثلت هياكل الاتحاد حسب ما جاء في نص المادة (15) من القانون التأسيسي، في التالي:

مؤتمر الاتحاد. . المجلس التنفيذي. . البرلمان الأفريقي. . محكمة العدل الأفريقية. هـ. المفوضية (وهي الجهاز التنفيذي للاتحاد، وتضم ثمانية مفوضين مسئولين عن لجانها الثمانية وهي: لجنة السلم والأمن، لجنة الشؤون السياسية، لجنة البنية التحتية والطاقة، لجنة الشؤون الاجتماعية، لجنة الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا، لجنة التجارة والصناعة، لجنة الاقتصاد الريفي والزراعة، لجنة الشؤون الاقتصادية). . لجنة الممثلين الدائمين. . اللجان الفنية المتخصصة. . المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. . مجلس السلم والأمن. . المؤسسات المالية. وللاتحاد أجهزة أخرى تشمل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، والأداة المركزية لآلية منع الصراعات وإدارتها وحلها، ومؤتمر الأمن والاستقرار، من جملة مؤسسات اجتماعية واقتصادية أخرى. ولتطبيق برامجه، وخاصة المتعلقة منها بالتنمية، يعمل الاتحاد برفقة المجموعات الاقتصادية الإقليمية. [2]

في 25 مايو 1963 في أديس أبابا، إثيوبيا، وافقت 32 دولة أفريقية حققت الإستقلال في ذلك الوقت لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية،. وانضم 21 عضوا تدريجيا لتصل إلى ما مجموعه 53 دولة منذ إنشاء الإتحاد الأفريقي في عام 2002. وفي 9 يوليو 2011، أصبح جنوب السودان العضو الرابع والخمسون في الاتحاد الأفريقي.

1- مفوضية الاتحاد الأفريقي، رؤية ومهمة .الاتحاد الأفريقي (أديس أبابا، المجلد الأول، مايو 2004، ص20

2- المرجع السابق، ص،ص24-26

الأهداف الرئيسية لمنظمة الوحدة الأفريقية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، كانت لتعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية. تنسيق وتكثيف التعاون والجهود المبذولة لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا؛ الحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء؛ تخليص القارة من الاستعمار والتمييز العنصري؛ تعزيز التعاون

الدولي في إطار الأمم المتحدة؛ ومواءمة سياسات الدول الأعضاء السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والصحية والرعاية الإجتماعية والعلمية والتقنية والدفاع.

تعمل منظمة الوحدة الأفريقية على أساس ميثاقها والمعاهدة المؤسسة للجماعة الإقتصادية الأفريقية (المعروفة باسم معاهدة أبوجا) عام 1991 وأجهزتها الرئيسية هي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ومجلس الوزراء والأمانة العامة وكذلك لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية. لجنة الصحة للتربية والعلم والثقافة ولجنة الدفاع. تم استبدال لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم بآلية منع النزاعات وإدارتها وتسويتها في عام 1993.

الانتقال إلى الاتحاد الأفريقي:

خلال تسعينات القرن الماضي، ناقش القادة ضرورة تعديل هياكل منظمة الوحدة الأفريقية لتعكس تحديات عالم متغير. في عام 1999، أصدر رؤساء الدول والحكومات بمنظمة الوحدة الأفريقية إعلان سرت الذي يدعو إلى إنشاء اتحاد أفريقي جديد. كانت الرؤية للإتحاد بناء على عمل منظمة الوحدة الأفريقية من خلال إنشاء الهيئة التي يمكن أن تسرع بعملية التكامل في أفريقيا، ودعم وتمكين الدول الأفريقية في الإقتصاد العالمي ومعالجة المشاكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية المتعددة الجوانب التي تواجه القارة. في المجموع، تم عقد أربعة اجتماعات للقمة في الفترة التي تسبق الإطلاق الرسمي للاتحاد الأفريقي:

- قمة سرت (1999)، التي إعتمدت إعلان سرت والدعوة إلى إنشاء الاتحاد الأفريقي
- قمة لومي (2000)، التي اعتمدت القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي
- قمة لوساكا (2001)، التي صاغت خريطة الطريق لتنفيذ الإتحاد الافريقي
- قمة ديربان (2002)، التي أطلقت الإتحاد الأفريقي وعقد أول قمة لرؤساء الدول والحكومات.

تم دمج عدد كبير من هياكل منظمة الوحدة الأفريقية في اللإتحاد الأفريقي. وبالمثل، فإن العديد من الإلتزامات الأساسية لمنظمة الوحدة الأفريقية والقرارات والأطر الاستراتيجية إستمرت في صياغة سياسات الإتحاد الأفريقي. وبالرغم من أن البصمة لمنظمة الوحدة الأفريقية لا تزال قوية، أنشأ القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي والبروتوكولات عددا كبيرا من هياكل جديدة، سواء على مستوى الأجهزة الرئيسية أومن خلال مجموعة من اللجان الفنية والفرعية الجديدة تطورت العديد منها منذ عام 2002 وبعضها لا يزال قيد التطوير. اللغات بموجب المادة 11 من بروتوكول القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، اللغات الرسمية للإتحاد الأفريقي وجميع مؤسساتها هي العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية والسواحيلية وأي لغة أفريقية أخرى. لغات العمل في الإتحاد الافريقي هي العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية.

المطلب الثالث: أهداف ومبادئ وأجهزة الاتحاد الافريقي فى تسوية النزاعات

لقد نص القانون التأسيسى للاتحاد الافريقي على جملة من المبادئ والأهداف

أولا: أهداف الاتحاد الافريقي:

أشارت وثيقة الاتحاد الافريقي إلى أهدافه والتى تتمثل فيما يلى:

1- الدفاع عن سيادة الدولة الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها:

فيما يخص هذا الهدف فإن الاتحاد الأفريقي قد عمل على إتباع نهج المنظمة، وبالتالى فإن أسباب تبنى هذا الهدف فى المنظمة هى نفسها فى الاتحاد والتى يمكن تلخيصها فى: [1]

1- الاستقلال الحديث للدول الافريقية وتكلفة هذا الاستقلال
2- سلامة أراضيها وذلك باعتبار أن الأرض هى جزء من سيادة الدولة، لهذا فالاتحاد الافريقي ترك الحرية للمؤتمر فى إنشاء أى لجنة يراها ضرورية، أو إعادة تشكيل اللجان القائمة مما يمكن القول أنه قد نص ضمنيا على إمكانية إبقاء هذه اللجنة أو ضم عملها إلى لجان جديدة. [2]

2- تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها والدفاع عنها:

إن تبنى هذا الهدف فى ميثاق الاتحاد دفعت إليه اختلافمواقف الدول الأفريقية اتجاه قضايا حساسة تهم القارة الافريقية فى المحافل الدولية والإقليمية، مفضلين مصالحهم الخاصة على مصالح القارة، مما يزيد من الأطماع الخارجية للدول الأجنبية تجاه إفريقيا، كما حدث فى مؤتمر الدوحة 2001م، بالنسبة للدول النامية والدول المتقدمة، والذى استغلته الأخيرة لمصالحها على أثر اختلاف الدول النامية فيما بينها.[3]

3- تعزيز السلام والأمن والاستقرار فى القارة:

عمل الاتحاد على تبنى هذا الهدف من أجل القضاء على النزاعات فى إفريقيا وتعزيز وتقوية السلام بالقضاء على تجارة الأسلحة السوداء، والقيام بعمليات نزع السلاح وفرض النظام وتدمير الأسلحة، وإعادة توطين اللاجئين.[4]

1- هاشمى حسن، دور الاتحاد الافريقي فى تحقيق الأمن فى إفريقيا، رسالة ماجستير فى القانون الدولى والعلاقات الدولية، عنابة كلية الحقوق، 2006، ص20

2- المرجع السابق ص 21
3- أحمد حجاج، العولمة والوحدة الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الإهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 154، 2003، ص54.
4- هاشمى حسن، دور الاتحاد الإفريقي فى تحقيق الأمن فى إفريقيا، مرجع سابق، ص 24.

4- تهيئة الظروف اللازمة التى تمكن القارة من لعب دورها المناسب فى الاقتصاد العالمى والمفاوضات الدولية

عملت القارة على عقد عدة شركات مثل الشركة الجديدة من أجل التنمية فى إفريقيا وكذا السوق الافريقية المشتركة، وهما مشروعين دعمهما الاتحاد الإفريقي أما بخصوص الظروف الأمنية فقد عمل الاتحاد على إنشاء جهاز "مجلس الأمن والسلم الإفريقي" من أجل تحقيق الاستقرار فى إفريقيا والقضاء على النزاعات وهو الأمر الذى يعمل على تهيئة الظروف الملائمة لأى عمل اقتصادى فى القارة.[1]

5- تشجيع التعاون الدولى مع مراعاة ميثاق منظمة الأمم المتحدة والاعلان العالمى لحقوق الانسان:

يمكن هذا الهدف الدول الأعضاء من حرية التعاون مع مختلف الدول فى إطار الأمم المتحدة، كما يحكم علاقات الدول الإفريقية مع غيرها من الدول فى الهيئة الأممية. وعليه فالدول الأعضاء تعمل فيما بينها وبالتعاون مع المجموعة الدولية فى درء أى نزاع إفريقي أو عدوان يقع على دولة إفريقية أو التعاون مع المجموعه الدولية فى درء أى نزاع إفريقي أو عدوان يقع على دولة إفريقية، أو التعاون على مكافحة التهديديات الأمنية الجديدة كالارهاب. [2]

6- تعزيز مبادئ الديمقراطية والمشاركة الشعبية وحقوق الانسان:

غير القادة الفارقة بنية التنظيم الإفريقي التى تعانى من ضعف أشكال المشاركة الشعبية لذا أقروا فى الاتحاد الإفريقي الذى يتخذ شكلا كونفدراليا على وضع البرلمان فى أجهزة الاتحاد الرئيسية باسم برلمان عمومى إفريقي من أجل تعزيز المشاركة الشعبية. كما أعطى الاتحاد اهمية لهذا الجانب من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، كما أكد ذلك من خلال مشاركة الشعوب الإفريقية فى أنشطة الاتحاد العمل على تعزيز العدالة الاجتماعية بل أن الاشارة للمبادئ الاجتماعية وحده كفيل بتمهيد الطريق لمشاركة شعبية متقدمة. [3]

7- القضاء على الوبئة وتعزيز الصحة

إن السبب الرئيسي لهذا الهدف هو معاناة القارة من انتشار الوبئة والأمراض. وقد نصت هذه الأهداف على تحقيق وحدة تضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الإفريقية، والتعجيل بتكامل القارة السياسى والاجتماعى والاقتصادى.[4]

1- المرجع السابق ص26
2- عصمت محمد حسن، دراسات فى العلاقات الدولية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص ص213.
3- هاشمى حسن، دور الاتحاد الافريقي فى تحقيق الأمن فى إفريقيا، مرجع سابق ص 28
4- هاشمى حسن، دور الاتحاد الافريقي فى تحقيق الأمن فى إفريقيا، مرجع سابق ص 32

مبادئ الاتحاد الافريقي:

تنص المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على مجموعة من المباديء التي يستند إليها عمل الاتحاد وهي : [1]

1- مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء.
2- احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال.
3- إقامة سياسة دفاعية مشتركة.
4- منع استخدام القوة أو التهديد بين الأعضاء.
5- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو.
6- حق الاتحاد في التدخل في شؤون دولة عضو عند وقوع ظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية.
7- حق الدول في طلب تدخل الاتحاد لإعادة السلام والأمن.
8- احترام قدسية الحياة الإنسانية ورفض الإفلات من العقوبة والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية.
9- رفض وإدانة أي تغيير غير دستوري للحكومات.

أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي

نصت المادة الخامسة من القانون التأسيسي للاتحاد على أن أجهزة الاتحاد تتكون من: مؤتمر الاتحاد- المجلس التنفيذى- لجنة الممثلين الدائمين- اللجان الفنية المتخصصة- المجلس الاقتصادى والاجتماعى- المؤسسات المالية.

وبالامكان توزيع هذه الجهزة على مجموعات ثلاث:

تضم الأولى التى عليها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. بعد تغيير مسمياتها، فمؤتمر الاتحاد هو مجلس رؤساء الدول والحكومات والمجلس التنفيذى هو وزراء المنظمة والمفوضية هى الأمانة العامة، اللجان المتخصصة هى ذاتها أيضا.

وتضم المجموعة الثانية الأجهزة المنصوص عليها فى اتفاقية أبوجا (تأسيس المجموعة الاقتصادية) مثل البرلمان والمحكمة والمؤسسات المالية.

والمجموعة الثالثة تشمل الأجهزة التى استحدثها القانون التأسيسي للاتحاد مثل لجنة الممثلين الدائمين والمجلس الاقتصادى والاجتماعى.[2]

1- صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظمات الاقليمية والدولية، ص 243
2- محمد المجدوب، التنظيم الدولى، النظرية العامة والمنظمات الدولية والاقليمية، مرجع سابق، ص ص 471،472

1-مؤتمر الاتحاد (الجمعية العامة) : هو مؤتمر رؤساء القارة الأفريقية الذي يعقد لدورة واحدة في العام , ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء وحكوماتها, ويتم فيه طرح الآراء من قبل رؤساء الدول الأفريقية ومراجعة ما تم في المؤتمرات السابقة, وهو الهيئة الرئاسية العليا للاتحاد الأفريقي , ويتم اتخاذ القرارات في الجمعية العامة للإتحاد الأفريقي بالإجماع أو بأغلبية الثلثين.

2- أمانة الاتحاد : وهي لجنة تقوم بدور الأمانة العامة للاتحاد الأفريقي , وتتكون من رئيس المفوضية الذي ينتخب لمدة محددة , وعشرة مفوضين ومقر اللجنة الرئيسي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا , ويقع على عاتق المجلس التنفيذي تحديد مهام ومسؤوليات الأمانة العامة وتنسيق أولوياتها.

3-المجلس التنفيذي(وزراء الخارجية) : يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء ويكون المجلس التنفيذي مسؤلا أمام الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي , حيث يقوم بإعداد القرارات للجمعية العامة لمناقشتها والموافقة عليها من قبل القادة الأفارقة.

4-برلمان عموم أفريقيا : وهو أعلى سلطة تشريعية في الاتحاد الأفريقي ويقع مقره الرسمي في مدينة "ميدراند" بجنوب أفريقيا. ويعمل بشكل وثيق مع كل البرلمانات الأفريقية الأخرى لصياغة التشريعات التي تقود القارة الأفريقية. ويتكون برلمان عموم أفريقيا من 265 عضوا يتم اختيارهم عبر الانتخاب من جميع الدول الأعضاء المكونة للاتحاد. ويهدف تشكيل البرلمان إلى توفير مشاركة الشعوب الأفريقية في صياغة التشريعات التي ترسم سياسة الاتحاد الأفريقي وتحدد توجهاته وأهدافه.

5-محكمة العدل الأفريقية: تم اعتماد البروتوكول الخاص لإنشاء هذه المحكمة في عام 2003 , وينص قانونها التأسيسي على أنه انشئت للبت في الخلافات بين الدول الأعضاء حول تفسير المعاهدات الخاصة بالاتحاد الأفريقي . ومن المنتظر أن يحل محل هذا البروتوكول بروتوكول آخر لإنشاء محكمة العدل وحقوق الإنسان الأفريقية, والتي ستضم قسما للمسائل القانونية وآخر لأحكام معاهدات حقوق الإنسان.

6-لجنة الممثلين الدائمين الاتحاد الأفريقي(السفراء) : وهى لجنة ذات مهام رقابية ويعين لها سفراء من ذوى الخبرة من قبل الدول الإفريقية المنضوية تحت الاتحاد الأفريقي .. ولدي اللجنة جدول زمني لاجتماعاتها وتقوم اللجنة بإعداد المهام للمجلس التنفيذي قبل أن يحيلها إلى الجمعية العامة.

7-مجلس السلم والأمن الأفريقي : هو جهاز تابع للاتحاد الإفريقي والمسؤول عن تنفيذ قرارات الاتحاد وهو يشبه إلى حد ما مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة , حيث يتكون مجلس السلم والأمن الأفريقي من خمسة عشر عضوا(دولة) منتخبا, منهم عشرة ينتخبون لمدة عامين ,وخمسة أعضاء لمدة ثلاثة أعوام, .ويتم انتخاب الأعضاء من قبل الجمعية للاتحاد الأفريقي بحيث تعكس التوازن الإقليمي في أفريقيا, فضلا عن معايير الأخر تتعلق بقدرة الدول الأعضاء في هذا المجلس على المساهمة عسكريا وماليا للاتحاد.

وقد تأسس هذا المجلس وفقا للبروتوكول الذي أقرته أول قمة للاتحاد الأفريقي في ديربان عام 2002 , بهدف تعزيز الأمن والسلام والاستقرار في أفريقيا . يهدف المجلس للدفاع عن وحدة الدول الأفريقية والحفاظ على سيادة أراضيها واستقلالها, كما يعمل على تعزيز السلم والأمن الأفريقي, وعلى تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء بطرق السلمية, وبناء السلام وإعادة التعمير في فترة ما بعد النزاعات.

كما يهدف المجلس إلى تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ,وذلك كجزء من الجهود الرامية إلي منع النزاعات. ومن مهام المجلس أيضا العمل على وضع سياسة دفاع مشتركة للاتحاد الأفريقي .

8-المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي : وهو يهتم برعاية الاتحادات الأفريقية ومنظمات المجتمع المدني الأفريقية وتسجيلها في المفوضية الأفريقية , كما يقوم بتقديم الدعم المالي لهذه المنظمات والاتحادات الأفريقية بغرض تقليل اعتمادها على الدعم القادم من خارج القارة الأفريقية .

9-المؤسسات المالية للاتحاد: يهدف الاتحاد الأفريقي لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول القارة وتوحيد العملة الأفريقية وذلك بحلول عام 2028 . ولهذا الغرض تم تأسيس عدد من المؤسسات النقدية والمالية التابعة للاتحاد , ومن بينها :البنك المركزي الأفريقي ومقره بمدينة أبوجا النيجيرية , وصندوق النقد الأفريقي ومقره مدينة ياوندي عاصمة الكاميرون .

المبحث الثانى: تسوية النزاعات الإفريقية

لقد وجهت الدول الافريقية اهتماما بالغا لتسوية النزاعات المتعدده بينها، وتجسد ذلك من خلال المبادئ والأجهزة التى تضمنها ميثاق منتظم الوحدة الافريقية.

ولكن بعد انشاء الاتحاد الافريقي كان التساؤل عن تأثيره على مجال تسوية النزاعات ودوره فى تفعيل الأساليب المنصوص عليها فى ميثاق منظمة الوحدة الافريقية.

المطلب الأول: دور المنظمات الدولية والإقليمية فى تسوية النزاعات الإفريقية

تُعدّ القارة الإفريقية واحدة من أغنى قارات العالم؛ بما تذخر به من موارد طبيعية وبشرية، هذه المقومات جعلتها محطّ أنظار القوى الدولية، والتي كانت ولا تزال تتكالب عليها؛ ما أدى إلى سيادة الحروب والنزاعات البينية والأهلية وانتشارها داخل هذه القارة، والتي تبدو بصورة واضحة في مناطق: القرن الإفريقي والبحيرات والصحراء الغربية.

وعلى الرغم من انتشار النزاعات والحروب في إفريقيا؛ فإنّ هناك جهوداً دوليةً وأخرى إفريقية تسعى إلى تسوية تلك النزاعات، ومن ثمّ تحقيق مستويات متقدّمة من السّلْم والأمن، والذي يمكن أن يشكّل قاعدةً انطلاق للدولة الإفريقية.

تاريخيّاً ظلّت إفريقيا حاضرةً في أجندة المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، والتي واجهت مشكلات القارة الإفريقية، وفي مقدمتها مشكلة الاستعمار، وحقّ الأفارقة في التمتع بحريتهم، وممارسة نظام الحكم – قضايا الاستقلال –، بالإضافة إلى معالجة المشكلات التنموية والاقتصادية الناتجة من التركة الاستعمارية، وصولاً إلى مرحلة التدخل والشراكة مع المنظمات والتكتلات لتسوية النزاعات والحروب، والتي طالت أغلب الدول الإفريقية في فترات ومراحل تاريخية مختلفة.

أولاً: دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات في إفريقيا:

عند الحديث عن دور المنظمة الدولية في تحقيق السّلْم والأمن في إفريقيا؛ فهناك مرحلتان ينبغي التمييز بينهما: المرحلة الأولى من مطلع الستينيات حتى 1990م، والمرحلة الثانية من 1991م حتى الوقت الراهن.

تميزت المرحلة الأولى بأنّ النزاع كان ينشب بين الدول فيما بينها، بينما تميزت المرحلة الثانية بنشوب الحروب داخل الدول نفسها، وتتعلق بالحروب الأهلية والعرقية.

وخلال المرحلتين تمسّكت الأمم المتحدة بمبادئ ميثاقها، وأهمها التسوية السلمية للمنازعات في إطار الشراكات مع التجمعات والتكتلات الإقليمية.

يشكّل الدور الكبير الذي قامت به الأمم المتحدة، في مطلع الستينيات من القرن الماضي، تجاه تصفية النظام العنصريّ في جنوب إفريقيا: البداية الحقيقية والفعلية لأدوار المنظمة الدولية في اتجاه إرساء دعائم الأمن والسّلْم في إفريقيا.

وتبلور عمل الأمم المتحدة في سبيل إنهاء نظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا في ثلاثة أعمال رئيسة، تتمثل في:

1 - ممارسة الضغط على حكومة جنوب إفريقيا لإقناعها بإنهاء القمع والعدول عن سياسة الفصل العنصري.

2 - تقديم المساعدة المناسبة لضحايا الفصل العنصري، ولأولئك الذين يكافحون لبناء مجتمعٍ يتمتع فيه جميع السكان بفُرصٍ وحقوقٍ متساوية.

3 - نشر المعلومات لتركيز الرأي العالمي على لا إنسانية الفصل العنصري، وتشجيع هذا الرأي على ممارسة تأثيره في دعم جهود الأمم المتحدة؛ من أجل التوصل إلى حلٍّ سلميٍّ عادل . [1]

وفي إطار هذه الخطوات الثلاث شهدت الفترة من 1967م إلى 1989م تكثيفاً متزايداً لجهود الأمم المتحدة من أجل دعم الحملة الدولية المناهضة للفصل العنصري وتطويرها، وهو الأمر الذي مهّد للتحرّك نحو الحلّ السّلْمي في مطلع 1989م، وإجراء أول انتخابات ديمقراطية لاعنصرية في أبريل 1994م.

وهكذا أسهمت الأمم المتحدة إسهاماً كبيراً في القضاء على سياسة التفرقة العنصرية ونظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا.وتواصلت أدوار الأمم المتحدة في تسوية المشكلات في إفريقيا، وأخذت أشكالاً متعددة نتيجة لتعقّد الصراعات الإفريقية وتشابكها، والتي اتسمت في كثيرٍ من الأحيان بطابع الفوضى، والذي أسهم بدوره في تكثيف جهود الأمم المتحدة وتعدّد عملياتها في حفظ السّلْم والأمن في إفريقيا، حيث نجد أنّ الأمم المتحدة قامت بإرسال مجموعة من المراقبين المدنيين في عدة دول إفريقية للمساهمة في الحدّ من مستويات العنف في عدة دول إفريقيا.

1- عبير الفقي: دور الأمم المتحدة في إفريقيا/ www.elsyasi.com

ويأتي هذا الدور في إطار الدبلوماسية الوقائية بوصفها واحدة من خيارات الأمم المتحدة لتسوية المنازعات الإفريقية، بالإضافة إلى ذلك؛ فقد قامت الأمم المتحدة بالعديد من عمليات حفظ السلام داخل القارة الإفريقية، كما حدث في أنجولا وليبيريا وموزمبيق وروندا وزائير والصومال والسودان، وغيرها من الحالات الأخرى.[1]

وفضلاً عن ذلك؛ فقد قامت الأمم المتحدة - عبر مجلس الأمن - في استحداث آليات عقابية وعدلية دولية للحدّ من الصراع والعنف في إفريقيا، وقد تجسّد ذلك الدور في تأسيس وإنشاء محكمة دولية جنائية لروندا في 1994م؛ عندما أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (1955) القاضي بإنشاء محكمة دولية جنائية لروندا في 1994م، تعمل على مقاضاة المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المرتكبة على أرض الدولة الرواندية.

كذلك تمّ إنشاء محكمة سيراليون الجنائية الخاصّة وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1315) في أغسطس 2000م، وذلك للنظر في جرائم الحرب التي دارت في سيراليون في الفترة من 1991م - 2000م .[2]

واستناداً إلى تجربة المحاكم الجنائية الدولية الخاصّة، في كلٍّ من رواندا وسيراليون، فقد تمت إحالة مجرمي الحرب في دارفور بغرب السودان إلى المحكمة الجنائية الدولية في مارس 2005م؛ بناءً على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1593) [3].

وفي مقابل تلك الجهود والأدوار التي قامت بها الأمم المتحدة، لتحقيق السّلْم والأمن في إفريقيا عبر الوسائل السّلْمية، نجد أنها تدخلت عسكريّاً في إطار عمليات الجهود الشاملة، كما حدث في الصومال والكونغو وليبيا.

وعموماً يمكن القول بأنّ القارة الإفريقية حظيت بنصيبٍ وافرٍ من عمليات حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة، ففي الفترة من 1648م إلى 2009م نجد أنه من بين إجمالي 63 عملية سلام كان نصيب القارة الإفريقية منها 27 عملية، وهو ما يمثّل زهاء 43% من إجمالي تلك العمليات . [1]

وعلى الرغم من تعدّد الأدوار التي قامت بها الأمم المتحدة في إطار حفظ السّلْم والأمن في إفريقيا؛ فإنّ هناك مناطق كانت ولا تزال تشهد صراعات ونزاعات مسلّحة تهدد الأمن والاستقرار في ربوع القارة الإفريقية.

إنّ هذه الوضعية المختلة تفرض أعباءً ثقيلةً وأدواراً متعاظمة للمنظمات والتكتلات الإفريقية، وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي.

1- عبير الفقي: دور الأمم المتحدة في إفريقيا/ www.elsyasi.com

2- خالد حسن أبو غزالة: المحكمة الجنائية الدولية والجرائم الدولية، دار جليس الزمان، الأردن، 2009م، ص (170 -193).

3- السيد فليفل: التقرير الاستراتيجي الإفريقي - تحرير/ معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2006م، ص 98.

ثانياً: دور المنظمات والتجمعات الإفريقية في حفظ السّلْم والأمن بالقارة:

بدأت تتنامى لدى الدول الإفريقية فكرة الاتحاد والتجمع، وذلك بهدف حماية استقلالها الوليد من ناحية، وخلق تعاون فيما بينها من ناحية أخرى، وهكذا نبتت فكرة التجمعات والمنظمات الإفريقية، والتي بدأت في صورٍ مختلفة، وكانت معظمها متعثّرة ومحصورة في نطاقات ضيقة؛ متخذة أشكال اتحادات تعاهدية بين دولٍ متجاورة جغرافيّاً.

ثم أخذت الدائرة تتسع شيئاً فشيئاً عن طريق تكوين تكتلات تضمّ عدداً أكبر من الدول الإفريقية، إلى أن قامت (منظمة الوحدة الإفريقية)، والتي أدت أدواراً مختلفة في مجال إرساء

دعائم السّلْم والأمن داخل القارة الإفريقية؛ حيث اتجهت نحو التسوية السلمية للمنازعات التي دارت داخل القارة، مع احترام حدود الدول الموروثة عند استقلالها، وفي هذا الإطار أنشأت منظمة الوحدة الإفريقية جهاز آلية فضّ المنازعات في 1993م، وذلك بهدف حلّ النزاعات الإفريقية بوسائل إفريقية تحدّ من التدخل الأجنبي في شؤون القارة الإفريقية، وسوّغت ذلك المسلك بأنّ التدخل الخارجي يزيد من المشكلات الإفريقية، ويزيدها تفاقماً، كما حدث في الصومال – قوات يونيصوم.[2]

لقد تجسّدت الأدوار العملية لمنظمة الوحدة الإفريقية في عمليات حفظ السّلْم والأمن بالقارة من خلال حثّها للأطراف المتنازعة على التسوية القضائية أمام محكمة العدل الدولية، كما حدث في النزاع الحدودي بين كلٍّ من نيجيريا والكاميرون، والذي أحيل لمحكمة العدل الدولية في 1994م بناءً على توصية المنظمة، كذلك شجّعت السنغال وغينيا بيساو على تسوية نزاعهما الحدودي البحري أمام محكمة العدل الدولية في 1991 - 1995م، وأيضاً النزاع الحدودي الليبي التشادي؛ حيث ساهمت في تهدئة الأوضاع بين الدولتين، وتعاونت مع الأمم المتحدة في تنفيذ القرارات الصادرة بحلّ ذلك النزاع ومراقبتها.[3]

لقد حرصت المنظمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واستحدثت نظام قوات حفظ السلام، والتي أدّت أدواراً مهمّة في مراقبة وقف إطلاق النار بين العديد من الدول الإفريقية المتنازعة.

وبناءً على ما سبق؛ فإنّ المنظمة قد أدّت دوراً حيويّاً في تسوية المنازعات الإفريقية سلميّاً؛ حتى حلّها في مايو 2001م وتشكيل (الاتحاد الإفريقي) وريثاً لها.

استمر الاتحاد الإفريقي في القيام بمهام المنظمة الإفريقية نفسها، والهادفة للحدّ من المنازعات الإفريقية سلميّاً؛ فتمّ إنشاء مجلس السّلْم والأمن الإفريقي بوصفه جهازاً تابعاً للاتحاد ومسؤولاً عن تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى التعاون المشترك مع الأمم المتحدة وأذرعها، بجانب التكتلات والتجمعات الإفريقية.

1- عبير الفقي، مصدر سابق.
2- وكالة السودان للأنباء، نسخة بمناسبة مؤتمر القمة الإفريقي، الخرطوم، 2006م، ص 23.
3- المرجع السابق

وانطلاقا من تلك المهام؛ فقد تدخل الاتحاد الإفريقي عبر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في توجو 2005م، وذلك بالتعاون والتنسيق الكامل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الإيكواس.

أيضاً تدخل الاتحاد الإفريقي في موريتانيا عام 2005م بعد حدوث الانقلاب العسكري، وتواصل مع الأطراف الموريتانية عبر مفوضية السّلْم والأمن الإفريقي، والتي نجحت في وضع خارطة طريق لإحداث التحول الديمقراطي بالبلاد؛ بموافقة القوى السياسية الموريتانية كافة.

أيضاً تدخل الاتحاد الإفريقي عسكريّاً في جزر القمر في العام 2008م، عن طريق إرسال قوات عسكرية لوضع حدٍّ للصراع حول السلطة ومحاولات انفصال جزيرة أنجوان، وقد نجح الاتحاد الإفريقي في مسعاه من خلال التدخل العسكريّ المسنود بتسوية سياسية بمساعدة فرنسية.[1]

أما في الصومال؛ فقد تعددت مبادرات الاتحاد الإفريقي وأخذت أشكالاً مختلفة، تراوحت ما بين الدعم السياسي للحكومة الصومالية، وإرسال قوات عسكرية لحفظ السلام في العام 2007م، فضلاً عن التعاون مع قوات المهام المشتركة للقرن الإفريقي (الأفريكوم) التابعة للولايات المتحدة الأمريكية.

ويبدو دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق السّلْم والأمن في إفريقيا أكثر وضوحاً وشمولاً في دارفور بغرب السودان منذ العام 2004م، وحتى الوقت الراهن، والذي يتمّ في إطار شراكة كاملة مع مجلس الأمن الدولي، فقد تدخل الاتحاد الإفريقي في دارفور بوسائل وأدوات متعددة ومتداخلة؛ بدءاً من المبادرات الرامية لحلّ الأزمة بصورة سلميّة، وصولاً إلى مرحلة وضع قوة عسكريّة دائمة لحفظ السلام (اليونميد) بالسودان.

وبجانب الاتحاد الإفريقي؛ هناك تجمعات وتكتلات اقتصادية داخل القارة الإفريقية سبقت في قيامها الاتحاد الإفريقي، وقد عملت على إيجاد فرص تكاملية لاقتصاديات الدول المنضوية تحت مظلتها، بالإضافة إلى محاولات هذه التكتلات لانتهاج سياسات تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار داخل منظومتها؛ فعلى سبيل المثال نجد أنّ التجمّع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (الإيكواس – Ecowas) قد حقّق نجاحاً نسبيّاً في مواجهة الحروب الأهلية داخل الإقليم، كما حدث في توغو 2005م، فضلاً عن ذلك فإنّ الإيكواس أنشأت قوة عسكرية مشتركة (إيكوموج)، تساعد في تحقيق الاستقرار الأمني لدولها.

بالإضافة للإيكواس تبرز الهيئة غير الحكومية للتنمية (الإيقاد) بصفتها واحدة من التكتلات التي تعمل على الارتقاء بالاستراتيجيات التنموية في بلدانها من ناحية، والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار داخل دولها من ناحية أخرى.

1- ميمونة سعيد آدم: آلية فض النزاعات في الاتحاد الإفريقي مقومات النجاح وأسباب الفشل، 2001م - 2011م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، 2012م، ص 207.

وقد أدت (الإيقاد) أدواراً فاعلة في تسوية النزاعات المسلحة في كلٍّ من السودان عبر مبادراتها المتعددة، ورعايتها لمفاوضات السلام، والتي أفضت إلى اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا)

2005م، أيضاً تدخلها الواضح وجهودها المضنية من أجل الوصول للسلام في دولة جنوب السودان في الوقت الحالي، وأخيراً نجد أن تجمّع (دول الساحل والصحراء) قد أضاف أهدافاً جديدة لميثاقه تتعلق بحماية الأمن وحفظ السلام، وإنشاء آليات يُناط بها تحقيق هذه الأهداف.

ثالثاً: تجارب المنظمات الإقليمية الإفريقية بين النجاح والفشل (مقارنة أولية):

اتساع دائرة النزاعات والحروب الأهلية داخل القارة الإفريقية شكّلت اختباراً حقيقيّاً لجهود المنظمات الإقليمية الإفريقية في عمليات حفظ السلام والأمن داخل دولها، بيد أنّ تعقُّد مستويات الأزمات والصراعات وتشابكها، وتفاوتها من دولة إلى أخرى، في مقابل محدودية الإمكانيات وضعف القدرات لدى أغلب المنظمات الإفريقية، هذه المعادلة تشكّل القاعدة الأساسية والمحدد الفعليّ لاتجاهات النجاح أو الفشل في كلّ الأداور والعمليات التي قامت ولا تزال تقوم بها المنظمات الإقليمية في مجال حفظ السّلْم والأمن في الإطار الإفريقي.

ويمكن التعمق أكثر من ذلك في تقييم تجارب تلك المنظمات من خلال النماذج الآتية:

النموذج الأول: مجلس السّلْم والأمن الإفريقي وأزمة جمهورية جزر القمر:

تُعدّ المحاولة الانفصالية التي قامت بها السلطات في جزيرة أنجوان بمثابة البؤرة الأزموية التي فجّرت الأزمة السياسية في جمهورية جزر القمر في العام 1997م، كما ساعد الانقلاب العسكريّ الذي قاده رئيس أركان القوات المسلحة على الحكم في جمهورية جزر القمر في 1999م على استفحال الأزمة؛ ما دفع منظمة الوحدة الإفريقية للتفاعل مع الأزمة عبر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي، وقد بذل مجهودات متعددة من أجل إيجاد مخارج سلمية للأزمة، ونجح في ذلك من خلال اتفاق المصالحة الذي أُبرم بين أطراف الأزمة في فبراير 2001 م، أعقب ذلك تعليق السلطات الأنجوانية مشاركتها في تنفيذ الاتفاق، معللة ذلك بتأخر وصول المساعدات الاقتصادية والاجتماعية المخصّصة للجزيرة وفقاً للاتفاق المشار إليه، وفي ديسمبر 2003م تمّ توقيع اتفاق (بيت سالم) للترتيبات الانتقالية، وتلا ذلك إجراء انتخابات برلمانية في مارس 2004م .[1]

لكن الأمور عادت وتأزمت من جديد؛ عندما رفض العقيد محمد بكر، الذي تولى السلطة في جزيرة أنجوان في 2002م، التنحيّ عن السلطة تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية القاضي بانتهاء فترة ولايته، وفي خطوة جريئة، زادت الأوضاع تعقيداً، قام العقيد محمد بكر بإجراء انتخابات في يونيو 2007م، في تحدٍّ واضحٍ ومقصود لحكومة جزر القمر الفيدرالية، وأصبح رئيساً على جزيرة أنجوان .[2]

وفي خلال تلك المراحل من تطوّر الأزمة في جمهورية جزر القمر ظلّ مجلس السّلْم والأمن الإفريقي ملتزماً بمبدأ التسوية السلمية للصراع، وذلك بإرساله بعثتَين لدعم الانتخابات وإعادة ترتيب الأوضاع في جمهورية جزر القمر، كانت البعثة الأولى لدعم الانتخابات، وقوامها 462 من العسكريين والشرطة المدنية، أما البعثة الثانية للاتحاد الإفريقي للانتخابات والمساعدات

الأمنية في 2007م فقد عملت على التفاعل مع التطورات التي شهدتها الأوضاع في جمهورية جزر القمر.

ونتيجة طبيعية لما قامت به السلطات الأنجوانية؛ فقد قامت البعثة بإرسال تحذيرات للسلطات الأنجوانية من الإفرازات السالبة التي سوف تنتجها الانتخابات الرئاسية المقرر لها في يونيو 2007م.[3]

وتأكيداً لالتزام بعثة الاتحاد الإفريقي بالحلول السلمية للأزمة؛ فقد أوفدت البعثة مبعوثَين لإقناع السلطات الأنجوانية بالتراجع عن خطوة الانتخابات والعدول عنها، لكن رفض السلطات الأنجوانية لتلك المناشدات وتعنّتها، فضلاً عن قيامها بإجراء الانتخابات، هذا المسلك دفع الاتحاد الإفريقي لعدم الاعتراف بنتائج الانتخابات، وأرسل مبعوثين لإقناعها بالتراجع والخضوع لقراراته تجنباً للتصعيد، كما قرّر مرةً أخرى تمديد تفويض بعثته في جمهورية جزر القمر إلى ديسمبر 2007م.

وعلى ضوء رفض السلطات الأنجوانية لقرارات الاتحاد الإفريقي؛ قرر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي التسوية القسرية للصراع، وقد تدرجت العقوبات التي فرضها المجلس على السلطات الأنجوانية بدءاً من حظر التنقل من الجزيرة وإليها، فالعقوبات الاقتصادية، وأهمها: تجميد أموال تلك السلطات وأصولها، ثمّ هدّدها بالعمل العسكري.

وإزاء إصرار السلطات الأنجوانية، وعدم انصياعها لقرارات الاتحاد الإفريقي، قرّر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في فبراير 2008م التدخل العسكري في جمهورية جزر القمر، وذلك عبر قوة عسكرية قوامها 1350 جندياً، تشكّلت من عدّة دولٍ إفريقية.

هذه العملية العسكرية أدّت إلى تمكين حكومة جزر القمر من إعادة بسط سيطرتها على جزيرة أنجوان في مارس 2008م، ولم يتوقف درو مجلس السّلْم الإفريقي عند ذلك الحدّ؛ بل قرر التمديد مرة أخرى لبعثته حتى يونيو 2008م بغرض المساعدة في إجراء عملية انتخابية عادلة ونزيهة.[1]

ويبدو من خلال التّتبع التفصيليّ لدور مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في إدارة الأزمة بجمهورية جزر القمر، ومحاولات جزيرة أنجوان الانفصالية، مدى النجاح الذي حقّقه مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في تسوية الصراع في هذا البلد.

1- محمد هيبة علي: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حلّ النزاعات وتسويتها في إفريقيا / w.w.w.damascuniversity-edu.sy

2- المرجع السابق.

3- لسيد فليفل، التقرير الاستراتيجي الإفريقي – تحرير – جامعة القاهرة – مصر – البحوث والدراسات الإفريقية، 2007م، ص 83.

النموذج الثاني: مجلس السّلْم والأمن الإفريقي وتأرجح الأدوار في أزمة دارفور:

تُعدّ أزمة دارفور واحدة من أصعب وأعقد الأزمات التي كانت ولا تزال تواجه الاتحاد الإفريقي منذ إنشائه في 2001م وحتى الوقت الراهن.

فعلى الرغم من تداخل الأسباب المؤدية لنشوء أزمة دارفور وتشابكها؛ فإنّ الاتحاد الإفريقي، وعبر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي، ظلّ يقوم بأدوارٍ متعددة من أجل الوصول لتسويةٍ مناسبةٍ، تنهي الصراع والعنف المسلّح في دارفور الذي تفجر في العام 2003م، حيث نجد أنه في يونيو 2004م طلب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي إعداد خطة شاملة لكيفية التدخل في دارفور، وذلك من خلال بعثة إفريقية تعمل على نزع السلاح والمساعدة في الوصول لتسوية شاملة للنزاع، وبناءً على ذلك؛ قرّر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في أكتوبر 2004م تشكيل قوة لحفظ السّلْم في الإقليم، سُمّيت بقوة: (Amis) قوامها 3320 فرداً، 2341 من العسكريين، و 450 مراقباً، و 815 من الشرطة المدنية، و 26 من المدنيين الدوليين، ومدة البعثة عامٌ واحد؛ أي حتى أكتوبر 2005م .[2]

وقد تمثّلت أهداف قوة ال **Amis** فيما يأتي:

1 - التأكد من التزام كلّ أطراف الصراع بوقف إطلاق النار الموقّع عليه في اتفاقية انجامينا في أبريل 2004م، وغيرها من الاتفاقيات الأخرى.

2 - بناء الثقة، والمساهمة في خلق بيئة آمنة في الإقليم.

3 - حماية المدنيين المهدّدين في هذا الصراع، والعمل على إيجاد تسوية للصراع .[1]

1- أحمد إسماعيل عبد الله: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تعزيز السلم في إفريقيا – زمالة الأكاديمية – بحث غير منشور - الأكاديمية العسكرية، الخرطوم – 2008م.
2- نصر الدين عبد الفتاح محمد: دور الاتحاد الإفريقي والعملية الهجين في حلّ أزمة دارفور – رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، 2012م، ص 98.
3- إسماعيل حاج موسى: المنظمات الإفريقية ودورها في حلّ النزاعات – ندوة – الخرطوم، 2006م.

وبفعل الأدوار الإيجابية لقوة Amis، فقد تمّ زيادة حجم القوات العسكرية إلى 6171 عسكريّاً، و 1560 شرطيّاً، وفقاً لاجتماع مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في أبريل 2005م، وبعدّ توسعة بعثة Amis مرّت الأوضاع في دارفور بمرحلة هدوء نسبيٍّ، سيطرت فيه قوات حفظ السّلْم Amis على الأوضاع نسبيّاً، إلا أنّ تعقُّد الصراع واتساع جغرافيته أدى إلى تدهور الأوضاع بصورةٍ حادة في دارفور في أغسطس 2005م؛ ما أدى إلى تعرّض بعثة الاتحاد الإفريقيّ للعديد من عمليات الاختطاف والنهب، فضلاً عن المواجهات العسكرية من قِبل الأطراف المتصارعة، سواء كانت حكومية أو تابعة للحركات المسلحة.[1]

ونتيجة للضغوط الدولية الناجمة من تردي الأوضاع في دارفور؛ قرّر مجلس السّلْم والأمن الإفريقي الموافقة على نقل مهام قوة Amis لحفظ السلام والأمن في دارفور إلى الأمم المتحدة، وذلك في إطار شراكة تجمع بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وتشكيل قوة عسكرية مختلطة عُرفت باسم: (اليونوميد)، تشكّل القوات الإفريقية التابعة لمجلس السّلْم والأمن الإفريقي أغلب قوامها، وبالرغم من انتقال ملف دارفور إلى الأمم المتحدة فإنّ مجلس السّلْم والأمن الإفريقي ظلّ فاعلاً رئيساً في اتجاهات تسوية الصراع في دارفور.

وبالنظر إلى تجربة مجلس السّلْم والأمن الإفريقي في كلٍّ من جمهورية جزر القمر ودارفور بغرب السودان؛ نلاحظ تفاوتاً في تحقيق الأهداف، ففي جمهورية جزر القمر حقّق مجلس السّلْم والأمن الإفريقيّ نجاحاً كبيراً، وحقّق أهدافه بتسوية الصراع وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في السابق، والسبب في تحقيق ذلك النجاح يكمن في تفوق القوة العسكرية لبعثة الاتحاد الإفريقي؛ مقارنةً بقوة سلطات جزيرة أنجوان، والتي كانت تعاني ضعفاً واضحاً نتيجة للضغوط والقيود والعقوبات التي فرضها الاتحاد الإفريقيّ على السلطات الأنجوانية، بالإضافة إلى ذلك؛ فإنّ تخوّف القيادات الإفريقية من انتقال عدوى الانقلابات العسكرية إلى بلدانهم شكّل مصدر قوة أخرى لبعثة الاتحاد الإفريقي.

أما بالنسبة لدارفور؛ فيمكن القول بأنّ Amis التابعة لمجلس السّلْم والأمن الإفريقي في درافور حقّقت نجاحاً نسبيّاً، في الفترة من أبريل 2004م وحتى منتصف العام 2005م، لكن منذ أغسطس 2005م وحتى الوقت الحالي؛ تأرجحت أفعال مجلس السّلْم والأمن الإفريقي وأدواره بأدواته المختلفة بين النجاحات الضئيلة والفشل، وهذا التأرجح يمكن أن نعزيه إلى طبيعة الصراع في دارفور، والتي تتسم بالتعقيد والتشابك؛ حيث تتداخل فيه عوامل تاريخية، وسياسية، وتنموية اقتصادية محليّة مع أخرى إقليمية ودولية، بالإضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية للصراع في دارفور، هذا في الوقت الذي يعاني فيه الاتحاد الإفريقيّ ضعف الإمكانيات

والقدرات المالية والخبرات وقصور التدريب، فضلاً عن استمرارية الصراعات الخفية بين الدول الإفريقية نفسها تجاه المشروعات والخطط الدولية الرامية لمعالجة الأوضاع في دارفور.

1- نصر الدين عبد الفتاح، مصدر سابق، ص 102.

النموذج الثالث: الإيكواس والأزمة في ليبيريا:

قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس) بجهودٍ كثيرةٍ في محاولة تسوية الصراعات في غرب إفريقيا، ويمثّل دورها في حلّ الأزمة الليبيرية أحد أهم إنجازاتها في مجال الدفاع والأمن، حيث ظهرت الحاجة إلى التدخل في أزمة ليبيريا 1990م، وذلك عندما احتدمت المعارك بين القوات الحكومية بزعامة الرئيس الراحل صمويل دو، وقوات المعارضة التي تقودها الجبهة الوطنية بزعامة تشارلز تايلور، وقوات الجبهة المستقلة لليبيريا التي يقودها جونسون من ناحية أخرى.

ولقد أسفرت هذه المواجهات عن مقتل الآلاف، وتشريد مئات الآلاف الذين فروا إلى دول الجوار، وبخاصة سيراليون وغينيا، وقد تمكّنت قوات المعارضة من السيطرة على العاصمة، الأمر الذي تطلب ضرورة التدخل الخارجي، لذا تصدّرت الحرب في ليبيريا أجندة أعمال القمة الثالثة عشر للإيكواس، والتي انعقدت في مايو 1990م، وأصدرت قراراً في هذا الشأن، ينطوي على ثلاثة بنود رئيسة، هي: ضرورة وقف إطلاق النار - وإجراء انتخابات حرة - وتشكيل لجنة خاصّة بالوساطة تضمّ دولاً، هي: نيجيريا، زامبيا، غانا، توجو، ومالي[1]

وهنا يُلاحظ أنّ المنظمة لجأت إلى الوسائل الدبلوماسية لتسوية النزاع أولاً، لكن أدى اعتراض تايلور على عمل اللجنة إلى اتخاذ قرارٍ بإرسال قوات عسكرية لحفظ السّلْم في ليبيريا، وتنفيذاً لبنود الدفاع في هذا الشأن؛ حيث تمّ تشكيل قوة حفظ السّلْم التي عُرفت باسم: (مجموعة المراقبة الخاصّة بدول الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا: إيكوموج ECOMOG).

ويلاحظ أنّ دور قوات الإيكوموج في ليبيريا تمثّل في حفظ السّلْم، واستعادة القانون والنظام، وتأكيد احترام وقف إطلاق النار، إلا أنّ رفض تايلور لوقف إطلاق النار أدى إلى تحوّل دور قوات الإيكوموج من حفظ السّلْم إلى فرض السّلْم، بمعنى الاستعداد لقتال المتمردين ضدّ الحكومة المؤقتة إن لزم الأمر، وبالفعل تمّ دفع قوات تايلور خارج العاصمة، إلا أنّ قوات المعارضة لم تستسلم، واستمرت الحرب الأهلية إلى أن نجحت الإيكواس في توقيع اتفاق كوتونو للسّلْم في يوليو 1993م، وأُجريت الانتخابات العامّة في يوليو 1997م، وأُعلن فوز تشارلز تايلور برئاسة البلاد.[2]

تزداد الصعاب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة الإفريقية، ولكن تظلّ الحروب الأهلية هي أكبر مشكلات إفريقيا، فقد حصدت ملايين البشر، وما زالت تحصد الآلاف يومياً، في الصومال، وجنوب السودان، وإفريقيا الوسطي، والسودان، وغيرها من دول إفريقيا.

1- دور قوات الإيكوموج في حفظ السلام بدول غرب إفريقيا/ w.w.wissafrica.org/pubs/monographs
2- المصدر السابق

وبالرغم من الجهود التي قامت ولا تزال تقوم بها المنظمات الدولية والإقليمية لحفظ وتحقيق السّلْم والأمن في ربوع القارة الإفريقية؛ فإنّ المشهد الإفريقي الذي يعجّ بالكثير من النزاعات والصراعات يكشف العديد من التحديات التي تواجه عملية بناء السّلْم والأمن وحفظه بإفريقيا، خصوصاً مع تسارع الأحداث العالمية التي أدت إلى حدوث تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي والإقليمي؛ ما ألقى بظلالٍ عديدة على عمل المنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية؛ فظهرت على السطح تحديات جمّة تقلّل من فاعلية أدوارها في مجال حفظ السلام والأمن في إفريقيا، هذه القارة التي تشهد فسفيائية في النسيج الاجتماعي، وإرثاً استعماريّاً مختلاً، ودولة هشة تشكّلت على قواعد هجين، هذه الوضعية المعقدة تقابلها حالة من السيولة وعدم التوازن علي المستوى الدولي، أفضت إلى حدوث اختلالات واضحة في أدوار المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) في حفظ السّلْم والأمن الدوليين بإفريقيا.

ومما يعضّد ذلك مطالبة أغلب دول العالم الثالث بتوسيع عضوية مجلس الأمن الدولي، وتقليص حقّ استخدام الفيتو، وترشيد استخداماته، وتحقيق أكبر قدر من الشفافية في عملياته المتعلقة بحفظ السّلْم والأمن الدوليَّين.

ويبدو مما سبق أنّ المنظمة الدولية قد تراجعت أدوارها في حفظ السّلْم والأمن في إفريقيا، فالأوضاع المتردية في كلٍّ من الصومال وجنوب السودان وإفريقيا الوسطى تشكّل تجسيداً عمليّاً وواقعيّاً لفشل الأمم المتحدة في تحقيق السّلْم والأمن الدوليين.

وإذا كانت الأمم المتحدة تعاني عجزاً واختلالاً في أداء أدوارها في إفريقيا؛ فإننا نجد في المقابل أنّ المنظمات والتجمعات الإقليمية الإفريقية تعاني الأمرين، فأغلب الدول الإفريقية تفتقر للإرادة السياسية ما يجعلها هشّة في وجه الضغوطات الخارجية ذات الأبعاد العقابية، خصوصاً إذا ما ارتبطت بالحرمان من الهبات والمساعدات؛ الأمر الذي أدى إلى إضعاف مواقف الدول الإفريقية تجاه منظماتها وتكتلاتها الإقليمية، في الوقت نفسه الذي تشهد فيه هذه التجمعات الإفريقية صراعات خفية بين الدول المحورية في إفريقيا، فضلاً عن أنّ أغلب المنظمات والتجمعات الإقليمية الإفريقية تعجّ بالعديد من المشكلات البنيوية والهيكلية

والمالية؛ ما أفقدها - في كثيرٍ من الأحيان - عدم احترام الأطراف المتنازعة للاتفاقيات والمواثيق التي تتبنّاها في سبيل حفظ الأمن والاستقرار في عدة دول إفريقية.

المطلب الثانى: دور منظمة الوحدة الإفريقية فى تسوية النزاعات

إن تعدد النزاعات فى افريقيا عجل من وضع منظمة الوحدة الافريقية أمام اختبارات ميدانية، من اجل تجسيد طموحات فى الحد من تسوية النزاعات.

ولقد اتسمت قرارات منظمة الوحدة الافريقية بالاستقلالية مما أبعد أطراف عديدة لها مصلحة فى تأجيج نزاعات بين دول القارة، ذلك جعل القرارات التى تصدر عن منظمة الوحدة الأفريقية تحظى باحترام دول القارة.

ولقد سعت المنظمة إلى تشكيل وحدات خاصة بالدول الإفريقية الأعضاء تتولى القيام بفصل القوات فى حال وقوع صدمات مسلحة بين دولتين من القارة، وذلك لتهدئة بعض بؤر التوتر فى القارة دون الحاجة إلى قوات دولية وتدخل طرف دولى.[1]

أمثلة لدور منظمة الوحدة الإفريقية فى تسوية النزاعات

الوساطة هي إحدى صور إدارة وتسوية النزاعات عن طريق طرف ثالث، والتي من بينها التوفيق والتحقيق المساعي الحميدة، وتعتبر الوساطة أهم وأبرز تلك الصور وأكثرها شيوعا علي الساحة الأفريقية[2]

ويشير مفهوم الوساطة إلي قيام جهة دولية معينة بمحاولة التقريب بين أطراف النزاع ليس عن طريق جمعهم علي مائدة المفاوضات فقط كما هو الشأن في المساعي الحميدة،وإنما بطرح مقترحات توفيقية محايدة يكون من شأنها المساهمة في التوصل إلي حل وسط مقبول من الأطراف المتنازعة؛ عبر تقليص فجوة عدم الثقة ومخاطر الاتصال المباشر من خلال ضامن وكفيل خارجي، وبالتالي يصبح الوسيط هو معامل الثقة والضمان لكلا الطرفين[3]

وتأخذ الوساطة في التطبيق العملي صورتين أساسيتين هما: " الوساطة الفردية" "الوساطة الجماعية" وقد مورست الوساطة بنوعيها فيما يتصل بالمنازعات الأفريقية بصفة عامة ومنازعات الحدود بصفة خاصة. - الوساطة الفردية: يقصد بالوساطة الفردية قيام دولة واحدة ممثلة في حاكمها -في الغالب- بالتوسط بين الأطراف المتنازعة وطرح مقترحات لحل وتسوية النزاع. وتتفق الدراسات علي أن المنازعات الأفريقية لم تفتقر إلي الوساطة أو الوسطاء.

1- ربيع عبدالعاطى، نفس المرجع، ص107
2- عمر باخشب، مرجع سابق، ص 112-113 .
3- Naomi Schwiesow , " mediation " in EvanLuard , op.cit., pp 141 : 166 James A.Wall , Jr. 1987, " Mediation : An Analysis , Review , and proposed Research " , in Journal of con

؛ حيث تسابق قادة ورؤساء الدول الأفريقية في القيام بالوساطة لتسوية النزاعات التي نشبت بين جيرانهم أو أصدقائهم من الدول الأفريقية الأخرى؛ الأمر الذي أدى في بعض الأحيان إلي تضارب الجهود وتعارض وتزاحم المقترحات المطروحة لتسوية النزاع[3]وتجدر الإشارة، إلي أن الوساطة في أفريقيا مسألة شخصية، يتولاها رؤساء الدول الأفريقية مع نظرائهم في الدول المعنية.وغالبا يسمح أن تتم علي مستويات أقل من الرؤساء والقادة [1]

وهناك أمثلة عديدة علي الوساطة الفردية في القارة بشأن نزاعات الحدود من ذلك؛ أن اللحظات التي تم التوصل فيها لاتفاق بين الجزائر والمغرب بشأن النزاع الحدودي بينهما كانت نتاج وساطة إما طرف ثالث أو منظمة دولية[2]

وذلك بصرف النظر عن تجدد النزاع في مراحل تالية لكل اتفاق، فالحرب التي دارت بين الجانبين عام 1963 تم وقفها عبر مساعي كل من حاكم أثيوبيا في ذلك الوقت " الإمبراطورهيلاسلاسي" ورئيس دولة مالي في ذلك الوقت أيضاً "موديبوكيتا" كما أن اتفاقية الحدود التي وقعت بين البلدين (المغرب-الجزائر) عام 1972 جاءت تتويجا لجهود ووساطة الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبه ومنظمة الوحدة الأفريقية عام 1968.أما الاتفاق علي مسألة الصحراء الغربية بين الجانب الجزائري والمغربي فقد جاء نتاج وساطة سعودية ممثلة في الملك فهد بن عبد العزيز والقمة الثلاثية التي عقدت سنة 1987 بين ملك المغرب ورئيس الجزائر إضافة إلي العاهل السعودي [3].

ومن الأمثلة كذلك النزاع الحدودي بين دولتي مالي وبوركينافاسو(فولتا العليا حينذاك) والذي شهد وساطة العديد من الدول الناطقة بالفرنسية سيما توجو برئاسة الرئيس "اياديما" عام 1974 إضافة إلي وساطة منظمة الوحدة الأفريقية عام 1975 وقد نجحت جهود الوساطة

في التوصل "إلي اتفاق الطرفين المتنازعين علي وقف إطلاق النار 1975 "ونظرا لعدم التوصل إلي تسوية نهائية للنزاع تجددت جهود الوساطة 1985 حيث قامت كلا من ليبيا والجزائر بالوساطة، إلا أن جهودهما قد أخفقت في التقريب بين الطرفين، وأعقب ذلك جهود وساطة أخرى من جانب كلا من السنغال وساحل العاج في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية، وهي الوساطة التي نجحت في الوصول بالطرفين إلي الاتفاق علي عرض نزاعهما بشأن الحدود علي محكمة العدل الدولية .

1- I William Zartman. "inter African Negotiation 1995 ".,op.cit.p I236: pp235

2- I.William Zartman , " inter African Negotiation ".,op.cit.p 238 , Henry W.Dengenhardt.,op.cit.pp 145: 146.TiyanajanaMaluwa, op. cit., p 309

3- مرجع سابق

وعلي صعيد ثالث مورست الوساطة في القرن الأفريقي طوال أمد الصراع الممتد بين الدول الرئيسية بالمنطقة (الصومال – إثيوبيا- كينيا) وهو الصراع الذي تشابكت فيه النزاعات الحدودية والطموحات القومية والشخصية لدول وزعماء المنطقة مع اعتبارات محلية وإقليمية ودولية وأسفر – أي الصراع – في النهاية عن تقويض أسس دولتين من الدول الثلاث المذكورة وهما (الصومال- إثيوبيا) في مطلع التسعينيات من القرن العشرين. فقد تدخل الرئيس السوداني الأسبق "إبراهيم عبود" في الحرب الحدودية بين الصومال وإثيوبيا في الفترة 1963-1964 بهدف وقف إطلاق النار بين الجانبين، هو ما حاوله أيضاً الرئيس التنزاني "جوليوس نيريري" في الحرب الوحيدة التي دارت بين الصومال وكينيا عام 1965 وهي المحاولة التي فشلت في التوصل إلي تسوية مقبولة من طرفي النزاع.وقد تلي ذلك قيام الرئيس الزامبي الأسبق "كينث كاوندا" بالتوسط من جديد في النزاع الصومالي الإثيوبي في الفترة من 1967- 1968 وهي الوساطة التي أسفرت عن إجراء محادثات مباشرة بين أطراف النزاع للخروج من حالة الجمود التي شابت النزاع.[1]

إلا أنه علي الرغم من ذلك، ومع تمسك كل طرف بموقفه وصلت المحادثات إلي طريق مسدود وتلى ذلك غزو الصومال واحتلالها لإقليم "أوجادين" المأهول بالصوماليين والتابع لإثيوبيا.لتدخل عملية إدارة النزاعات نمط آخر من أنماط إدارة المنازعات وتسويتها وهو النمط القسري، على أنه مما تجدر الإشارة إليه أن جهود الوساطة قد تجددت بعد الجمود الذي أحدثته الحروب الحدودية بين إثيوبيا والصومال فقامت دولة جيبوتي بمبادرة للوساطة بين

الجانبين الإثيوبي والصومالي واستطاعت التقريب بين وجهتي نظرهما إلا أن أمد ذاك النجاح لم يكن طويلا، فسرعان ما تداعت النظم الحاكمة في كل من إثيوبيا والصومال[2]

وما أعقب ذلك من تفتت إحداهما (الصومال)وانشغال الأخرى بإصلاح أوضاعها الداخلية علي نحو أخمد النزاع الحدودي بين الجانبين إلي حين. ومن ناحية رابعة شهد النزاع التنزاني الأوغندي 1979 وساطة ليبية بهدف احتواء الحرب الحدودية التي نشبت بين الجانبين، وهي الوساطة التي كانت موضع حذر وترقب من جانب تنزانيا في ظل العلاقة الخاصة التي كانت تربط ليبيا بالنظام الحاكم في أوغندا بزعامة عيدي أمين[3]

1- Gino J.Naldi (1987) , " The case concerning the Frontier Dispute (Burkina Faso/Republic of Mali):1- Utipossidetisin an African perspective",in international and comparative Law,vol.,36.No.4,October,pp893: 894. Ewan W.Ander4son , An Atlas of world political Flashpoints, (London : Printer Reference,1993) , p 155. Boutros Ghali , op.cit., p 71

2- I.William Zartman , inter- African Negotiation…op.cit.p241

3- Saadia Touval, "The Organiztion of AfricanUnity and African Borders in international organization3- (vol., xxl, No 1 1967)pp 102: 127.

والمثال الخامس للوساطة الفردية في المنازعات الحدودية هو وساطة كل من "توجو" ومصر" في النزاع الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا بشأن الحدود المشتركة بينهما والناجم عن خلاف أضيق نطاقا يتعلق بتبعية إحدى الجزر الواقعة في المياه الإقليمية المشتركة للدولتين وهي جزيرة "باكاسي" فقد سارعت دولة "توجو" ممثلة في رئيسها "اياديما" بعرض وساطتها وقام الأخير بزيارة سريعة في محاولة لتقريب وجهات النظر وأسفرت المساعي التوجولية في النهاية عن عقد لقاء قمة بين الرئيس الكاميروني " بولبيا" والرئيس النيجيري "ساني أبا تشي" وذلك علي هامش مؤتمر القمة الأفريقي في تونس 13 يونيو 1994 ومن ناحيتها، تابعت مصر تطورات الموقف بين نيجيريا والكاميرون حول نزاع الحدود حيث تزامن النزاع مع بدء رئاسة مصر لمنظمة الوحدة الأفريقية وقد سعت مصر إلي الوساطة بين الجانبين من خلال اللقاءات الثنائية علي هامش القمة 30 في تونس1994 كما تم الترتيب لعقد لقاء قمة ثلاثية يحضرها طرفا النزاع إضافة إلي الرئيس المصري، وهو الاجتماع الذي لم يقدر له الحدوث لعدم حضور رئيس الكاميرون[1]

الوساطة الجماعية (المؤسسية): الوساطة الجماعية هي تلك التي تقوم بها أكثر من دولة وفي غالب الأحيان يتم هذا النوع من الوساطة في إطار منظمة دولية، وتعتبر منظمة الوحدة الأفريقية هي الهيئة المؤسسية الجماعية الرئيسية المختصة بإدارة المنازعات الأفريقية وتسويتها بموجب المواثيق الرسمية، وذلك علي الرغم من أنه كثيراً ما تعاونها في ذلك جهود المنظمات الفرعية الأضيق نطاقا كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعروفة اختصارا "الأيكواس"Ecowas - علي سبيل المثال – فالمنظمة الأخيرة وأمثالها من المنظمات الفرعية الأخرى وإن لم تكن تهدف بالأساس إلي تسوية المنازعات إلا أنها تتيح آلية يمكن من خلالها أو في إطارها التقاء الأطراف المتنازعة علي هامش أعمال المنظمة والتفاهم بشأن تسوية الصراع[2]

وتتم الوساطة الجماعية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي بأحد شكلين :الأول هو وساطة اللجان والأجهزة المختصة بالتعامل مع النزاعات والمنصوص عليها في ميثاق المنظمة، والشكل الثاني هو الوساطة عن طريق لجان خاصة يتم إنشاؤها خصيصا عند نشوب النزاع. والمثال الواضح علي النوع الأول هو لجنة الوساطة والتحكيم والتي نص ميثاق المنظمة بمقتضي المادة 19 علي إنشائها.فبالرغم من الفلسفة المثالية التي كانت خلف إنشاء هذه اللجنة، إلا أنها – أي اللجنة- لم تحقق أي نجاح في استمالة الدول الأفريقية وحثها علي عرض منازعاتها علي اللجنة.فلم يعرض أي نزاع من أي نوع علي تلك اللجنة منذ قيامها الفعلي عام 1970 – أي بعد ست سنوات من قرار إنشائها – وحتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين.

1- B.David Meyers, " international conflict management by the organization of African Unity " international organization (vol., 38.No 3, Summer 1974), pp 345 : 373

2- Victor Nadvi , "Chad : Nation building , Security and OAU peacekeeping , " in Stephen Wright and Janice N.Brownfoot (ed.,) Africa in World politics : changing perspectives (London : Macmillan press LTD, 1987) , PP 147 : 149.

ويرجع البعض ذلك بصفة أساسية إلي تعارض وظيفة اللجنة المذكورة مع السمة التي تبلورت سريعا علي الساحة الأفريقية والمتمثلة في اختصاص رؤساء الدول الأفريقية وقادتها بمسائل الوساطة وتسوية النزاعات، وهي السمة التي عبرت عن نفسها في صورة اللجان الخاصة التي تنشئها منظمة الوحدة الأفريقية للوساطة في النزاعات عند نشوبها وذلك من خلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية وهي اللجان التي روعيت فيها الاعتبارات والعوامل اللغوية والإقليمية الفرعية، (الثقافة والخبرة والتجربة التاريخية) إضافة إلي مراعاة مصالح المجموعات والتكتلات الأمر الذي جعل تلك اللجان أكثر قبولا وفعالية علي صعيد المنازعات الأفريقية عامة[1]

وقد مارست اللجان الخاصة للوساطة مساعيها فيما يتعلق بالنزاعات الحدودية.حيث تدخلت عدة لجان خاصة للوساطة في النزاع الصومالي الإثيوبي منذ تفجره في الستينيات، وطوال السبعينيات وما بعدها[2]

وكذلك قامت المنظمة بجهود الوساطة في النزاع الجزائري المغربي في الستينيات، وأيضاً تدخلت المساعي الحميدة وجهود الوساطة من جانب منظمة الوحدة الأفريقية في النزاعات المختلفة التي نشبت بين غانا من ناحية وكل من النيجر وفولتا العليا من ناحية أخرى حيث نجحت لجنة الوساطة المشكلة في إطار منظمة الوحدة الأفريقية عام1965 في الحصول علي وعد من دولة غانا بعدم التدخل في شئون الدول المجاورة لها وقبول التسوية السلمية للمنازعات معها.وعلي صعيد آخر شهدت الحرب الأهلية التشادية وما صاحبها من نزاعات حدودية إقليمية بين تشاد وليبيا بعض جهود الوساطة من قبل منظمة الوحدة الأفريقية منذ منتصف السبعينيات وحتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين[3]

ومن ناحية أخرى، تضطلع المنظمات الدولية والإقليمية بدور آخر في إطار إدارة المنازعات لتسويتها سلميا، يتمثل في توفير الإطار أو الغطاء لقيام اتصالات مباشرة أو غير مباشرة بين الأطراف المتنازعة من خلال الاجتماعات الدورية لتلك المنظمات.والتي قد يتم خلالها تناول النزاعات المطروحة وتشكيل اللجان التي تتولى الوساطة فضلا عن طرح الأسس والمبادئ التي يتم حل النزاع علي أساسها.

1- San G.Amoo, " Role of the OAU : past, present , and future " in David R.Smack (ed.,) Making War and Waging Peace : Foreign intervention in Africa (Washington, D.C: United States institute of peace press , 1993) , pp 239 : 247.

2- عمر باخشب، مرجع سابق، : 112

3- " Role of the OAU : past, present , and future " in David R.Smack (ed.,) Making War and Waging Peace : Foreign intervention in Africa (Washington, D.C: United States institute of peace press , 1993) , pp 239 : 247

المطلب الثالث: طرق تسوية النزاعات فى ميثاق الاتحاد الافريقي

إن الإتحاد الإفريقي الذي أصدر الرؤساء الأفارقة في قمة لومي ماي 2000، قانونه التأسيسي يشكل دفعة قوية لإمكانية إحلال السلام والأمن في إفريقيا ،حيث يعكس القانون التأسيسي

للإتحاد إدراكا متزايدا لأهمية تعزيز الأمن في القارة السمراء ،وذلك مسلم به فبدون السلام والأمن يصبح الحديث عن التنمية الإقتصادية أو الوحدة والتكامل حديثا لا معنى له.

وإنسجاما مع ماهو مطروح في العنوان سأعتمد على الخطة التالية قصد معالجة الكيفية التي تتم بها تسوية المنازعات بالطرق السلمية في ميثاق الإتحاد الإفريقي ، وهذا لن يتأتى إلا إذا قمنا ببسط سياق قواعد التسوية السلمية على ضوء مقتضيات الوحدة الإفريقية ،على ان نفرد فقرة لقواعد فض المنازعات في الميثاق الجديد لمنظمة الإتحاد الافريقي .[1]

1- تسوية المنازعات بالطرق السلمية في ميثاق الإتحاد الإفريقي :

إن الحديث عن أحكام وقواعد التسوية السلمية في منظمة الإتحاد الافريقي ،أمر يطرحنا من أجل الفهم الجيد للمسألة في بعدها القانوني سياق هذه القواعد على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية[2].

أ- سياق قواعد التسوية السلمية على ضوء مقتضيات منظمة الوحدة الافريقية :

هكذا يستهل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في الفقرة 5 من ديباجته الحديث بالقول " وإقتناعا منا بأنه لترجمة هذا العزم إلى قوة دافعة تعمل على تحقيق التقدم الإنساني ، يتعين توفير الظروف المواتية للسلام والأمن والمحافظة عليه".

لعل هذه المقدمة في ميثاق الوحدة لم تكن لتترك هكذا بدون ترسيخ لمعالمها في المقتضيات الأخرى، فهكذا تذهب المادة 3 الخاصة بالمبادئ إلى إقرار أنه "تحقيقا لأهداف المبينة في المادة 2 يؤكد أعضاء المنظمة إرتباطهم بالمبادئ الآتية :التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم." غير ان هذه المادة إن أعدنا قرائتها بطريقة البرهان بالخلف فإن معناها سيدل على أنه ليس من مبادئ المنظمة تسوية المنازعات سلميا عن طريق المشاورات والتحقيق والمساعي الحميدة والقضاء...

وإذا ما أخذنا بهذا الطرح ثم ربطناه بمقتضيات المادة 26 من نفس الميثاق " يسجل هذا الميثاق بعد التصديق عليه لدى سكرتارية الأمم المتحدة عن طريق إثيوبيا طبقا لأحكام المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة " والتي تحيل بدورها إلى المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تقول في فقرتها الثانية " ليس لأي طرف في

1- د.عبد الكريم علوان خضير ، الوسيط في القانون الدولي العام الكتاب الأول، المبادئ العامة، دار الثقافة عمان – الأردن ط1.

2- د.محمد الرويفي ، المنظمات الدولية، مكتبة المعارف الرباط، ط1، 1976.

معاهدة او إتفاق دولي لم يسجل وفقا للفقرة الأولى من هذه المادة أن يتمسك بتلك المعاهدة او ذلك الإتفاق أمام اي فرع من فروع الأمم المتحدة." ومحكمة العدل الدولية فرع من الفروع، فهذا دليل واضح على أن لهذه المحكمة كامل الصلاحية في البث في النزاعات الإفريقية عكس ما تقتضيه عبارات المادة 3 في فقرتها الرابعة.

وعلى ما يظهر فإن توجه المادة 3 المنتقد، إن كان كذلك فقد تأسس في إختيار وسائل التسوية المشار إليها اعلاه بناء على ما تقتضيه المادة 19 الخاصة بلجمة الوساطة والتوفيق والتحكيم، وهي ذلك الجهاز شبه القضائي الذي أنشئ ضمن الهيئات العاملة لمنظمة الوحدة الإفريقية لغاية تسوية المنازعات بطريقة سلمية وهو ما نصت عليه المادة السالفة الذكر.

وعلى العموم فقد أقر المؤتمر الذي عقد بالقاهرة في شهر يوليوز 1964 بروتوكول الذي وافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وهذا البروتوكول تضمن القواعد الخاصة بتشكيل هذه اللجنة ونشاطها وهي تتكون من 21 عضوا ينتخبهم مجلس رؤساء الدول والحكومات ،وقد تم إنتخاب هؤلاء الأعضاء أثناء إجتماع أكرا في أكتوبر 1965.

وتختص هذه اللجنة بالمنازعات التي تقع بين الدول الإفريقية على أن إختصاصها إختياري محض ،وليس لها ان تمارس النظر في أي نزاع الإ بموافقة الدول الأطراف في هذا النزاع، غير انه وإن كانت المادة 19 قد حسمت بمعية المادة 3 في جهة التسوية وطريقة التسوية إلا أن الإشكالية تظهر من جديد مع وجود إستثناء صريح على مستوى الميثاق وهو يظهر بجلاء على مستوى مقتضى المادة 27 من نفس الميثاق حيث تقول : " يفصل في أي مسألة تثار بشأن تفسير هذا الميثاق بأغلبية ثلثي أعضاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات."[1]

ب – قواعد وأحكام فض المنازعات في الميثاق الجديد لمنظمة الإتحاد الإفريقي :

من خلال تصفح الميثاق الجديد للمنظمة يظهر لنا مدى الإهتمام الكبير الذي يكنه لمسألة تسوية المنازعات ،فهي ظاهريا خصت 4 مواد أساسية وأحد بنود الديباجة للحديث عن هذا الموضوع وهكذا فإن البند 8 من الديباجة يأسس مبدئيا لضرورة النهج السلمي في فض المنازعات فيقول : "وإذ ندرك ان ويلات النزاعات في إفريقيا تشكل عائقا رئيسيا امام التنمية الإجتماعية والإقتصادية لقارتنا ،وان هناك حاجة إلى تعزيز السلام والأمن والإستقرار كشرط أساسي لتنفيذ برنامجنا الخاص بالتنمية والتكامل." وتأسيسا على هذا أقرت المادة 4 من الميثاق الجديد على أن : " يعمل الإتحاد وفقا للمبادئ التالية: تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الإتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر .

1- صلاح الدين عامر ،مقدمة لدراسة القانون العام، دار النهضة العربية القاهرة،2007 ، ص 273.

إن الملاحظة المباشرة لمقتضيات المادة توحي للقارئ بأنه قد حدث تغيير على مستوى صياغة هذه الفقرة مقارنة مع نظيرتها في الميثاق الأول التي دعت للتقيد بوسيلة التفاوض والتوفيق والتحكيم ، وهو أمر أظهرنا الخلل فيه كما سبق[1].

ولعل الصياغة الحالية للميثاق تعد أحسن بكثير من نظيرتها الأولى ، رغم أنها لا تزال في تحفظ على مستوى الإختيار من خلتل وضع قيد كامن في أن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات هو من يتكفل بإختيار الوسائل المناسبة، وما يتضح كذلك في القراءة لنصوص الميثاق هو توسيعه لنطاق إختصاص مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذي كان يختص في منازعات التفسير فقط، فاصبح يشمل ما تحدثنا عنه في المادة 4 كذلك ما تقتضيه المادة 9 في إطار حديثها عن سلطات ومهام المؤتمر حيث تقر بانه "تكون للمؤتمر المهام التالية: إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الاخرى وإستعادة السلام " وهذا يعني من جهة أخرى أن المجلس التنفيذي أصبحت له صلاحيات غير مباشرة لتسوية المنازعات.

وتجدر الإشارة إلى أن التعديل الذي طرأ على ميثاق منظمة الوحدة ،قد أحدث تغييرا جدريا على مستوى أجهزة المنظمة وهذا ما يشمله صراحة إلغائه لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم لتحل محلها محكمة العدل للإتحاد وفق ما أكدته مقتضيات المادة 18 " يتم إنشاء محكمة عدل تابعة للاتحاد ،يتم تحديد النظام الأساسي لمحكمة العدل وتشكيلها ومهامها في بروتوكول خاص بها" وإذا ما أردنا أن ندقق فيما اتت به المحكمة فإننا نرى أن التعديل الجديد كان واعيا بخطورة ما كان قائما في ظل ميثاق الوحدة ،بتخويل مؤتمر المنظمة لألية تسوية المنازعات التي تنشب حول تفسير مقتضيات الميثاق ،فقام الميثاق الجديد بتحويل الإختصاص إلى محكمة العدل الإفريقية فالمادة 26 نصت على أن " تنظر المحكمة في المسائل المتعلقة بتفسير هذا القانون والتي تبرز عند تطبيقها أو تنفيذه وريثما يتم إنشاء المحكمة فإن مثل هذه المسائل تحال إلى مؤتمر الاتحاد الذي يبث فيها بأغلبية الثلثين" وليتجنب في ذلك ما كان خطأ جسيما في ميثاق المنظمة الأولى كما تم إضاحه سلفا.

1- ميثاق منظمة الاتحاد الإفريقي.
2- حسن الداه، التأصيل القانوني لتسوية المنازعات بالطرق السلمية في ميثاق الإتحاد الإفريقي. 2016،

2- تدخلات منظمة الوحدة الإفريقية الاتحاد الافريقي في قضية الصحراء الغربية وفقا لمقتضيات التسوية السلمية:

يمكن تحديد البدايات الأولى لملامح قضية الصحراء الغربية مع إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 1514 بتاريخ 14 من ديسمبر 1960 المتعلق بمنح الإستقلال للبلدان المستعمرة ، وقد اصدرت الجمعية العامة توصية تحت رقم 2072 بتاريخ 16 ديسمبر 1965 دعت فيها المحتل الإسباني إلى إتخاذ تدابير مستعجلة لتحرير الصحراء الغربية من الإحتلال الإسباني ، ذلك القرار رقم 2354 الصادر عن الدورة 22 بتاريخ 19 ديسمبر 1967 والذي طالب بإجراء إستفتاء وتمتيع الصحراويين من حقهم في تقرير المصير ، ومع حلول 23 ديسمبر 1974 قامت الجمعية العامة في دورتها 29 بإصدار قرار رقم 3292 الذي يعلن عن نقل الموضوع إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي والتي لم يثبت لديها وجود روابط قانونية، من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار 1514 المتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، و على الخصوص تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر و الحقيقي عن إرادة سكان المنطقة، ليخرج المستعمر الإسباني من الأراضي الصحراوية عقب إتفاقية مدريد المشؤومة لتنشب حرب التحرير بين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواذي الذهب والمحتل المغربي.

هذا ما مان السبب الرئيسي في عقد مؤتمر نيروبي في سنة 1981 والذي إنتهى بإعتراف 26 دولة إفريقية بالجبهة الشعبية وهو ما كان سببا مباشر في إنسحاب المحتل المغربي من منظمة الوحدة الإفريقية.

لتتنامى وتيرة الدعم الإفريقي بعد ذلك لتتوج بإنضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية للمنظمة القارية في عام 1984 وذلك إعترافا من القارة السمراء بمشروعية كفاح الشعب الصحراوي وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والإستقلال، وردا قويا على سياسة المغرب التوسعية وخرقه السافر لمقتصيات ميثاق الأمم المتحدة.

إن منظمة الوحدة الإفريقية بذلت جهودا هائلة لتسهيل وتفعيل مهمة الأمم المتحدة لتصفية الإستعمار من الصحراء الغربية ،وفي الواقع وحسب المعلومات التاريخية فإن الفضل في بدأ عملية السلام الحالية في الصحراء الغربية يرجع الى المساهمة النشطة والكاملة لمظمة الوحدة الافريقية وبوجه خاص ،كانت اللائحة AHG/RES 104 المتبناة في القمة التاسعة عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في أديس أبابا في الفترة الممتدة من 6 الى 12 يونيو سنة 1983 ،قد شكلت حجر الزاوية في جهود الأمم المتحدة اللاحقة لحل نزاع الصحراء الغربية وكما هو معلوم فقد نصت اللائحة المذكورة رسميا على " حث طرفي النزاع على إجراء مفاوضات مباشرة لتحقيق وقف إطلاق للنار لتهيئة الظروف اللازمة لإجراء إستفتاء

سلمي وعادل لتقرير مصير الشعب الصحراوي ، إستفتاء بدون أية قيود إدارية أو عسكرية تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة.

وهكذا فقد فقد شكلت اللائحة الإفريقية 104 الجوهر السياسي والمرتكز الأساسي للمقترحات المشتركة وخطة التسوية المقترحة من قبل منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة والتي تم قبولها في غشت 1988، وتم التصديق عليها من قبل مجلس الأمن في قراريه 658 سنة 1990 و 690 سنة 1991 ،وكما هو معلوم كان هدف خطة السلام هذه إجراء إستفتاء عادل ونزيه للشعب الصحراوي.

منذ البداية ومنظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي حاليا) تلعب دور الشريك الكامل للأمم المتحدة في عملية السلام في الصحراء الغربية ، وهي ما تزال ممثلة في بعثة الأمم المتحدة (المينورسو) وفقا لأحكام خطة التسوية الإفريقية الأممية.

وقد إنعكس هذا الموقف في العديد من القرارات التاريخية التي إتخذتها منظمة الوحدة الافريقية والإتحاد الإفريقي فيما بعد بدءا من اللائحة 104 المتبناة مرورا بخطة طرابلس التي إعتمدتها الدورة الخاصة لمؤتمر الإتحاد الافريقي المتعلقة بدراسة وحل الصراعات في إفريقيا ،المنعقدة بطرابلس بالجماهيرية الليبية في 31 من غشت 2009 ، وقد أكد الإتحاد من خلال خطة عمل طرابلس دعمه للتوصل إلى حل يقوم على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير ، ودعا إلى تكثيف الجهود الرامية إلى إجراء إستفتاء عادل ونزيه قصد تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة إختياره، ليلي بعد ذلك إصدار قرار شجاع و تاريخي يحسب للإتحاد الإفريقي تمثل في تعيين مبعوث خاص له مكلف بقضية الصحراء الغربية، هو السيد جواكيم ألبيرتو شيسانو، ويبرر الاتحاد الإفريقي اهتمامه بكفاح الشعب الصحراوي بأنه يجري في القارة الافريقية ويتعلق بمستقبل دولة عضو وبملف من ملفات التصفية الكولونيالية.

المبحث الثالث: أليات تسوية النزاعات فى إطار الاتحاد الإفريقي

تحولت منظمة الوحدة الإفريقية منذ أواخر التسعينيات إلى الاتحاد الإفريقي في عام 2002، و مثل حفظ السلم و الأمن و الاستقرار جوهر الرؤية التي تبناها الاتحاد الإفريقي، كما أشار إلى ذلك صراحة الزعماء الأفارقة في ديباجة القانون التأسيسي، بأن »ويلات النزاعات في إفريقيا تشكل عائقا رئيسيا أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لقارتنا، و أن هناك حاجة إلى تعزيز السلم و الأمن و الاستقرار كشرط أساسي لتنفيذ برنامجنا الخاص بالتنمية و التكامل«.[1]

و أنشئت و اقترحت مجموعة من الآليات المؤسسية و الهيكلية و التنظيمية بهدف توسيع نطاقها و ملفها الأمني. و تمثلت هذه الآليات في مجلس السلم و الأمن و الشراكة الجديدة من اجل التنمية الإفريقية (نيباد) و آلية المراجعة الإفريقية و مجلس إدارة السلم و الأمن، و بعد إلغاء بند عدم التدخل من الميثاق الإفريقي، تلا ذلك تمكين الاتحاد الإفريقي من التدخل في

الشئون الداخلية للدول الأعضاء في حالات الإبادة الجماعية و جرائم الحرب ضد الإنسانية، مما شكل تطورا مهما في تحول منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي و كذلك في تطور حل المنازعات الإقليمية و حفظ السلم و الأمن في إفريقيا.

1- بركة محمد. أستاذ كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة سيدى بلعباس- الجزائر. أليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلم والأمن بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة

ففي منظمة الوحدة الإفريقية السابقة كانت جهود التجمع القاري في حل المنازعات تقوم في معظمها على الوساطة و التحكيم و المصالحة اعتمادا على كل من آليات المنظمة المؤسسية و حسن نوايا كبار الأعضاء و رجال الدولة، و تزامن إنشاء الاتحاد الإفريقي مع التحول الجاري فعليا في إطار السلم و الأمن داخل الكيان الإقليمي لتولي مهمة حفظ السلم بأبعاده المتعددة. إن توسيع نطاق المشروعات الإقليمية المختلفة لتشمل السلم و الأمن و إدارة النزاعات إلى ظهور العديد من التحديات و الفرص التي تشكل أساس التعاون و الشراكة الدولية و الإقليمية البناءة و من المتوقع للشراكات الناشئة أن تساعد في النهاية على دعم القدرات المؤسسية و الفنية و التنفيذية للكيانات الإقليمية في إفريقيا للقيام بمهام التدخل في النزاعات و دعم السلم. نجد أن إلغاء بند عدم التدخل من الميثاق الإفريقي أحدث تحولا جذريا في عملية حفظ السلم و الأمن في إفريقيا، إلا أنها لم تحقق النجاح المتوقع نتيجة لضعف الإرادة السياسية وضعف الآليات و التمويل و غياب التخطيط و نظم الإنذار المبكر للنزاعات و الكوارث.

المطلب الأول: قضايا وتحديات الاتحاد الافريقي الراهنة

تمثلت أهم الأنشطة التي قام بها الاتحاد الأفريقي في: التدخل العسكري في بوروندي في مايو2003 حيث تم نشر قوة لحفظ السلام مشكلة من جنوب إفريقيا وإثيوبيا وموزمبيق إلى بوروندي للإشراف على تنفيذ العديد من الاتفاقات العسكرية المختلفة هناك، كما نشر أيضا الاتحاد قوات لحفظ السلام في السودان، وذلك قبل تسلم الأمم المتحدة تلك المهمة في يناير2008.

قام الاتحاد بنشر قوات حفظ سلام من أوغندا وبوروندي في الصومال. كما اعتمد الاتحاد الأفريقي عددا من الوثائق الهامة والتي ترسي معايير جديدة على صعيد القارة السوداء، وذلك لتكملة الوثائق المعمول بها بالفعل عند إنشائها، مثل اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد2003 والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات 2007 فضلاً عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وما يزال أمام الاتحاد مجالات مختلفة للعمل بها، كما يواجه الاتحاد

العديد من التحديات الراهنة، فثمة قضايا كبرى واجهت عمل الاتحاد وما تزال تمثل تحديات على الاتحاد التصدي لها وعلاجها، ومن بين القضايا التي ظلت تشغل الاتحاد الأفريقي منذ نشأته ما يلي:

1- التحديات السياسية

فيما يتعلق بالتحديات السياسية يأتي على رأسها ما يواجه الاتحاد من صعوبات نتيجة للوضع السياسي السائد في عدد من الدول الأفريقية منذ الاستقلال، والذي يتسم بحاله من استخدام القوة ظهور الانقلابات كآلية للوصول إلى السلطة مع الإطاحة بالنظم الديمقراطية المنتخبة. فالقارة تظهر كقارة يسودها العنف علاوة على تفاقم النزاعات الدينية والقبلية، الأمر الذي يؤدي لتأجيج واستمرار حالة عدم الاستقرار، فنجاح الاتحاد في عمله رهن بوحدة دوله وتضامنها، ومن ثم يأتي في أولوية القضايا التي يتعين على الاتحاد التعامل معها الأزمات الداخلية، والخلافات والحروب التي تسئ للعلاقات بين دول الاتحاد فطريقة تعامل الاتحاد مع هذه الأزمات وغيرها يدلل على مدى التواضع، إن لم يكن القصور، في التعامل مع هذه القضايا. فقد حقق الاتحاد في تعزيز الأمن والسلام والاستقرار في القارة نجاحا محدودا.

كان واحدا من نجاحاته القليلة نشر قوات في الصومال في عام 2007 والتي قام بها بمساعدة القوات الكينية والإثيوبية. فدور الاتحاد الأفريقي في إخماد الحروب والصراعات الأفريقية: يبقى الاتحاد ملتزما بالعمل في سبيل التخفيف من حدة الحروب والصراعات التي يسفر عنها سوى المزيد من الاستنزاف والتدمير للموارد والتعطيل لقدراته. بيد أن الاتحاد مازال يواجه مصاعب جمة في هذا الميدان، ولاسيما تلك التي تواجه مبادرات حفظ السلام الأفريقية والمتمثلة في الحاجة إلى المصادر التمويلية واللوجستية اللازمة.

وفضلا عن ذلك، فإن الدول الأفريقية تباطأت في التصديق على بروتوكول مجلس الأمن والسلم الأفريقي، التابع للاتحاد الأفريقي، والذي يؤمل منه أن يطور قدرة الاتحاد على التزام عمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية، إذ يقضي البروتوكول بتكوين قوة عسكرية احتياطية أفريقية قادرة على تحمل مهامها في المراقبة ومنع الصراعات الأفريقية[1].

1- التحديات التنظيمية:

إن ضعف قدرات بعض الأجهزة وتعددها في المهمة الواحدة يمثل أهم التحديات التي واجهت وما تزال تواجه العمل الجماعي على المستوى القاري، فقد كان أحد الأهداف الرئيسية للزعماء الأفارقة الذين أنشأوا الاتحاد الجمع بين العدد الهائل من المؤسسات القارية ودون الإقليمية التي أنشأت في القارة على مدى الخمسين عاما الماضية، ودمجها معا للتعاون والتنسيق فيما بينها. [2]

وليس أدل على ذلك ما جاء في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي من الجمع بين الجماعات الاقتصادية الأفريقية التي أنشئت بموجب اتفاقية أبوجا للتكامل جنبا إلى جنب مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية. فوجود أكثر من مجموعة للتكامل يؤدي إلى تنافس معاكس لما يتطلبه

التضامن ويبدد الموارد بصورة غير فعالة كما أنه يفرض أعباء مالية ثقيلة على الدول نتيجة تعدد مقار التجمعات ومناصب الموظفين....الخ. أما التحديات الإدارية وجعل مفوضية الاتحاد أكثر فعالية : فقد تجلت هذه القضية في النقاش الذي دار بشأن تحويل مفوضية الاتحاد إلى سلطة للاتحاد منذ قمة يوليو2007 وذلك بهدف التحرك السريع نحو إقامة الولايات المتحدة الأفريقية، وهو نفس الموضوع الذي ظل يسيطر على نقاشات عدد من القمم اللاحقة.

1- Laura Nader & Elisabetta Grande" Current Illusions and Delusions about Conflict : Management—In Africa and Elsewhere", Law & Social Inquiry (Vol.27, Issue 3, July 2002) pp.579–580 .

2- Horace Campbell," pan African renewal in the 21st century", African Journal of political science (vol. 1, no. ,1 June 1996)pp.86-88.

ويرتبط بالتحديات الإدارية أيضا استكمال وتطوير الهيكل المؤسسي للاتحاد الأفريقي: فبالرغم من الخطوات الهامة التي اتخذت في سبيل تطوير وتعزيز الإطار المؤسسي للاتحاد، إلا أن هناك الكثير من الخطوات التي يتعين على الاتحاد استكمالها.

1- التحديات الاقتصادية:

ما تحتاجه القارة في المقام الأول هو حل مشكلاتها الاقتصادية، فبالرغم من محاولة دول القارة تهيئة الظروف، التي يمكن من خلالها الإسهام في الاقتصاد العالمي وتعزيز التنمية وتكامل الاقتصاديات الأفريقية، وتعجيل تنمية القارة وذلك عبر اعتماد خطة اقتصادية هي حصيلة إدماج خطتين معا هما خطة "أميجا" التي قدمتها السنغال، وخطة نهضة أفريقيا خلال الألفية، والتي قدمتها جنوب أفريقيا.

وتم توحيد الخطتان معا في خطة واحدة إلا أن مستقبلها يتأثر بما يحيط بالاتحاد واستمراريته من مشكلات: كتوفير التمويل اللازم لإنفاذ هذه الخطة، والإرادات السياسية للمضي قدما في تحقيقها. كما أن استمرار الفساد وانعدام الأمن القضائي والقانوني يهدد بيئة الاستثمار، ويمثل خطرا على مستقبل التنمية في القارة، هذا فضلا عن مشاكل التمويل التي يعانيها الاتحاد في ظل عجز الكثير من دوله عن دفع مستحقاتها السنوية. علاوة على تحديات التمويل فقد تمت الموافقة على ميزانية الاتحاد 2013 في قمة يوليو 2012 حيث بلغت نسبة مخصصات الأعضاء منها ، تم دفع 2 %منها فقط قبل منتصف 2012 من قبل الدول الكبرى في القارة كمصر وجنوب أفريقيا، مع توقف نصيب الفاعل الليبي) على أن يأتي الباقي من الشركاء في التنمية. يذهب النصيب الأكبر منها كنفقات تشغيلية أي للأجهزة الخاصة بالاتحاد مثل البرلمان الأفريقي، ومفوضية حقوق الإنسان ومجلس مكافحة الفساد.

وفضلا عما سبق، فان الاتحاد يظل يواجه مشاكل شتى تؤثر في مدى فاعليته، ويمكن حصرها في ما يلي:

1- تحدي الأمراض والمشاكل الصحية والاجتماعية: ما زالت القارة الأفريقية عرضة للعديد من الأمراض الصحية، فضلا عن الأمراض الاجتماعية، كالفقر والبطالة والجوع والأمية
2- تعثر تجربة التحول الديمقراطي: إن من أسباب دوام السلم في البلدان الأفريقية هو استتباب الثقافة الديمقراطية والحكم الرشيد. ويظل تحقيق التحول الديمقراطي السلمي والاحترام الشامل لسيادة القانون وإقامة مجتمع مدني يتسم بالحيوية واليقظة من أهم التحديات التي تواجه معظم الدول الأفريقية وكذا مساهمة الاتحاد الأفريقي في ذلك الإطار.

.

المطلب الثاني: تحليل إطار التعاون بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في مجال السلم والأمن

منذ إنشاء الاتحاد الأفريقي في عام 2002 ،دأبت الهيئات التشريعية والقيادة العليا سواء في الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي على تأييد التعاون والتنسيق على نحو أوثق في مجال السلام والأمن تأييدا قويا، مما أدى إلى شراكة ذات منحى استراتيجي أكبر. ويستند هذا التأييد إلى اعتراف بأن التي تعترض السلام والأمن في أفريقيا هي من التعقيد بمكان بحيث يصعب على أي منظمة بمفردها أن تتصدى لها على نحو مناسب.

وقد أكد كل من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلستيهما 7816 و 628 على التوالي [1]، الحاجة إلى تحويل الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى شراكة يمكن التنبؤ بها وتكون ذات منحى منهجي واستراتيجي.

وأقر المجلسان بالحاجة الملحة إلى التنسيق والتعاون الوثيقين على أساس الميزة النسبية لكل منهما وتكاملهما في مجال السلم والأمن وتقاسم الأعباء على أساس المسؤولية الجماعية في الاستجابة المبكرة والمتسقة والحاسمة لمنع نشوب النزاعات العنيفة وإدارتها وتسويتها.

وتحقيقا لهذا التصميم المشترك، فقد أيد الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي هذا الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن كأساس للتعاون من خلال الآليات المشتركة والمشاورات المنتظمة.

وبموجب الإطار المشترك، ستسعى مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة إلى التعاون منذ البوادر الأولى لنشوب نزاع في ٍ لتحديد مؤشرات النزاعات المحتملة والتخطيط للوقاية منها والتصدي لها، فضلا عن التعاون في مجال الإنذار المبكر. وعلى وجه الخصوص، سيعملان معا. وفي حالة فشل الجهود الوقائية، تلتزم ٍ في جميع مراحل إدارة النزاعات - مفوضـ ية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة بالعمل معا كالدبلوماسية الوقائية والوساطة وحفظ السلام وإنفاذ السلام وبناء السلام. وهذه المراحل ليست منفصلة ولا متعاقبة، ولكنها تشكل استجابة مستمرة ومتكاملة لـ "دورة النزاع" . والشراكة التي تتسم بمشاركة مستمرة وتطلّعية المنحى تكفل التصدي لأي تهديد بنشوب النزاعات في الوقت المناسب

ويستند هذا الإطار المشترك إلى الإعلان الصادر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بعنوان "تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي: إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد ِالأفريقي" في أديس أبابا في ِ 16 نوفمبر 2006.

1- المؤرخ DCXXVIII) PSC/PR/COMM.2) و ٢٠١٦ نوفمبر/الثاني تشرين ١٨ المؤرخ 2320/S/RES (2016) (1) ٢٩

وينص الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على دور الترتيبات الإقليمية في صيانة السلم والأمن الدوليين. ودعت هيئات الأمم المتحدة أيضا إلى إقامة شراكة أقوىكما يلي: الأمين العام في تقرير[ه] عن تعزيز الشراكة بين الأمم

. وعند التصدي للنزاعات، ستسعى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، حيثما أمكن، إلى اكتساب فهم مشترك للمشاكل الماثلة وإلى وضع نهج تعاوني المنحى من خلال التشاور في اتخاذ القرارات. وقد يكون من المتعذر تحقيق "الترابط" ِ الكامل دائما ، ولكن الهدف سيكون دوما التقارب بين الأمانة العامة والمفوضية. وعند تحديد أدوارِكل منهما في تقديم استجابة متفق عليها، تعترف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بوجوب الجمع بين جهودهما بطريقة قوامها التكامل والتآزر. وسيسترشد ِ ذلك بمبادئ الاحترام المتبادل والميزة النسبية، على أساس كل حالة على حدة، وإتاحة فرصة التغير المزايا.

ومع ضمان توحيد جهود الاستجابة بجميع جوانبها، فإن تقسيم العمل بوضوح والتشاور ضروريان أيضا للتنفيذ الفعال. وتتفق المنظمتان على أن الشفافية والمساءلة هما أيضا قيمتان من القيم المشتركة

ثالثا - الموضوعات الأساسية للشراكة ً

مجالات التركيز التالية التي سيتعاونان فيها في إطار حددت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معا الشراكة.

1. منع نشوب النزاعات، والتوسط فيها، والحفاظ على السلام

1- تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات ِ

ستعمل المنظمتان معا لهذه الغاية، ستتبادلان المعلومات والتحليلات عن الأسباب الجذرية للنزاعات. وسيشكل ذلك أساسا لإجراء تقييمات تعاونية للمنظمتين العمل معا لمنع نشوبها أو التصدي لها.

2- -منع نشوب النزاعات ً

استنادا إلى فهم مشترك لأسباب النزاع، ستتبادل المنظمتان معلومات الإنذار المبكر وتحليل استناد ٍ النقاط المحتمل أن ِ تشكل بؤرا لإعداد خيارات للتصدي والتنسيق و/أو التعاون في مجال المنع.

3- المساعي الحميدة والوساطة:

تتجاوز المساعي الحميدة والوساطة حدود منع نشوب النزاعات وتستمر طوال دورة بدءا من نشوء النزاعات وصولا إلى إدارة النزاعات من خلال عمليات حفظ السلام وتنفيذ اتفاقات السلام. وستتعاون الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعاون الحميدة والدبلوماسية الوقائية وأنشطة الوساطة الشاملة في القارة، بالتنسيق مع المنظمات دون الإقليمية، حسب الاقتضاء

مبادئ الشراكة

تحيط الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي علم ِ التابع للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، وتقران بالدور الأساسي للترتيبات الإقليمية على النحو ِ المبين في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وتعبران عن الرغبة في إقامة تعاون أوثق بين المنظمتين في مجال تعزيز السلم والأمن في أفريقيا، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وستظل الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تسترشد بعدد من المبادئ الأساسية

وتسلّم المنظمتان بأن تحقيق السلام من خلال تضافر الجهود لتسوية النزاعات أمر حاسم لتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية. وتؤمنان بأن البحث عن حلول سياسية مستدامة تتماشى مع المعايير والمبادئ الدولية ينبغي أن يكون أولوية في تركيز جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في النزاعات بجميع مراحلها. وتقر المنظمتان كذلك بأن حماية المدنيين، وتعزيز معايير حقوق الإنسان، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان. وتقر عن احترام القانون الدولي الإنساني، هي مبادئ أساسية لأي جهد يبذل في سبيل السلم ، فضلا ان عن الحاجة على أن مشاركة المرأة أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام،كما تعبر والأمن. وتتفقان أيضا إلى بذل المزيد من الجهود للنهوض بخطة عمل المرأة والسلم والأمن. وقد اعتمدكل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أهدافا طويلة الأجل في مجال التنمية: فالأمم المتحدة اعتمدت أهداف التنمية المستدامة (خطة عام 2030)

المطلب الثالث: علاقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى بالمنظمات الإقليمية فى تسوية النزاعات

ينص الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على الأساس الميثاقي لإشراك المنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن الدوليين الذي يتحمل مجلس الأمن في المقام الأول المسؤولية عنه..

وتنص المادة 52 على إشراك التنظيمات أو الوكالات الإقليمية في التسوية السلمية للمنازعات؛ أما المادة 53 فتبيح لتلك التنظيمات الإنفاذ، على أن يكون ذلك بإذن صريح من مجلس الأمن. هكذا، فإن المادة 53 تنشئ آلية تسمح لمجلس الأمن بالاستعانة بالتنظيمات الإقليمية في تنفيذ تدابيره الإنغاذ. وختامًا، تنص المادة 54 على أن تعلم التنظيمات والوكالات الإقليمية المجلس على الدوام بأنشطتها المزاولة من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين..

العلاقة بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في المجال الأمني

تعتبر منظمة الأمم المتحدة المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، ويشاركها في هذه المهمة عدة هيئات، من بينها المنظمات الدولية الإقليمية بحكم نطاقها الجغرافي الذي تعمل فيه، وهذا ما ييسر عمل الأمم المتحدة بالتعاون مع هذه المنظمات، من خلال حل النزاعات التي تنشب بين الدول التي ترتبط مع بعضها بروابط التضامن الإقليمي. لقد كرس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الإطار القانوني لعلاقة التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من خلال التسوية السلمية للمنازعات الدولية، وأعمال القمع، وكذا مدى رقابة مجلس الأمن على ممارسة هذه المنظمات لاختصاصها في مجال السلم والأمن الدوليين. فمن خلال التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يمكن حفظ وتحقيق السلم على المستوى الإقليمي، وهذا في إطار علاقة قانونية وثيقة ينظمها أساسا ميثاق الأمم المتحدة.[1]

وعليه فإن دور المنظمات الاقليمية بات يشكل خطوة جدية في ظل التعاون الدولي وذلك في مواجهة الكثير من التحديات التي يصعب على الأمم المتحدة أن تعمل فيها بمفردها وضمن ميثاقها وفي ظل المتغيرات الدولية المختلفة، ففي المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة وجد مجلس الأمن الدولي نفسه مخولا لأن يقوم طبقا للفصل السابع من الميثاق بأعمال حفظ السلم والأمن الدوليين وقد تبين من خلال عمل المجلس أنه لم يستطع احتكار الأعمال القانونية المبنية على التفويض الدولي بمفرده، بل عمد إلى القيام بتفويض المنظمات الإقليمية حق التدخل وتسوية المنازعات الدولية تحت إشرافه المباشر طبقا للمادة الثانية والخمسين من الميثاق، هذا الأمر يعني أنه في وسع المنظمات الإقليمية توفير الإمكانيات المطلوبة من اجل تسوية المنازعات الدولية ومنه فرض السلم والأمن الدوليين بسرعة وفاعلية، ولما يتوفر عليه أعضاء هذه التنظيمات من وحدة في المقومات التاريخية والسياسية والاقتصادية، ما يجعلها الأقرب للنزاع والأصلح لحله[2].

إن المنظمات الدولية لا تخرج من حيث أهدافها عن كونها منظمات سياسية، سواء كانت عالمية أو إقليمية، إذ تعتبر هذه المنظمات إطار للتفاوض والمناقشة بين مختلف الدول وفي أحيان كثيرة مع أخرى غير عضوة، فهي بهذا تعد أرضية مشتركة يمكن أن يجتمع تحت سقفها الكثير من الدول من مختلف المستويات والتوجهات، الأمر الذي من شأنه المساعدة على تقريب المواقف ووجهات النظر فيما يخص المشاكل السياسية والاقتصادية وغيرهامن نواحي الانشغالات الدولية المشتركة، وبالتالي فإن المنظمات الدولية تلعب دورا هاما في تحقيق تنمية التعاون الدولي.إن أسمى المقاصد التي تسعى المجموعة الدولية إلى تحقيقه، ووجدت التنظيمات الدولية من أجله يتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين، وبما أن الصلة بين مبدأ حل المنازعات الدولية حلا سلميا ومنع الحرب وحفظ السلام الدولي، هي صلة قوية ومتلازمة فلا يمكن أن نتصور إستتباب الأمن والسلم في المجتمع الدولي دون ضمان حل للمنازعات التي تنشب والتي تشكل تهديدا لاستقرار المجتمع الدولي، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية قد يلاحظ وجود تداخل وضيفي بين المنظمة العالمية ممثلة في هيئة الأمم المتحدة من جهة والمنظمات الإقليمية ككيان يتمتع بشخصية قانونية مستقلة على المستوى الدولي وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل، ما الأساس القانوني الذي تستند إليه المنظمات الدولية في أدائها لمهامها في مجال تسوية المنازعات الدولية؟ و هل هناك قيود تحد من دور المنظمات الإقليمية في هذا المجال؟ و ما علاقة المنظمات الإقليمية بمنظمة الأمم المتحدة؟وعليه سنتناول في هذا البحث: ماهية المنظمة الدولية وأنواعها وإلى جانب الأساس القانوني الذي تستند عليه المنظمات الدولية العالمية والإقليمية في مجال تسويتها للمنازعات الدولية، وأيضا العلاقة بين المنظمات الإقليمية وهيئة الأمم المتحدة

1- علي صادق أبوهيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف،الاسكندرية،2010،ص459.
2- أحمد أبو الوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية،ط8،دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص32.

الأساس القانوني لدور هيئة الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية في مجال تسوية المنازعات الدولية.

يعد مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، أحد المبادئ المهمة في القانون الدولي المعاصر، حيث نص عليه ميثاق الأمم المتحدة كمبدأ يلزم به أعضاء الأمم المتحدة حال قيامهم بفض منازعاتهم الدولية ، وذلك في إطار واجبهم تجاه حفظ السلم و الأمن الدوليين.ويعني المبدأ في جوهره عملية التسوية السلمية للمنازعات الدولية أو حلها [1] دون الالتجاء إلى القوة بهدف التوصل إلى أفضل الشروط المؤدية إلى السلام وإنهاء النزاع قبل تصاعده، و قد أكد عهد عصبة الأمم على مبدأ تسوية المنازعات وإعتبر التسوية السلمية للنزاعات بين الدول من المبادئ المهمة التي يقوم عليها نظام العصبة وبقيام منظمة الأمم المتحدة حرص ميثاقها على تحريم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، وأكد على ضرورة تسوية المنتزعات بالطرق السلمية لكي لا يتعرض السلام و الأمن الدوليين للخطر من جراء إستخدام القوة المسلحة، وهذا ما حدى بالميثاق إلى جعل التسوية السلمية أحد أهم مقاصد الهيئة الدولية.[2]

ومن ناحية أخرى يذهب جانب من الفقه إلى حد التأكيد على حقيقة مفادها أن أهداف أية منظمة دولية تنحصر في هدفين رئيسيين هما: هدف تحقيق الأمن وما يستوجبه ذلك من وجوب تسوية النزاعات من ناحية، وهدف الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى.[3]

وبالنظر إلى ميثاق الأمم المتحدة تجده يشجع على الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق المنظمات الإقليمية، إما بناءا على طلب الدول المتنازعة أو بناء على الإحالة إليها من جانب مجلس الأمن الدولي، وعلى الدول المنخرطة في هذه المنظمات والأعضاء في هيئة الأمم المتحدة أن تبذل كل جهدها لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق المنظمات الإقليمية وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.[4]

وفي الآتي سنتناول أهم الأسس القانونية التي تستند إليها كل من هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من اجل تسوية المنازعات الدولية.

أولا : دور هيئة الأمم المتحدة في تسوية المنازعات الدولية.

يفرض ميثاق الأمم المتحدة على الدول الأعضاء واجب التسوية السلمية لمنازعاتها، ويجعل من هذه التسوية من مقاصد الأمم المتحدة ومبدئها. ويخصص الميثاق فصلا خاصا ’هو الفصل السادس لمعالجة موضوع التسوية السلمية للمنازعات، ويعهد بمهمة التسوية إلى الجمعية العامة، أو مجلس الأمن كأجهزة تابعة للهيئة، أو إلى منظمات الإقليمية كهيئات تقوم بدور تكميلي للهيئة العالمية وهو ما سنتناوله في العنصر اللاحق.[5]

1- عمر عبد الحفيظ شنان، نزاعات الدول الداخلية: الأسباب والتداعيات، دار الجمعة الجديدة، الاسكندرية، 2015، ص349.
2- عمر سعد الله، القانون الدولي لحل النزاعات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص13-15
3- جنان نايف ملاعب ، التعاون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015، ص ص100-102
4- _ سعاد سالم مفتاح المهدي، المرجع السابق، ص6.
5- د.عبد الكريم علوان خضير ، الوسيط في القانون الدولي العام الكتاب الثاني، القانون الدولى المعاصر ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن 1997، ص194.

1- دور الجمعية العامة في تسوية المنازعات الدولية.

يتسع نطاق أعمال الجمعية العامة إتساع نطاق الميثاق نفسه من حيث الموضوعات التي يجوز تناولها، ومن حيث أساليب معالجتها.[1] فللجمعية العامة أن تناقش أي مسألة، أو أي أمر يدخل نطاق الميثاق، أو يتصل بسلطات هيئة من الهيئات العاملة في الأمم المتحدة، كما أن لها أن توصي أعضاء الأمم المتحدة أو مجلس الأمن بما تراه بشأن هذه المسائل.[2]
فعلى الرغم من أن مجلس الأمن هو المسؤول الأول عن صيانة السلام والأمن الدوليين فإن من مهام الجمعية العامة دراسة القواعد العامة لحفظ السلام بما في ذلك قواعد نزع السلاح، وتنظيم التسلح، كما أن لها أن تناقش أي مسألة تتصل بالسلام والأمن الدولي.[3] و لها أن توصي بإتخاذ التدابير لتسوية أي موقف، مما يكن منشؤه، تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم.[4]
إذا كانت المادة العاشرة من ميثاق تمنح الجمعية العامة إختصاصا عاما فإن الدول التي تستند إلى هذه المادة تضيف إليها المواد 11،12،13،14، من الميثاق لأنها تتضمن حالات معينة تعتبر تفصيلا للحكم العام الذي تضمنته المادة العاشرة.

فالجمعية العامة تستطيع إستنادا إلى هذه المواد، مناقشة كل مسألة تتعلق بحفظ السلام و إصدار توصية فيها. ومراجعة الجمعية أمر ميسور، فمن حق مجلس الأمن وكل الدولة عضو أو غير عضو فيالأمم المتحدة رفع أي أمر يتصل بالسلام العالمي إليها. وبإستطاعة الجمعية تنبيه مجلس الأمن إلى المواقف التي تشكل خطرا على السلم و الأمن الدوليين.

وعلى الرغم من أن الميثاق أعطى للجمعية العامة حق النظر في المنازعات وتقديم التوصيات اللازمة، فإنه وتجنبا للازدواجية وتعارض القرارات بين الجمعية العامة و مجلس الأمن، وتأمين تفوق هذا الأخير، وضع الميثاق قيمين على الجمعية.

1- تفرض الفقرة الثانية من المادة الحادية عشر على الجمعية، عندما تعرض عليها مسألة يكون من الضروري فيها القيام بعمل من أعمال القمع والمنع، إحالة هذهالمسألة على مجلس الأمن، قبل البدأ ببحثها أو بعده.

2- كما تفرض المادة الثانية عشر على الجمعية، عندما يباشر المجلس وظائفه إزاء نزاع أو موقف دولي، عدم التقدم بأية توصية في هذا الشأن إلا إذا طلب منها المجلس ذلك.

1- حازم محمد عتلم، المنظمات الدوليةالاقليمية، دار النهضة العربية،القاهرة،2006. ص26
2- _ المادة 10 من ميثاق الامم المتحدة.
3- _ المادة 11 من ميثاق الامم المتحدة.
4- _ المادة 14 من ميثاق الامم المتحدة.

ومع ذلك فإننا نجد أن الجمعية العامة قد قامت في بعض الأحيان بالنظر في مشألة حتى بعد قيام مجلس الأمن بالنظر فيها، وأبرز مثال على ذلك القضية الكورية في عام 1950 [1]حيث عقد مجلس الأمن اجتماعا بناءا على طلب الولايات المتحدة لمناقشة المسألة وأصدر قرار تضمن عدة فقرات. إلا أن المجلس فشل في حل الأزمة بسبب استخدام حق النقض. لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم طلب إلى الأمين العام بإدراج المسالة على جدول أعمال الجمعية العامة حيث تمخض عن الاجتماع صدور القرار رقم 377في 1950/22/03 ، والمعروف بقرار "التحاد من اجل السلام" الذي يجسد في فحواه "السماح للجمعية بالحلول محل المجلس في حال عجزه أو تقاعسه في عقد الاجتماع أو اتخاذ القرار الملح عند حدوث عدوان أو إخلال بالسلام العالمي".[2]

وفي هدا الإطار تتساوى الجمعية مع المجلس في اللجوء إلى مجموعة الوسائل السلمية دون تمييز غير أن العراقيل التي تعترض طريق الجمعية في هذا المجال وتمنعها غالبا من استكمال بعض هذه الوسائل (مثل الوساطة والتوفيق) تكمن في طبيعة تكون الجمعية و كثرة أعضائها و خضوع الكثير منهم لهيمنة الدول الكبرى

2- دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات الدولية:

لقد حددت نصوص الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الاختصاصات والسلطات التي يمكن لمجلس الأمن اتخاذها لحل المنازعات الدولية التي لا ترقى لحد تهديد السلم و الأمن أو الإخلال بها وتشكيله عمل من أعمال العدوان و ذلك بالطرق السلمية. [3]

وعليه فان تمتع مجلس الأمن بالأسبقية أو الأفضلية في هذا الميدان يجد تبريره في الفقرة الأولى من المادة 14من الميثاق. التي تنص على آن أعضاء الأمم المتحدة يعهدون إلى المجلس بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم و الأمن الدوليين. و يوافقون على انه يعمل نائبا عنهم عند قيامه بالواجبات التي تفرضها عليه هذه التبعات. ومع أن هذاالنص يتحدث عن حفظ

السلام و ليس عن تسوية المنازعات. فانه يمكن اعتبار أن المهنتين متداخلتان و أن السلام لا يسود إلا بتسوية المنازعات سلميا.[4]

1- خلف رمضان محمد الجبوري، دور المنظمات الاقليميةفي تسوية المنازعات،دار الجمعة الجديدة، الاسكندرية، 2013، ص21.
2- محمد المجدوب، القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص812
3- _مفتاح عمر درباش، المنازعات الدولية وطرق تسويتها، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2013 ،ص151.
4- _محمد المجدوب، القانون الدولي العام، ط6، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص810

ولما كان مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي الذي إقامته الهيئة الدولية لتحقيق هذا الهدف فمن الطبيعي أن يكون المسؤول الأول عن مباشرة وظائف الأمم المتحدة في هذا السبيل. وعليه فقد بينت الأحكام الواردة في الفصل السادس الكيفية التي تمكن مجلس الأمن من خلالها على تسوية المنازعات الدولية تسوية سلمية. والقاعدة التي جاء بها الميثاق في هذا الشأن تقضي بان المجلس يتدخل في هذه المنازعات في إحدى الحالتين:[1]

الأولى: الحالة التي يكون فيها من شان استمرار نزاع ما تعريض السلم الدولي للخطر.[2]

الثانية: الحالة التي يتم فيها عرض المنازعات الدولية برضي واتفاق الأطراف بصرف النظر عما إذا كانت تعرض السلم الدولي للخطر أم لا .[3]

ففي نطاق الحالة الأولى نجد أن الميثاق يسمح لمجلس الأمن بالتدخل بصفة غير مباشرة لتسوية المنازعة الدولية ويعتبر تدخله في هذه الحالة إجراءا وقائيا يهدف إلى كبح جماع النزاع أو منع تفاقم استمراره. فالقاعدة العامة هنا هي أن مجلس الأمن يباشر هذه الوظيفة إلا بالنسبة إلى المنازعات أو المواقف التي يكون من شانها إذا استمرت أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وليس في الميثاق معيار يساعد على معرفة متى يصبح من شان النزاع لو استمر تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر.[4] فالمسالة تخضع لتقدير المجلس. فللمجلس الحقفي فحص أي نزاع أو موقف لمعرفة ما إذا كان استمراره يشكل خطرا على السلم و الأمن الدوليين. وله أيضا

أن يدعو الأطراف إلى حل نزاعاتها بالوسائل السلمية المنصوص عليها في المادة 33من الميثاق. وإذا لم يفلحوا في ذلك وجب عليها عرض النزاع على مجلس الأمن. وللمجلس عندئذ أن يوصي بما يراه ملائما من شروط و تدابير لتسوية النزاع. وله أيضا أن يصدر توصياته بحل النزاع سلميا إذا طلب إليه جميع المتنازلين ذلك. كما أن عليه عندما يمارس صلاحياته بإصدار التوصيات أن يراعي ما اتخذه المتنازعون من إجراءات سابقة لحل النزاع . [5]

ونستنتج مما تقدم أن مجلس الأمن يمكنه التدخل في أي وقت يراه مناسبا لتقديم توصياته بشان النزاع والقرار الذي يصدر عنه في مثل هذه الحالات ليس سوى توصية يتوقف تنفيذها على إرادة الأطراف المتنازعة.وقد انتشر تيار داخل الأمم المتحدة يدعو إلى تعزيز مكانة مجلس الأمن وتوفير الإمكانات له كي يتمكن من القيام برصد مستمر للأوضاع والأحداث الدولية والتعرف بدقة إلى المناطق والبؤر المضطربة في العالم ودراسة أسباب التوتر في أي بقعة. وإعداد العلاج للازمة قبل وقوعها .[6]

1- عبد الكريم علوان خضير، الوسيط في القانون الدولي العام-الكتاب الثاني-القانون الدولي المعاصر، ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،1997، ص197
2- المادة 33من ميثاق الامم المتحدة
3- المادة38 من ميثاق الامم المتحدة
4- محمد المجدوب، القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص814
5- المادة 36من ميثاق الامم المتحدة.
6- محمد المجدوب، القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص815

وكل ذلك يستلزم تعزيز دور المجلس في مجال تسوية المنازعات الدولية سلميا. وعرف هذا التيار "بالدبلوماسية الوقائية" وهي تشمل الإجراءات والأعمال التي من شانها أن تعمل على منع تسوية النزاعات بين الأطراف أساسا آو منع تصاعد النزاعات القائمة أو وقف انتشارها و امتدادها عندما تقع' [1]

ويلاحظ انه منذ ثمانينات القرن الماضي لم تعد أي أنشطة دبلوماسية وقائية قاصرة على وسائل واليات التسوية السلمية التقليدية إذا امتد المفهوم ليشمل إمكانية استخدام الوسائل العسكرية وهو ما عبر عنه الأمين العام السابق للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي في تقريره الصادر عن أعمال الأمم المتحدة في سبتمبر 1993حيث أشار إلى أن جهود الدبلوماسية الوقائية تتراوح بين المكالمة المقتضية و قد نصل إلى حد تحريك السلاح. والى جانب الاختصاص الوقائي لمجلس الأمن هناك الاختصاص العلاجي أو التأديبي فعندما تفشل توصياته في تسوية النزاع سلميا يعمد المجلس إلى التدخل المباشر ليقرر العلاج الذي يراه مناسبا. فالمادة 34من الميثاق حددت وظيفته في الحالات الخطيرة بنصها على ان المجس يقرر في تلك الحالات إن ما وقع هو تهديد للسلم أو إخلال به أم انه عمل من أعمال العدوان . و يخوله هذا النص سلطة تقديرية واسعة فيجعل منه صاحب الاختصاص المطلق في تكييف ما يعرض

عليه من وقائع .[2]والقرار الذي يصدر من المجلس في هذه الحالات يتوقف تنفيذه على إرادة الإطراف المتنازعة لا يعدو عن كونه توصية .[3]

ثانيا: دور المنظمات الإقليمية في تسوية المنازعات الدولية :

لقد أباح ميثاق الأمم المتحدة قيام تنظيمات إقليمية لقدرتها على القيام بدور هام في تسوية المنازعات الولية الإقليمية، بإعتبارها الأقدر على إدراك الأبعاد المختلفة للنزاع القائم [1]، وقد نصت الوثائق المؤسسة لهذه التنظيمات على أهمية التسوية السلمية للنزاعات ودورها الايجابي في هذا الخصوص، كما أنشأت أجهزة متخصصة لهذا الغرض ومن أبرز هذه المنظمات: الإتحاد الأفريقي [2] ومنظمة الدول الأمريكية والإتحاد الأوروبي.وقد عهد ميثاق الأمم المتحدة إلى المنظمات الإقليمية بمهمتي تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية من جانب آخر، غير أن الميثاق أخضع هذا الدول لرقابية وإشرافه الدقيق السابق في ذلك و اللاحق[3]، و في الآتي تبيان لأهم الاسم القانونية، التي تحكم هذا الدور.

1- بدر حسن الشافعي،قراءات نظرية تسوية الصراعات والدبلماسية الوقائية، ورقة بحثية، المعد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،أفريل 2016، ص7

2- محمد المجدوب، القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص817

3- عمر عبد الحفيظ شنان، المرجع السابق، ص356. أنظر أيضا: مفتاح عمر درباش، المرجع السابق، ص258

كما اعترفت المادة 33 من الميثاق، بالدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الإقليمية في عملية تسوية المنازعات الدولية، فالتنظيم الدولي الإقليميرمي إلى تحقيق فرضين مهمين:[1]

1- -توثيق الصلات بين دول متجاورة جغرافيا أو متجانسة قوميا أو إتفاقيا أو إقتصاديا أو حضاريا
2- تنسيق التعاون بين هذه الدول في مختلف المجالات، ومساعدتها على الدفاع عن سيدتها وإستقلالها ومصالحها وتوطيد الأمن والسلام والتفاهم بين أعضائها

وخصص ميثاق الأمم المتحدة أحكام الفصل الثامن للحديث عن الاتفاقات والمنظمات الإقليمية، و يمكن تلخيص ما أورد في هذا الصدد بالنقاط التالية:

1- ليس في ميثاق الأمم المتحدة ما يحول دون قيام إتفاقات أومنظمات إقليمية تهدف إلى تسوية المشكلات الإقليمية المتعلقةبحفظ السلم والأمن الدوليين مادامت هذه الإتفاقات والمنظمات وأنشطتها تتلاءم ومقاصد الأمم المتحدة ومبدئها. [2]

2- إن الدول الأعضاء في هذه الإتفاقات أو المنظمات تبذل جهدها لتسوية المنازعات الإقليمية سلميا بواسطة تلك الإتفاقات و المنظمات، وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.[3]

3-إن مجلس الأمن يشجع الإكثار من الحل السلمي للمنازعات المحلية بهذه الطريقة، و ذلك إما بطلب من الدول التي يعينها الأمن، و إما بالإحالة على المنظمات الإقليمية من جانب مجلس الأمن.[4]

4-إن مجلس الأمن يستخدم إذا إقتضى الأمر، تلك الإتفاقات و المنظمات لتطبيق التدابير القمعية التي يتخذها، و يكون ذلك تحن إشرافه، ولا يجوز لهذه المنظمة القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس .[5]

5-إن على مجلس الأمن أن يكون في كل وقت على علم تام بما يتخذ، أو بما يزمع إتخاذه، من أعمال لحفظ السلم و الأمن الدوليينبمقتضى تلك الإتفاقات أو المنظمات.[6]

وعليه نجد أنه من الطبيعي، عندما ينشأ نزاع بين دول أعضاء في منظمات إقليمية، أن تسعى هذه الدول لتسويته بواسطة هذه المنظمات قبل التفكير في حمله إلى هيئة الأمم المتحدة، والسبب يعود إلى الخصائص والروابط والأواصر الجغرافية والحضارية المشتركة التي تجمع بينهما.

1- محمد المجدوب، القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص818
2- المادة 52 فقرة 1من ميثاق الامم المتحدة
3- المادة 52 فقرة 2 من ميثاق الامم المتحدة.
4- المادة 52 فقرة 3من ميثاق الامم المتحدة.
5- المادة 53فقرة 1 من ميثاق الامم المتحدة.
6- المادة 54من ميثاق الامم المتحدة

علاقة المنظمات الاقليمية بالامم المتحدة:

لقد قامت المنظمات الاقليمية بهذف دعم العلاقات المختلفة بين الدول على المستوى الاقليمي، ولخدمة قظايا السلم والامن الدوليين بصفة عامة، لذلك حرص ميثاق الامم المتحدة على ايجاد رابطة بين المنظمة العالمية وهذه المنظمات، والتي أوظحتها أحكام الفصل الثامن منه، وإشترطت أولى مواده في فقرتها الاولى ضرورة تماشي أهداف المنظمات الاقليميةومبادئها مع أهداف ومبادئ الامم المتحدة.

هناك بعض الامور التي يمكن أن يكون العمل الاقليمي مناسبا فيها، كتحديد شروط العضوية في المنظمة الاقليمية أو قبول أعضاء جدد فيها، ولكن في بعض الحالات لايكون العمل الاقليمي صالحا، خاصة إذا لم تكن الدولة عضوا في هذا التجمع الاقليمي. مثال ذلك قيام

مجلس الامن الدولي بإنشاء قوات سلام في قبرص بعد رفضها إنشاء قوات حفظ سلام دولية من الدول الاعضاء في حلف الشمال الاطلسي.[1]

ويتضح من مراجعة نصوص الفصل الثامن من الميثاق -والتي سبق لي أن تناولتها في المحور السابق-أن العلاقة بين المنظمات الاقليمية والمنظمة العالمية تتحدد في مجالين رئيسيين هما، مجال الحل السلمي للمنازعات الدولية، ومجال أعمال القمع. ويالحظ أن الرابط بين المنظمات الاقليمية والامم المتحدة يصل ألى أقصى حد له فيما يتعلق بالمجال الثاني. وذلك أن الشق العلاجي يحتاج دائما إلى قدر أكبر من الاشراف عنه بالنسبة للشق الوقائي.[2]فلمجلس الامن حق إستخدام المنظمات الاقليمية في حين أنه حرمها هي من القيام بهذه الاجراءات دون إذن منه، وله أيضا حق الاشراف عليها.[3]

ولم يكتفي ميثاق الامم المتحدة بتأكيد سمو المنظمة العالمية على المنضمات الاقليمية في مجال أعمال القمع، بل جاءت المادة الرابعة والخمسين لتضيف إلتزاما آخر عليهايشمل المجالين معا، وهو ضرورة إبلاغ مجلس الامن بما يجري من أعمال لحفض السلم والامن الدولي بمقتضى هذه المنضمات، أو ما يزمع إجراؤه منها. وإشراف الامم المتحدة على هذا النحو لا يهذف إلى إخضاع المنضمات الاقليمية لسلطتها فحسب، وإنما لكفالة تحقيق النظام الامثل الذي يمكن من بلوغ مقاصد الامم المتحدة

.أولا:علاقة المنظمات الاقليمية بالامم المتحدة في مجال الحل السلمي للمنازعات الدولية.

بالرجوع إلى نصوص الفصل السادس من الميثاق و المتعلقة بالحل السلمي للمنازعات الدولية، نجد المادة الثالثة والثلاثين اعتبرت المنظمات الاقليمية ضمن الوسائل التي تلجأ إليها الدول الاعضاء في المنظمة الدولية، لحل المشكلات التي تهدد السلم والامن الدوليين، دون تمييز أفضلية بين هذه الوسائل.وق ادى ذلك إلى وجود خلاف في الرأي حول مدىالتزام الدول الاعضاء في منظمة إقليمية معينة يعرض ما ينشأ من خلافات بينها على المنظمة الاقليمية أولا، أم أن لها أن تلتمس الحل من خلال الامم المتحدة مباشرة.

1- ممدوح شوقي مصطفى كامل، الامن القومي والامن الجماعي الدولي، دار المنهضة العربية، القاهرة، 1985، ص291
2- المرجع نفسه،ص291
3- المادة 53فقرة1 من ميثاق الامم المتحدة

الفريق الأول: ذهب هذا فريق إلى القول بأن على الدول الاعضاء في المنظمات الاقليمية أن تلتمس الحل السلمي من المنظمات الاقليمية أولا. ويستندون في ذلك إلى الفقرة الثانية من المادة الثانية والخمسين من ميثاق الامم المتحدة على أنه:"...يبذل أعضاء "الأمم المتحدة" الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات

وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن". كذلك تلزم الفقرة الثالثة من نفس المادة مجلس الامن بأن يشجع على الاكثار من الالتجاء إلى الحل السلمي للمنازعات من خلال التنظيمات والوكالات الاقليمية، ومنثم –وفقا لهذا الرأي-فإنه في حالة قيام نزاع بين دول نتتمي إلى منظمة إقليمية فان عليهم أن يلتمسوا الحل السلمي لهذه المنازعات من خلال هذه المنظمة، ولا يجوز لهم الالتجاء إلى المنظمة العالمية مباشرة.[1]

الفريق الثاني: و على العكس من ذلك ذهب فريق إلى القول بأنه ليس هناك ما يلزم الدول من الاعضاء في منظمة إقليمية بأن تلجئ إليها أولا طلبا للحل السلمي لمنازعاتها، بل يجوز لها الالتجاء إلى الامم المتحدة مباشرة، ويستندون في ذلك إلى القرة الرابعة من المادة الثانية والخمسين التي تنص على أنه" ...لا تعطل هذه المادة بحال من الأحوال تطبيق المادتين 34 و 35" التين تنصان على جواز قيام مجلس الامن بفحص أي نزاع أو موقف من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدولي للخطر، وعلى جواز قيام أي عضو في الأمم المتحدة بتنبيه مجلس الامن أو الجمحية العامة إلى أي نزاع أو موقف.مم تقدم هل يعني هذا أن على الدول الأعضاء في مثل هذه المنظمات الإقليمية العمل على حل السلمي لمنازعاتها من خلال المنظمة الاقليمية أولا، فان لم تجد حلا لمشكلاتها كان لها أن تلتجئ إلى الامم المتحدة، ام أن لها –وفقا للرأي الثاني-

وإستنادا إلى نص المادة مئة وثلاثة من ميثاق الامم المتحدةأن تغلب إلتزاماتها المفروضة عليها وفقا للميثاق على إلتزاماتها الاقليمية فتتغاضى عن مثل هذا الشرط. ويبدو أن الراجح أن الدول ملتزمة بعرض منازعاتها على المنظمات الاقليمية لحلها سلميا متى تضمنت مواثيقها الالتزام باللجوء إليها أولا إلتماسا للحل السلمي. أما في الحالات الأخرى التي لا تتضمن مواثيق المنظمات الاقليمية مثل هذا الشرط، فلا جناح إذا التمست الدول الحل السلمي في إطار المنظمة العالمية، فالأصل العام أن وظيفة المنظمات الاقليمية، مكمل لدور الامم المتحدة.[1]

ثانيا:علاقة المنظمات الاقليمية بالامم المتحدة في مجال أعمال القمع.

نظرا للطبيعة الخاصة لأعمل القمع، فقد حظيت بعناية واهتمام ميثاق الأمم المتحدة ، حيث أكدت نصوص الفصل الثامن منه على الدور المتميز لمجلس الأمن في هذا المجال، وأجازت له استخدام هذه التنظيمات في أعمال القمع كلما كان ذلك ملائما، ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه. وحظرت عليها القيام بأي عمل من أعمال القمع دون إذن من المجلس.

1- ممدوح شوقي مصطفى كامل، المرجع السابق، ص293

كما لايعني هذا أن هناك إلتزاما على مجلس الامن بالالتجاء إلى المنظمات الاقليمية إذا أراد إتخاذ عمل من أعمال القمع عل المستوى الاقليمي. كما لايعني ذلك أن الدول الأعضاء في المنظمات الاقليمية تحظى بمركز متميز عن غيرها من الدول الغير أعضاء في مثل هذه المنظمات.[1] وبمراجعة نصوص المواد الثالثة و الخمسين و الفقرة الرابعة من المادة السابعة والاربعين يتضح لنا أن لمجلس الامن أن يستخدم المنظمات الاقليمية في تنفيذ أعمال القمع كلما كان ذلك ملائما لصالح السلم والامن الدوليين، ويتخذ ذلك الصور التالية: [2]

1- -أعمال القمع الإقليمية بناءا على تكليف مجلس الأمن:

إذا قرر مجلس الأمن إتخاذ تدابير عسكرية أو غير عسكرية فله أن يعهد بتنفيذها كلها أو بعضها إلى منظمات اقليمية تكون الدول المعتدية ضمن أعضائها. ويعد قرار مجلس الامن الصادر في هذا الشأن ملزما لهذه النتظمات. كما لا يتصور قيام منظمة إقليمية بإتخاذ تدابير ضد دولة ليست عضوا فيها، أو في منطقة خارج نطاق نشاط المنطمة[3]، لأن ذلك يتنافى مع الهذف من تقدير إستخدامالمنظماتالاقليمية لكونها الأصلح لتنفيذ هذه التدابير.

2- أعمال القمع التي تقوم بها المنظمات الإقليمية مباشرة بعد إذن مجلس الأمن:

أجاز ميثاق الأمم المتحدة للمنظمات الاقليمية القيام بعمل من أعمال القمع بشرط أن تحصل على إذن مسبق من مجلس الأمن، عندما تعتزم القيام بهذه الأعمال، سواء كانت ضد إحدى الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية، أو دولة ليست عضوا فيها. وأوجب الميثاق على المنظمات الاقليمية أن تخطر مجلس الأمن بما يجري من أعمال أو ما يزمع اجراؤه في مجال حفظ السلم والامن الدوليين.وتبدو الحكمة من إشتراط الموافقة المسبقة لمجلس الأمن في أن ما تت خذه المنظمات الاقليمية من أعمال قمع دون موافقة مجلس الأمن، الذي يضم في عضويته الدول الكبرى، قد يؤدي إلى قيام حروب واسعة لا يمكن التحكم في آثارها[4]، وهو ما لوحظ في تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا و الذي خلف حربا أهلية ماتزال مستمرة إلى اليوم كما أثر بشكل واضح على أمن واستقرار الدول المجاورة. علاوة عن كون مجلس الأمن هو الجهاز الرئيسي المسئول عن حفظ السلم و الامن الدوليين.

1- ممدوح شوقي مصطفى كامل، المرجع السابق، ص294
2- _المادة 25 من ميثاق الامم المتحدة.

3- _ممدوح شوقي مصطفى كامل، المرجع السابق، ص ص 296-298.
4- ممدوح شوقي مصطفى كامل، المرجع السابق، ص 298.

الخلاصة:

إذا كانت منظمة الوحدة الأفريقية قد فكرت في أوج أيامها في تخليص القارة من قضية الاستعمار والقضاء على التفرقة العنصرية في جنوب القارة. فإن هذه المرحلة قد انتهت باستقلال ناميبيا وسقوط نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا سنة 1994 .الأمر الذي جعل مهمة الإتحاد الأفريقي تتمثل في تبنى خطة خاصة بكيفية تحقيق متطلبات المرحلة الجديدة التي تمر بها الدول الأفريقية. والتي تتضمن عددا من القضايا الرئيسية، والتي يأتي على رأسها قضية الديون الأفريقية، والوضع الاقتصادي المتدهور، وانتشار ما يعرف بثقافة الحرب. حيث بات من الواضح أن السبب وراء عدم انطلاق الاقتصادات الأفريقية للمنافسة في الاقتصاد العالمي هو صغر حجم هذه الاقتصادات، الأمر الذي يدعو إلى تعزيزها عبر تحقيق الاندماج الاقتصادي فيما بينها لتمكينها من المنافسة دوليا. من هنا تركت منظمة الوحدة الأفريقية - قبل مغادرتها- مشروعا من ست مراحل يستمر على مدى 34 سنة لإدماج المجموعات الاقتصادية المنتشرة عبر القارة في مجموعة واحدة تسمى المجموعة الاقتصادية الأفريقية، ليصبح أحد أهم الأهداف التي على الاتحاد الأفريقي – وريثها- تحقيقه. وفي سبيل ذلك يواجه الاتحاد عددا من التحديات حيث إن الوضع الاقتصادي الأفريقي منذ منتصف التسعينيات أسوأ مما كان عليه عند الاستقلال في الستينيات، إذ انخفض دخل الفرد، مع التراجع الذي صاحب قطاعات الاقتصاد الأفريقي. ومن ثم على الاتحاد الأفريقي أن يشمر عن سواعده وأن تكون الأولوية لجذب رؤوس الأموال المطلوبة للاستثمار لجعل الثروات الأفريقية ذات قوة تنافسية في حركة الاقتصاد العالمي، هذا مع وجود أفكار للدول المانحة، التي بدأت التشديد في ميزانياتها بحيث انتهت الأيام التي كانت فيها إفريقيا تحصل فيها على المنح ومساعدات التنمية

والاتحاد الأفريقي وإن كان قد حقق جزئيا وبشكل متواضع بعض أهدافه المنوط بها خاصة في مجال حفظ السلام والتصدي لبعض النزاعات في أفريقيا، وذلك علي الصعيد السياسي. فهناك بعض المؤسسات والآليات قد أنشئت تحت مظلة الاتحاد الأفريقي ساهمت في تحقيق نسبة من السلام والأمن الأفريقي مثل مجلس السلم والأمن الأفريقي، وهيئة الحكماء الأفريقية وصندوق السلام، إلا أنه ما زالت هناك بؤر للصراعات موجودة بعضها بشكل مزمن وأخري متجدد وهو ما يحتاج إلي جهود أفريقية جماعية وأخري دولية مشاركة. وعلى الصعيد الاقتصادي لم يتحقق شيئ باستثناء بعض التكتلات والتجمعات الإقليمية في بعض المناطق علي صعيد القارة الأفريقية عامة. من ثم السبيل الوحيد مرهون بتفعيل آليات أجهزة واتفاقيات الاتحاد الأفريقي، وهو الأمر الذي يتوقف علي إرادات الحكومات السياسية ومدي مساندتها ودعمها لجهود الأمانة العامة للاتحاد الأفريقي. في الأخير فإن المقارنة بين المنظمة والاتحاد ستكون في صالح الاتحاد الأفريقي، وذلك لأن الاتحاد يعمل علي تحقيق الاندماج الاقتصادي والسياسي بين دول القارة الأفريقية بشكل أكثر من خلال أجهزة الاتحاد وإشراك

المجتمع المدني الأفريقي في أعماله، فضلا عن أن الاتحاد الأفريقي يضم أجهزة وآليات يعتمد عليها في تحقيق الأمن والسلم. فالاتحاد الأفريقي جاء ليكمل مسيرة العمل الجماعي الأفريقي، الذي استمر في أرجاء منظمة الوحدة الأفريقية لمدة خمسين عاما، ولتحقيق دوره في مواجهة متطلبات القرن الجديد حاول مؤسسوه أن يعكس تكوينه الواقع الجديد للدول الأفريقية فلا مناص من العمل على إزالة التحديات التي تقف أمام تنفيذ وإكمال التكامل الأفريقي، وفي سبيل محاولة الاتحاد تحقيق هذا الأمر وضع لنفسه خطه تمر بمراحل ثلاث حتى عام 2030 تستهدف المرحلة الأولى والتي استمرت حتى عام 2007 توطيد أركان مؤسساته، بينما من عام 2007 وحتى 2015 تخصص للعمل على التنسيق بين دول القارة لتحقيق متطلبات التكامل الاقتصادي، ومع حلول عام 2030 يكون الاندماج المنشود أمرا واقعا. إلا أن المتحقق في كل مرحلة متواضع جدا الأمر الذي يجعل فكرة تصور أن عام 2030 سيحمل معه وحدة أفريقية كاملة صعبة التحقق. وعليه فمن السابق لأوانه الإعلان عن فشل الاتحاد الأفريقي بعد أحد عشر عاما فقط من وجوده، فوجود الاتحاد الأفريقي أمر بالغ الأهمية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لإظهار أهميته وضمان صوت أقوى للقارة في الساحة العالمية . Pan Africanism

ولقد شهدت العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تطورا كبيرا في مسارتسوية المنازعات الدولية منذ أوائل التسعينيات، حيث ساهمت عدة متغيرات في تفعيل هذا التطور منها إنتهاء الحرب الباردة بإنهيار الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي خلق نوعا من التناغم داخل مجلس الأمن وقلل من إستخدام حق النقض، وهو ما إنعكس بدوره على فعالية مجلس الأمن في مجال السلم والأمن الدوليين، إلى جانب تعقد وتغير طبيعة المنازعات الدولية، فقد تحولت من منازعات ما بين الدول إلى منازعات داخل الدول، وكذلك تم إبتكار آليات جديدة في التسوية تقوم علي الوقاية بمنع ظهور منازعات كما في آليات الدبلوماسية الوقائية، وفي صنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم بعد انتهاء النزاع، كذلك إنتشار موجة جديدة من المنظمات الإقليمية بعد الحرب الباردة تقوم علي توجهات جديدة تتماشي مع التطور الذي حدث في الأمم المتحدة حيث أصبحت تستخدم نفس الآليات التي تستخدمها المنظمة العالمية في تسوية المنازعات الدولية. ومع ذلك ظل التطورفي العلاقات ما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجالات تسوية المنازعات مرهون بمدى توافق مصالح الأعضاء الدائمين في المجلس والذين لديهم حق النقض،

التوصيات:

- يجب على الدول الإفريقية الخروج من دائرة الحروب والانفصال والقبول بأن تخضع للمؤسسات الوحدوية
- محاولة التنظيم والتجانس بين النظم السياسية المختلفة

- محاولة التصدى لأى محاولة للتدخل الأجنبى فى الشئون الأفريقية حتى لا تثار النزاعات
- وجوب تجسيد طموحات الدول الأفريقية فى جعل الاتحاد الافريقي صاحب الولاية الأصلية لحل النزاعات
- زيادة الاهتمام بالجانب الاقتصادى والتنموى للبلدان الافريقية
- الاهتمام بالديمقراطية ودرء النظم الديكتاتورية التى تورط شعوبها فى نزاعات من أجل المصالح الخاصة

قائمة المراجع العربية:

1- أحمد حجاج، العولمة والوحدة الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الإهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 154، 2003، ص54.
2- أحمد عبدالله أبوالعلا، تطور دور مجلس الأمن فى حفظ السلم والأمن الدوليين، دون طبعة، الجامعة الجديدة. 2008، ص 12.
3- أحمد يوسف القرعي،" الاتحاد الإفريقي.. مارس 2001 .(وقمة سرت" الأهرام(السنة 125 العدد 41723.
4- أحمد إسماعيل عبد الله: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تعزيز السلم في إفريقيا – زمالة الأكاديمية – بحث غير منشور - الأكاديمية العسكرية، الخرطوم – 2008م.
5- أحمد أبو الوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية،ط8،دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص32.
6- إسماعيل حاج موسى: المنظمات الإفريقية ودورها في حلّ النزاعات – ندوة – الخرطوم، 2006م.
7- السيد فليفل، التقرير الاستراتيجي الإفريقي – تحرير – جامعة القاهرة – مصر – البحوث والدراسات الإفريقية، 2007م، ص 83.
8- ألفريد نهيما، ترجمة مصطفى مجدى جمال، قضايا السلم المنشود فى إفريقيا، الطبعة الأولى، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2005، ص3.
9- بدر حسن الشافعي،قراءات نظرية تسوية الصراعات والدبلماسية الوقائية، ورقة بحثية، المعد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،أفريل 2016، ص7
10- بركة محمد. أستاذ كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة سيدى بلعباس- الجزائر. أليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلم والأمن بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة
11- جنان نايف ملاعب ، التعاون الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015، ص ص100-102
12- حازم محمد عتلم، المنظمات الدوليةالاقليمية، دار النهضة العربية،القاهرة،2006. ص26
13- حسن الداه، التأصيل القانوني لتسوية المنازعات بالطرق السلمية في ميثاق الإتحاد الإفريقي. 2016،

14- حمدي عبد الرحمن حسن: دراسات في النظم السياسية الإفريقية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد: سلسلة الكتب الدراسية، 2002-
15- خالد حسن أبو غزالة: المحكمة الجنائية الدولية والجرائم الدولية، دار جليس الزمان، الأردن، 2009م، ص 170-1930م
16- خلف رمضان محمد الجبوري، دور المنظمات الاقليميةفي تسوية المنازعات،دار الجمعة الجديدة، الاسكندرية، 2013، ص21.
17- سالم حسين النبراوى، العلاقات العربية الإفريقية، دراسة حالة العلاقات الليبية الإفريقية، دون طبعة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2003، ص142.
18- سعاد سالم مفتاح المهدي، المرجع السابق، ص6.
19- سيفرين روجومامو: العولمة ومستقبل إفريقيا، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، سلسلة بحوث إفريقية، 2002م.
20- صبحي قنصوه: العنف الإثني في رواندا، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، سبتمبر 2001م.
21- صلاح الدين حسن السيسي، النظم والمنظمات الاقليمية والدولية، ص 243
22- صلاح الدين عامر ،مقدمة لدراسة القانون العام، دار النهضة العربية القاهرة،2007 ، ص 273.
23- عبدالقادر رزيق المخادمى، التحول الديمقراطى فى القارة الإفريقية، الطبعة الأولى، دار الفجر، مصر، 2006، ص232.
24- عبد الكريم علوان خضير ، الوسيط في القانون الدولي العام الكتاب الثاني، القانون الدولى المعاصر ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن 1997، ص194.
25- عصمت محمد حسن، دراسات فى العلاقات الدولية، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص ص213.
26- على صبح، النزاعات الإقليمية فى نصف قرن، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبنانى، 2006، لبنان، ص 215
27- محمد أحمد عبدالغفار، فض النزاعات فى الفكر والممارسة الغربية (الكتاب الأول: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام/ الجزء الأول: مقدمة فى علم النزاعات ونظام الإنذار المبكر)، دون طبعة، دار هومه، الجزائر ، 2003، ص15
28- علي صادق أبوهيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف،الاسكندرية،2010،ص459.
29- عمر عبد الحفيظ شنان، نزاعات الدول الداخلية: الأسباب والتداعيات، دار الجمعة الجديدة، الاسكندرية، 2015، ص349.
30- عمر سعد الله، القانون الدولي لحل النزاعات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص13-15
31- عمر عبد الحفيظ شنان، المرجع السابق، ص356. أنظر أيضا: مفتاح عمر درباش، المرجع السابق، ص258
32- محمد المجدوب، التنظيم الدولى، النظرية العامة والمنظمات الدولية والاقليمية، مرجع سابق، ص ص 471،472
33- محمد المجدوب، القانون الدولي العام، ط6، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص810
34- محمد الرويفي ، المنظمات الدولية، مكتبة المعارف الرباط، ط1، 1976.
35- مفتاح عمر درباش، المنازعات الدولية وطرق تسويتها، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2013 ،ص151.
36- مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، دون طبعة، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2000، ص282

37- ممدوح شوقي مصطفى كامل، الامن القومي والامن الجماعي الدولي، دار المنهضة العربية، القاهرة، 1985، ص291
38- ميمونة سعيد آدم: آلية فض النزاعات في الاتحاد الإفريقي مقومات النجاح وأسباب الفشل، 2001م - 2011م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، 2012م، ص 207.
39- نادية عبد الفتاح مدرس العلوم السياسية معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة خمسون عاما على العمل الوحدوي الأفريقي بين آمال الوحدة وتحديات الواقع. أفاق إفريقية. المجلد الحادى عشر - العدد الثامن والثلاثون– 2013
40- نصر الدين عبد الفتاح محمد: دور الاتحاد الإفريقي والعملية الهجين في حلّ أزمة دارفور – رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، 2012م، ص 98.
41- هاشمى حسن، دور الاتحاد الافريقي فى تحقيق الأمن فى إفريقيا، رسالة ماجستير فى القانون الدولى والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، 2006، ص20
42- وليم توردوف، الحكم والسياسة فى إفريقيا، ترجمة: كاظم هاشم نعمة، الطبعة الأولى، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2004، ص275.

المواثيق:

1- المادة 10 من ميثاق الامم المتحدة.
2- المادة 11 من ميثاق الامم المتحدة.
3- المادة 14 من ميثاق الامم المتحدة
4- المادة 25 من ميثاق الامم المتحدة.
5- المادة 33من ميثاق الامم المتحدة
6- المادة38 من ميثاق الامم المتحدة
7- المادة 52 فقرة 1، 2 ، 3 من ميثاق الامم المتحدة
8- المادة 53فقرة1 من ميثاق الامم المتحدة
9- المادة 54من ميثاق الامم المتحدة
10- المادة 36من ميثاق الامم المتحدة.
11- مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية: الدولة الديمقراطية والأمن في إفريقيا، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، يناير 2003م.
12- أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية: الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1996م.
13- مفوضية الاتحاد الأفريقي، رؤية ومهمة .الاتحاد الأفريقي (أديس أبابا، المجلد الأول، مايو 2004، ص20
14- وكالة السودان للأنباء، نسخة بمناسبة مؤتمر القمة الإفريقي، الخرطوم، 2006م، ص 23.

المواقع الالكترونية

1- دور قوات الإيكوموج في حفظ السلام بدول غرب إفريقيا/ w.w.wissafrica.org/pubs/monographs
2- محمد هيبة علي: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حلّ النزاعات وتسويتها في إفريقيا / w.w.w.damascuniversity-edu.sy
3- عبير الفقي: دور الأمم المتحدة في إفريقيا/ www.elsyasi.com

المراجع الأجنبية:

-1 Robert Kaplan, "The Coming Anarchy" the Atlantic Monthly, May 1993, PP 110 – 116

-2 Thomas Packenham, The Scramble for Africa, London: Abacus, 1991.

-3 Kwame Nantanmbu , “Pan - Africanism versus Pan-African Nationalism”, Journal of Black Studies, (vol.28, no.5, 1998) pp.23-24.

-4 David Meyers,” Intraregional Conflict Management by the Organization of African Unity”, International Organization (Vol. 28 , Issue 3 , June 1974), pp. 347- 350. 2.Ibid.,p.25

-5 ”pan-africanism revisited: vision and reality of African”, at: www.africa-union.org/root/ua/.../: pdf.Adogamhe

-6 : pdf.Adogamhe Kwame Nkrumah, L'Afrique doit s'unir (Paris : Présence africaine, 2 édition, 1994), pp.17-25 .

-7 Willy Jackson, (L a marche contrariée vers l'Union économique). Le Monde diplomatique, mars1996.

-8 Stephen Okhonmina,” The African Union: Pan-Africanist Aspirations and the Challenge of African Unity”, The Journal of Pan African Studies (vol.3, no.4, December 2009),p.87.

-9 Olusegun Obasanjo, “The African Union: The Challenges of Cooperation and Integration”, The News (Lagos, August 20, 2001),p.25.

-10 the african union’s peace and security department,” African peace and security architecture (apsa): assessment study”, 2010,p.26

-11 Naomi Schwiesow , “ mediation “ in EvanLuard , op.cit., pp 141 : 166 James A.Wall , Jr.)1987(, “ Mediation : An Analysis , Review , and proposed Research “ , in Journal of con

-12 Zartman William.I.236: pp235.,cit.op“Negotiation inter -African- 1995

-13 I.William Zartman , “ inter African Negotiation “.,op.cit.p 238 , Henry W.Dengenhardt.,op.cit.pp 145: 146.TiyanajanaMaluwa, op. cit., p 309

-14 B.David Meyers, “ international conflict management by the organization of African Unity “ international organization (vol., 38.No 3, Summer 1974), pp 345 : 373

-15 Victor Nadvi , “Chad : Nation building , Security and OAU peacekeeping , “ in Stephen Wright and Janice N.Brownfoot (ed.,) Africa in World politics : changing perspectives (London : Macmillan press LTD, 1987) , PP 147 : 149.

-16 San G.Amoo, “ Role of the OAU : past, present , and future “ in David R.Smack (ed.,) Making War and Waging Peace : Foreign intervention in Africa (Washington, D.C: United States institute of peace press , 1993) , pp 239 : 247.

17- " Role of the OAU : past, present , and future " in David R.Smack (ed.,) Making War and Waging Peace : Foreign intervention in Africa (Washington, D.C: United States institute of peace press , 1993) , pp 239 : 247

18- : Laura Nader & Elisabetta Grande" Current Illusions and Delusions about Conflict Management—In Africa and Elsewhere", Law & Social Inquiry (Vol.27, Issue 3, July 2002) pp.579–580 .

19- Horace Campbell," pan African renewal in the 21st century", African Journal of political science (vol. 1, no. ,1 June 1996)pp.86-88.